

دءة ءامعة سعد ءطب بالبلي

كلية الآءاب و العلوم الاءءماعية

قسم اللغة العربية و آءابها

مذكرة ماآسءير

الءءصص: اللغوي

الأصل و الفرع في النحو العربي

من طرف:

نبيلة زاوي

أمام اللجنة المشكلة من:

الساسى عمار

بن لعلام مخلوف

الءباس محمد

بوحسايى نصرالءيى

أسءاذ مءاضر، ءامعة البليءة

أسءاذ مءاضر، ءامعة البليءة

أسءاذ مءاضر، ءامعة الءزائر

أسءاذ مءاضر، ءامعة البليءة

رئيسا

مشرفا ومقررا

عضوا مناقشا

عضوا مناقشا

البليءة مارس 2006

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور/ بن لعلام الذي قبل الإشراف على مذكرتي ولم يبخل علي بمعلومة.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي بمعهد اللغة العربية وأخص بالذكر الأستاذ: شبين، بن عمور،

قرطي، حباس.

ملخص

إن الأصل والفرع من المصطلحات الأصيلة في النحو العربي لكنه من غير السهل تحديد تاريخ ظهور هذين المصطلحين ولا أول من استعملهما أول مرة، ولكن الأكيد أن هذه الثنائية قد ظهرت كأداة نظرية في بناء صرح النحو العربي لذلك نجدها بشكل صريح أو ضمني في معظم الأعمال العلمية الأولى، حتى جعل النحاة العرب النظام اللغوي كله أصولاً وفروعاً، إذ بنوا القواعد على الأكثر ثم استنبطوا أصولاً من كلام العرب عن طريق الاستقراء والتجريد، فجعلوا لكل باب نحوي أصلاً عاماً، كما جعلوا للأدوات المتشابهة في العمل أصلاً تتفرع عنه سائر أدوات الباب، فصار الأصل عندهم نواة وثابتاً من الثوابت التي تحمل عليها الفروع وشوارد الكلام لتفسر بها وتعرف العلاقات التفرعية القائمة بينها.

والمفهوم الغالب للأصل عند النحاة هو ما يبنى عليه ولا يبنى على غيره.

كما وجدنا أن رفض البنويين للأصول المقدره لم يكن مبنياً على أسس علمية سليمة فالنحاة العرب لم يأتوا بها من خيالهم إنما هي متصورة في النظام اللغوي الكامن في عقل العربي السليقي، كما أن بعض دعاة التيسير ممن رفضوا هذه الأصول لم يميزوا بين النحو كعلم يسعى إلى التفسير والتعليل، ورد الظواهر التي تبدو مختلفة في الاستعمال إلى أصل واحد وهو ما تصبو إليه كل العلوم، وبين طرائق تعليمه التي هي من مشاغل التعليمية.

والعدول عن الأصل يكون بوجوه مختلفة في المستوى الانفرادي والتركيبى كالإعلال والإبدال والقلب المكاني والإدغام في مستوى الأصوات والصيغ، والحذف والزيادة والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع في مستوى التراكيب والجمل.

كما أن الفروع التي خرجت من الأصول مغيرة إنما تحكمها قواعد تحويلية مطردة غالباً تفرضها قوانين الاستعمال وأهمها الاقتصاد في الجهد وامن اللبس، وهذه العمليات التحويلية الجارية على الأصل تخضع لتسلسل منطقي انطلاقاً من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل، وهذا ما انتهينا إليه من خلال دراسة وتحليل موضوع المذكرة.

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01 جدول حملي	16
02 تمييز الأصل عن الفرع	31
03 جدول حملي	40
04 جدول حملي	48
05 جدول حملي	50
06 جدول حملي	65
07 جدول حملي	66
08 جدول حملي	67
09 جدول حملي	69
10 جدول حملي	71
11 جدول حملي	73
12 أصل وضع الكلمة	92
13 جدول حملي	93
14 جدول حملي	94
15 جدول حملي	95
16 جدول حملي	96
17 جدول حملي	97
18 جدول حملي	97
19 جدول حملي	179
20 جدول حملي	181
21 جدول حملي	183
22 جدول حملي	184
23 جدول حملي	187
24 جدول حملي	188
25 جدول حملي	189
26 بعض أمثلة الاستبدال في الموضع	191

قائمة الأشكال

الرقم	الصفحة
01	أصول الكلمات 57
02	تصنيف الأصول 60
03	طرائق الإعلال 129
04	أنواع الإدغام 139
05	أهم أوجه العدول عن الأصل 194

الفهرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول والأشكال

الفهرس

8	مقدمة
12	1. ماهية الأصل
12	1.1 مفهوم الأصل
12	1.1.1 حد الأصل
30	2.1.1 تميزه عن الفرع
42	2.1 أصناف الأصل
43	1.2.1 الأصول العامة والأصول الخاصة
47	2.2.1 الأصول المستعملة والأصول غير المستعملة
61	2. طرائق النحاة في الاستدلال على الأصول والغاية من تجريفها
61	1.2 الاستدلال بواسطة القياس
74	2.2 الاستدلال بواسطة الاشتقاق
81	3.2 الاستدلال بواسطة ما ينفصل به الأصل عن الفرع
90	4.2 الغاية من تجريد الأصول ومدى حجية الاستدلال عليها
106	3. أهم أوجه العدول عن الأصل
108	1.3 أهم أوجه العدول عن الأصل في مستوى الكلمة
109	1.1.3 الإبدال
118	2.1.3 الإعلال
130	3.1.3 القلب المكاني
136	4.1.3 الإدغام
144	2.3 أهم أوجه العدول عن الأصل في مستوى الجملة
144	1.2.3 الحذف
159	2.2.3 الزيادة
167	3.2.3 التقديم والتأخير
178	4.2.3 الاستبدال في الموضع والإجراء عليه

195	الخاتمة
198	قائمة المراجع

مقدمة

كثيرة هي المحاولات الداعية إلى ضرب النحو العربي في عمقه برفض بعض أصوله من ثلة من اللغويين والنحويين المحدثين بدعوى تيسير استعمال النحو وتبسيطه، إذ رفضوا نظرية العامل وما ينجر عنها من تعليقات وأقيسة لا طائل منها ضخمت النحو وعقدته وأحالاته ألغازا يصعب على الدارس فهمها، كما رفضوا التقدير لا سيما فيما يتعلق بالأصول المقدر المتركبة الاستعمال في الكلام ذلك أنها لا تفيد في تعلم اللغة شيئا إنما هي تفسر فروضا للنحاة وضمنونا مبهمة من نسج خيالهم لا تمت للواقع اللغوي بصلة.

والحقيقة أن هذه الدعوى قديمة تعود إلى النحوي الثائر - ابن مضاء القرطبي من القدامى - الذي ثار على النحو العربي ثورة عنيفة في كتابه "الرد على النحاة" وحاول من خلاله أن يرد بعض أصول النحو ويخلصه من كثرة الفروع والتأويل فيه، وكان متأثرا في ذلك بالمذهب الظاهري الذي كان يعتنقه فراح يدعو إلى إلغاء نظرية العامل وهدمها لأنها فاسدة في ذاتها فضلا عما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار من جهة، وما يفترضه النحاة من علل وأقيسة وتقديرات لا جدوى منها، فرفض القياس التعليلي والأصول المقدر غير المستعملة في المستوى التركيبي.

إذن فقد مهد ابن مضاء الطريق أمام من يريد تصنيف النحو تصنيفا جديدا قائما على اليسر والسهولة، ولذلك أثر في كثير من الباحثين العرب المحدثين ممن وافقت دعوته اتجاههم- كإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف وغيرهما- فأرادوا تخليص النحو من كل ما لا يفيد نطقا ولا يبسر كلاما ولا يسهل حديثا، ذلك أن النحاة القدامى - في نظرهم - قد أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من أصول وفروع ضخمته وجعلته يحيد عن الغرض الذي رسم له وهو خدمة اللغة العربية، فالنحو عندهم لا يعدو أن يكون أداة منهجية لتعلم اللغة وحسن استعمالها .

وقد ذهب كثير منهم إلى أن فكرة «الأصل والفرع» تتنافى مع المنهج الحديث فهي التي ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم يقل بها العرب، كما أنها تعد أساس كثير من الأقيسة والتعليقات والتقديرات التي دعوا إلى إلغائها فوجهوا انتقاداتهم إليها وانتهوا إلى رفضها.

والحقيقة غير ذلك إذ تكاد فكرة "الأصل والفرع" التي هي أساس القياس وعماده من جهة، وبما يترتب عنها من عوامل ومعمولات وتقديرات وتعليلات من جهة ثانية، تمس مختلف جوانب الدرس النحوي، فهي عمود النحو وأساسه الذي يقوم عليه.

لذلك فإنني أرى أن جل النقد الموجه للنحو العربي سواء فيما يتعلق بالقياس التعليلي أو التقدير أو نظرية العامل قديما وحديثا - في حقيقته- هو نقد لهذه الأصول مما يجعله أمرا بحاجة لإعادة نظر خاصة إذا علمنا ما تمثله فكرة «الأصل والفرع» من أهمية كبرى ، فهي تعد فكرة محورية في النحو العربي تجري فيه جريان الدم في العروق، فقد بني في أصله عليها لهذا نجد أن مصطلح "الأصل والفرع" من المصطلحات الأصلية التي يكثر دورانها في كتب النحو فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو إلا ويذكرهما ويتوسع في بيانهما، ويبرز ذلك بوضوح في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا هو كتاب سيبويه.

ومع ذلك فإنه ليس من السهل ولربما من غير الممكن إطلاقا تحديد تاريخ ظهور هذين المصطلحين، ولا معرفة من استعملهما أول مرة في تاريخ النحو العربي لكن الأكيد أن هذه الثنائية قد ظهرت كأداة نظرية لا بد منها في عملية بناء الثقافة العربية الإسلامية عامة في عصر التدوين.

ولذلك نجدها بشكل صريح أو ضمني في معظم الأعمال العلمية الأولى، ويظهر ذلك جليا في أوساط النحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل ابن أحمد الفراهيدي، فقد تصور بنية اللغة العربية على صورة عجيبة من الإحكام الدقيق في مفرداتها وتراكيبها، والاطراد في أنظمتها إيماناً منه بحكمة واضع اللغة.

ولما كان الأمر كذلك ووجدت في النحو العربي وصرفه هذه الثنائية تدار عليها مسائلهما حتى جعل النحاة العرب النظام اللغوي كله أصولا وفروعا إذ بنو القواعد على الأكثر ثم استنبطوا أصولا من كلام العرب عن طريق الاستقراء والتجريد فجعلوا لكل باب نحوي أصلا عاما، كما جعلوا للأدوات المتشابهة في العمل أصلا تتفرع عنه سائر أدوات الباب، فصار الأصل عندهم نواة و ثابتا من الثوابت التي تحمل عليها الفروع وشوارد الكلام لتفسر بها وتعرف العلاقات التقريعية القائمة بينها لذلك وقع اختياري على هذا الموضوع وارتأيت أن يكون موضوعا لبحثي المتواضع هذا فعزمت على دراسة مفهوم الأصل في النحو العربي، وهو بالضرورة يقود إلى البحث في مفهوم الفرع لأن الأشياء تعرف بمقابلتها بأضدادها.

ورغم أهمية هذا الموضوع فإنني لم أجد من النحاة من تناول مفهومي "الأصل والفرع" بالدراسة والتحليل إلا بعض الإشارات هنا وهناك ولم ينفردا ببحوث مستقلة، وإن كانت كتب النحاة

القدامى تكاد تنطق بهما، فحتى وإن لم يصرحوا بهذين المفهومين إلا أنهما كانا حاضرين في إجراءاتهم وتطبيقاتهم لهما.

وقد عثرت على كتاب تحت عنوان "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي" للدكتور حسن خميس الملح إلا أنني وجدته يتناول هذين المفهومين تناولاً لا يشفي غليلي فدرستهما بطريقة غير طريقتيه، وبنظر غير نظره وانتهيت إلى شيء غير ما انتهى إليه، ولا أقصد بكلامي هذا الحط من شأن كتابه بل إنها محاولة جادة وقد أعاننتي بعض الشيء، إلا أن وجهات النظر كانت مختلفة ذلك ما جعلني أشق طريقاً غير طريقه إيماناً مني أن البحث اجتهاد قد يصيب وقد يخطئ، لكنني وجدت ضالتي في «طاهرة التقدير في كتاب سيبويه» وهي رسالة دكتوراه لأستاذي المشرف إذ أعاننتي وأفادنتي كثيراً، بل إنني اعتمدت عليها أساساً في عملي هذا لأنني اقتنعت بمنهجها العلمي، ورأيت أنها تخدم موضوعي، لذلك إن لم يكن لي فضل الاكتشاف في هذا البحث، فلي فضل التوسيع والتفصيل والتبسيط.

إن أهمية هذا الموضوع واعتبار ثنائية «الأصل والفرع» محور الدراسات النحوية جعلني أشعر بضرورة محاولة دراسة هذا الموضوع بالذات، والبحث في مسائله وإن كنت أدرك العقبات الكثيرة التي ستعترضني في الطريق ذلك لأن مفهوم الأصل هو غاية في التجريد، فعليه يقوم القياس والتقدير في النحو لأن المعروف عند النحاة أن القياس هو حمل فرع على أصل بجامع، أما التقدير فهو عملية ذهنية ترد بها الفروع إلى أصولها لذلك لجأ النحاة إلى طرق كثيرة للاستدلال عليه وتجريده.

وسأحاول تبسيط هذه الأفكار وتوضيحها في غضون البحث.

ولإعطاء هذين المفهومين "الأصل والفرع" حقهما من الدراسة تزامت على ذهني تساؤلات كثيرة سأحاول الإجابة عنها الواحدة تلو الأخرى: ما مفهوم الأصل؟ وما مفهوم الفرع، وما نوع العلاقة بينهما؟ وبم يتميز أحدهما عن الآخر؟ ثم ما هي أصناف الأصل؟ وكيف يستدل النحاة على الأصول؟ ولم يرفض البنويون الأصول المقدر غير المستعملة؟ وما القوانين التي يقتضيها الاستعمال فيكون في كثير من الأحيان على غير ما هو متوقع في أصل الوضع؟ وما هي الوجوه التي يعدل بها الفرع عن الأصل؟... وغيرها.

وللإجابة عن هذه التساؤلات رأيت أن أنتهج خطة إذ جعلت هذا البحث من ثلاثة فصول وخاتمة تحت عنوان «الأصل والفرع في النحو العربي».

أما الفصل الأول فخصصته لبيان مفهوم الأصل، وقسمته إلى مبحثين، بحثت في الأول عن حد الأصل وتميزه عن الفرع ، ونظرت في الثاني في أصنافه.

أما الفصل الثاني فحاولت أن أبين فيه طرائق النحاة في الاستدلال على الأصول وقسمته إلى أربعة مباحث إذ بينت في المبحث الأول الاستدلال على الأصول بواسطة القياس، وفي المبحث الثاني الاستدلال بواسطة الاشتقاق، وفي الثالث الاستدلال بواسطة ما ينفصل به الأصل عن الفرع، ودعمت ذلك بأمثلة كثيرة، ثم بينت الغاية من تجريد الأصول وما مدى حجية الاستدلال عليها في المبحث الرابع.

أما الفصل الثالث فدرست فيه أهم أوجه العدول عن الأصل إلى الفرع، وقد جعلته من مبحثين خصصت الأول للحديث عن وجوه هذا العدول في مستوى الأصوات والصيغ من إعلال و إبدال وقلب مكاني وإدغام، والثاني للحديث عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع والإجراء عليه في مستوى التراكيب والجمل، أما الخاتمة فعرضت فيها أهم نتائج البحث.

وترسخت فكرة البحث أكثر بعون من أستاذي المشرف الذي لم يبخل علي بكتاب أو نصيحة ولم يمل مني سؤالاً، كما أرشدني إلى الطريق الصحيح في البحث العلمي بكل حلم وتواضع فله مني كل الشكر.

وقد تطلب مني هذا العمل المتواضع – على بساطته - جهداً كبيراً بذلت فيه ما بوسعي بإخلاص وإن كنت أدرك أنني لم أعطه حقه من الدراسة الوافية والتحليل العلمي الدقيق لأنه يتطلب زادا معرفياً كبيراً وسعة إطلاع، لذلك فقد أخطيء وقد أصيب فإن أصبت فلي أجزان، وإن أخطأت فحسبي أنني قد حاولت، والله من وراء القصد وهو الموفق أولاً وأخيراً و أبداً .

كما لا أنسى في الأخير أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني مادياً أو معنوياً في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

الفصل 1

ماهية الأصل

1.1- مفهوم الأصل

1.1.1- حد الأصل

الأصل لغة أسفل كل شيء، جاء في لسان العرب "الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك... و أصل الشيء إذا صار ذا أصل ، قال أمية الهذلي:

وَمَا الشُّغْلُ إِلَّا أَنِّي مُتَّهَبٌ * لِعَرْضِكَ مَا لَمْ تَجْعَلِ الشَّيْءَ بِأَصْلُ

ويقال: استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها، واستأصل الله بني فلان إذا لم يدع لهم أصلا. [1] ص 68.

وفي المصباح المنير: " أصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء ثبت أصله و قوي حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول والجمع أصول، وأصل النسب بالضم أصالة شرف فهو أصيل مثل كريم، وأصلته تأصيلا: جعلت له أصلا ثابتا بيني عليه" [2] ص 22.

وفي البستان: " أسفل الشيء، يقال قعد في أصل الجبل وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول ج أصول" [3] ص 21.

نلاحظ أن كلمة "أصل" قد استعملت في معان عديدة، وسياقات مختلفة تشترك فيما يرد إليه الشيء ويبنى عليه، وهو المعنى العام الذي يجمعها.

كما يطلق الأصل على أساس الشيء كالجدار، وعلى الحية قال أحمد بن فارس: "أصل الهمزة و الصاد و اللام ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض أحدها أساس الشيء، والثاني الحية، والثالث ما كان من النهار بعد العشي، وقيل الأصل الحسب والفصل اللسان" [4] ص109.

كما يطلق على المتفرع عليه كالأب بالنسبة لولده، والنهر بالنسبة للجدول، كما يطلق على النسب الشريف يقال: فلان له أصل شريف أو ينحدر من أصل شريف... وغيرها.

والأصل هو ما يبني عليه غيره: ذكر التهانوي أن "الأصل يفتح الأول وسكون الصاد ما يبني عليه غيره من حيث أنه يبني عليه غيره... وقيل: الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج" [5] ص144.

ويطلق الأصل عند الفقهاء والأصوليين "على الراجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يبني عليه غيره وعلى المحتاج إليه" [6] ص122.

واستعملت كلمة الأصل بمعنى الظرفية في مثل قولهم: "ما فعلته أصلا معناه ما فعلته قط، ولا أفعله أبدا، ونصبه على الظرفية أي ما فعلته وقتا ولا أفعله حيناً من الأحيان" [7] ص14.

والأصل في الكلام "الحقيقة وإنما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة أو بشاعتها أو جهلها للمتكلم أو المخاطب أو شهرة المجاز أو غير ذلك" [6] ص123، فالمجاز عدول عن الأصل كالكناية والاستعارة

نصل مما سبق تقديمه إلى أن للأصل دلالات مختلفة، ولكنها تشترك في معنى واحد هو ما يبني عليه غيره.

أما الفرع فهو أعلى كل شيء، وجمعه فروع لا يكسر على غير ذلك، والفرع مصدر فرعت الشيء فرعا إذ علوته [8] ص311.

ومنه يقال: "فرعت من هذا الأصل مسائل فتفرعت أي استخرجت فخرجت" [9] ص243.

ويطلق على شريف القوم، وعلى شعر المرأة وعلى رأس الجبل والقوس غير المشقوقة... وغيرها.

والفرع عموما ما يبني على غيره، و يتفرع منه.

ولنا أن نشبه الأصل بجذع شجرة ضارب في أعماق الأرض، والفروع بأغصانها الكثيرة، وفي ذلك دلالة على ثبات الأصول وتغير الفروع وتعددتها.

مما يعني أن الأصل لغة هو ما يبني عليه الفرع ويحمل عليه و يخرج منه، هذا هو المعنى اللغوي الجامع و تفرعت عنه معان مما عرضته من قبل.

أما اصطلاحا فعلى كثرة الكتب النحوية التي ورد فيها ذكر مصطلح الأصل بشكل صريح أو ضمني، فإننا لا نكاد نعثر فيها على حد له، و قلما نجد عند النحاة الأوائل المؤسسين عناية به.

فالقداى لم يعنوا بحد مفهومه ودراسته دراسة مستقلة باعتباره المحور الأساسي الذي تدار عليه مسائل النحو حتى جعل النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، وباعتباره أداة منهجية ومعيارا للتحليل اللغوي ومعرفة الفروع وما جرى عليها من تغيير ربما لأنه كان من المفاهيم الراسخة في أذهانهم التي لا تحتاج إلى شرح عندهم، أو ربما لأن هدفهم الأساسي آنذاك كان السعي إلى بناء صرح علوم العربية عامة والنحو خاصة وفق قواعد سليمة وقوانين دقيقة لتقويم الألسنة، وتخليصها من اللحن الذي شكل خطرا كبيرا عليها.

وكان ذلك عندهم أكبر من الوقوف على حد مفاهيمهم و أصولهم وأدواتهم المنهجية فقد انصببت عنايتهم على استنباط القواعد و القوانين التي تنتظم بها اللغة في مفرداتها و تراكيبيها: "ولم تكن الأصول و الأسس المنهجية التي ساروا عليها لبلوغ غايتهم موضوعا لبحثهم، و إنما كانت تجري في أذهانهم في مرحلة التأسيس وهم يبنون صرح هذا العلم، و كانت ماثلة في وعيهم إلا أنها ترد مضمرة في خطابهم العلمي" [10] ص115. ذلك أن النحو في أول الأمر كان إجرائيا غايته استنباط القواعد والقوانين دونما عناية بحد الأصول، وإنما عني بها من جاء بعدهم من علماء أصول النحو بعد أن اكتمل نضج هذا العلم، ولهذا قل ورود حد الأصل في كتبهم فمثلا لا نعثر على حد لمفهوم الأصل في كتاب سيبويه. وهو أول كتاب نحوي شامل وصل إلينا، و إن كان ماثلا في وعيه إلا أنه كان يعني بإجرائه وتطبيقه في تحليلاته اللغوية، و حتى من جاء بعده من النحاة لم يعن كثير منهم بحد مفهومه مما يجعل من العسير علينا العثور على حد له في التراث النحوي، وهذا ما يزيد

في صعوبة بحثنا لمعرفة ما يراد بمصطلح الأصل، و لحل هذا الإشكال سنحاول تتبع ظهور هذا المصطلح أو ما في معناه من الألفاظ عند بعض النحويين القدماء والمتأخرين، والوقوف على بعض أقوالهم في هذا الشأن علنا نصل إلى تعريف شامل له في النحو.

من أوائل الكتب التي ظهر فيها هذا المصطلح هو كتاب سيبويه، وإن لم يعن سيبويه بحد مفهوم الأصل فقد أضمر الحديث عنه كثير من أقواله وعباراته، ويظهر ذلك من خلال جعله بعض القضايا أصولاً لقضايا أخرى كالتنكير والتعريف إذ جعل النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً إذ يقول: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به" [11] ص22، فالمعرفة فرع لأنه يخرج من النكرة بزيادة علامة التعريف، كما جعل التنكير أصلاً للتأنيث إذ يقول: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو من [قبل أن يعلم أنكر هو أم أنثى]، والشيء ذكر" [11] ص22.

فالمذكر أصل لأنه لا يحتاج إلى علامة لفظية، أما المؤنث فيحتاجها، فهو يخرج من المذكر بزيادة علامة التأنيث نقول في المذكر مثلاً: مسلم فإذا أردنا المؤنث قلنا: مسلمة بزيادة تاء التأنيث.

كما عد سيبويه المفرد أصلاً للجمع إذ يقول: "واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح" [11] ص22. لأن الجمع يخرج من المفرد بزيادة علامة سواء أكان جمع المذكر أم المؤنث السالمين، أما جمع التكسير فيجري فيه تغيير في بنية الكلمة المفردة لذلك عد فرعاً نقول مثلاً: مسجد في المفرد فإذا جمعناه جمع تكسير قلنا: مساجد على وزن مفاعل.

ويقول سيبويه في موضع آخر: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ: ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت كان عبد الله منطلقاً أو مررت بعبد الله منطلقاً: فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة" [11] ص23.

بمعنى أن المبتدأ معرّي من العوامل اللفظية وهو جزء من الأصل أو النواة المكونة من المبتدأ والخبر، ثم يجري تحويل عليها بالزيادة، وذلك بإدخال عوامل عليها، فيكون الناتج فرعاً مثل كان وأخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى

خبرها نقول مثلا: كان زيد منطلقا، فكان عامل وزيد معمول أول مرفوع ومنطلقا معمول ثان منصوب، أو كان وأخواتها التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر نقول مثلا: إن زيدا منطلق، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

	معمول ثان	معمول أول	عامل:
أصل	منطلق	زيد	∅
فروع	منطلقا	زيد	كان
	منطلق	زيدا	إن
	منطلقا	زيدا	علمت

جدول رقم 01: جدول حملي [12]

فتكون هذه العوامل اللفظية [كان وإن و علمت] زوائد تلحق النواة أو الأصل [زيد منطلق] كما كان المفرد أصلا ثم تزداد عليه علامة التنثية والجمع، والنكرة أصلا ثم تزداد عليه لام التعريف فيصير التعريف فرعا عن التنكير.

ومن خلال ما تقدم ذكره نعلم أن سببويه يعني بالأصل ما لا يحتاج إلى علامة لفظية، ولكن له العلامة العدمية أي الخلو من العلامة اللفظية، أما الفرع فيبنى على الأصل بزيادة علامة تدخل عليه، وهذا ما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إذ يقول: "فالأصل لا يحتاج إلى علامة لتمييز عن فروعه، فله العلامة العدمية [Marque Zéro] على حد تعبير اللسانيات الحديثة، والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل " [13] ص 8.

بمعنى أن خلو الشيء من العلامة هو في حد ذاته علامة، ويقول أيضا: "ثم إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه، وهو الخلو من العلامة أو تركها وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية [Expression Zéro] وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها "المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجميع والمثنى والمؤنث والمصغر" وكذلك الأمر بالنسبة للعامل، فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء" [13] ص 12.

وهو ما ذهب إليه السيوطي حين ذكر أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامة، والأصول لا تحتاج إلى علامة في حديثه عن قضية التأنيث والتذكير، فالمذكر أصل لأنه لا يحتاج إلى علامة لفظية بدليل قولك: "في المذكر قائم، وإذا أردت التأنيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول رأيت رجلا فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت التعريف فقلت: رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير" [14] ص319.

كما نجد الدكتور نهاد الموسى يتحدث عن مبدأ هام نحسبه وثيق الصلة بموضوع الأصل والفرع هو "مبدأ المعلم وغير المعلم"، وهو مبدأ أساسي اعتمده النحاة العرب في تقسيماتهم وتصنيفاتهم لمختلف الأبواب النحوية كالأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث يقول: "وعني عن الإفاضة في القول أن النحويين العرب قد لاحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم، واعتبارهم المؤنث معلما" [15] ص41، فالتأنيث لما كان فرعا احتاج لعلامة لفظية كالتاء المتحركة في مسلمة .

ويبقى تحويل الأصل إلى الفرع بزيادة علامة لفظية عليه هو وجه واحد من أوجه العدول عن الأصل وغيرها كثير سيأتي تفصيلها في الفصول اللاحقة، إن شاء الله.

ومنهم من قصد بمفهوم الأصل القانون أو القاعدة الكلية المنطبقة على الجزئيات، وهذا المعنى ظهر جليا في أعمال النحاة القدامى المؤسسين وتطبيقاتهم، وإن لم يصرحوا به، فقد عملوا على استنباط الأصول في شكل قوانين عامة وقواعد كلية تقاس عليها سائر أنواع الكلام يقول ابن خلدون موضعا ذلك: "...فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع" [16] ص339.

ومعنى هذا أن أول ما استنبطوه من الأصول هذه القوانين والقواعد الكلية من استقراء كلام العرب، حتى أن ابن السراج وسم كتابه بـ "الأصول في النحو" وقد قصد بهذا العنوان القوانين الكلية الضابطة لأبواب النحو أو أصول القواعد كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من قوانين النحو، ولم يعن بها أدلة النحو في علم أصول النحو.

وقد ذكر في كتابه هذا جملة من القواعد الكلية التي تندرج تحتها جملة من المسائل كحديثه عن أصول أبواب النحو من رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع المبتدأ وجر المضاف إليه ونحو ذلك فكل باب نحوي عنده

معقود على أصل و كحديثه عن أصل الإعراب وأصل البناء إذ يقول: " فالإعراب عندهم حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف" [17] ص50.

وقال في موضع آخر: "أعرب الفعل المضارع لمضارعه الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء، وأن اسم الفاعل أعمل لمضارعه الفعل إذ كان أصل الإعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء" [17] ص123، بمعنى أن أصل الإعراب هو للأسماء، وأصل البناء هو للأفعال والحروف، والأصل في الفعل أن يكون عاملاً، والاسم الأصل فيه أن يكون معمولاً.

ومنه نعلم أن ابن السراج يعني بالأصل القاعدة الكلية المطردة التي تنطبق عليها جملة من المسائل والجزئيات و إن لم يصرح بذلك.

وهذا ما نجده أيضاً عند السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر فقد ذكر جملة من الأصول في شكل قواعد ترد إليها الجزئيات والفروع رتبها على حروف المعجم في الجزء الأول، ونذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي: الاسم أصل للفعل والحرف، الاسم أخف من الصفة، الأصل في الأفعال التصرف، المفرد أصل للجمع، الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف. الفرع أخط رتبة من الأصل، والأصل في الأسماء أن تكون معمولاً لا عاملة كما خصص الجزء الثاني للحديث عن فن القواعد والضوابط والتقسيمات رتبة على الأبواب ذكر فيه جملة من القواعد يبدأ في كثير منها بقوله الأصل في كذا: الأصل في الإعراب الحركات. الأصل في البناء السكون، الأصل في الأسماء الصرف، التنكير أصل في الأسماء، أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، فهذه بعض الأمثلة من جملة الأصول التي ذكرها السيوطي في شكل قواعد كلية ترد إليها الجزئيات والفروع.

ومن الذين استعملوا كلمة القانون بمعنى الأصل ابن جني في كتابه الخصائص إذ يقول في باب جواز القياس على ما يقل و رفضه فيما هو أكثر ومعنى ذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه و ليس بقياس يقول: "الأول قولهم في النسب إلى شنوءة شنئي فلك من أن تقول في الإضافة إلى قنوبة قنبي، وإلى ركوبة ركبي، وإلى حلوبة حلبي قياساً على شنئي، وذلك أنهم أجروا

فعولة مجرى فعيلة، وأما ما هو أكثر من باب شئني ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقيف: ثقفي وفي قریش قرشي، وفي سليم سلمي، فهذا وإن كان أكثر من شنيء فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز على هذا في سعيد سعدي ، ولا في كريم كرمي، فقد يرد في اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ويرد غيره إليه" [18] ص116، ونفهم من كلامه أنه يعني بالأصل القانون الكلي الذي يحمل عليه غيره ويرد إليه.

كما قال في موضع آخر في حديثه عن أغلاط العرب: "كان أبو علي رحمه الله يرى وجه ذلك ويقول وإنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فزاعوا به عن القصد" [18] ص273 فهو يجعل الأصل والقانون بمعنى واحد.

وقد يرد مصطلح الأصول في علم أصول النحو فيكون المراد بها أدلة النحو كالسماع والقياس كما في كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري والاقتراح للسيوطي.

وكثيرا ما يستعمل النحاة القدامى ألفاظا ومصطلحات في معنى الأصل كالحذ والقياس والتقدير، فمما ذكره سيبويه مثلا أن الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذ يقول: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ على ما جرى في الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ ومن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما" [11] ص34.

نلاحظ انه قد استعمل حد اللفظ بمعنى الأصل وهو أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول. وقال أيضا: "مما قلبوا الواو فيه ياء ديار وقيوم، وإنما كان الحد قيوام وديوار، وقالوا قيوم وديور، وإنما الأصل قيوم وديور لأنهما على فيعال و فيعول" [11] ص367 فقد استعمل الحد والأصل بمعنى واحد فالأصل المقدر في قيوم هو قيوم ، وفي ديور ديور على وزن فيعول.

وقال في موضع آخر: "وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت وذلك قولك زيد أخاك أظن فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل" [11] ص120.

وهنا أيضا استعمل سيبويه الحد بمعنى الأصل.

وقال: "وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة... وترك التاء في مثل هذا الحد والوجه" [11] ص53، بمعنى أن الأصل ترك التاء تقول: اجتمع أهل اليمامة.

كما يستعمل مصطلح القياس بمعنى الأصل إذ يقول مثلا في: "ما التي أجريت مجرى ليس" ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار" [11] ص57، بمعنى أن الأصل في ما ألا تعمل.

وقال في موضع آخر: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما.... ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه لأن الهمزة تنقل عليهم" [11] ص279، بمعنى أن الأصل إثبات الهمزة فيما يأتي على وزن يفعل و يفعل من الأفعال المضارعة نقول في الأصل من خرج في المضارع يُؤْخِرُجُ و تُؤْخِرُجُ و تُؤْخِرُجُ، وهكذا فالأصل كثيرا ما يوافق القياس إذ يأتي اللفظ على ما يقتضيه القياس في أصل الوضع نقول مثلا: ضرب محمد عمرا فتأتي بالفعل أولا و بالفاعل ثانيا و المفعول به ثالثا، و مثله أن تأتي باسم الفاعل واسم المفعول في مستوى الصيغة أو الكلمة من الأفعال الثلاثية الصحيحة التالية كدخل وحفظ وعلم وكتب تقول داخل ومدخول من دخل، وحافض ومحفوظ من حفظ، وعالم ومعلوم من علم، وكاتب ومكتوب من كتب، فهذه الكلمات قد جاءت على ما يقتضيه الأصل و القياس، وما جاء على أصله لا حاجة إلى تقديره عند النحاة، وذلك ما يؤكدُه الحاج صالح بقوله: " فقد التزم النحاة برفض التقدير

إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه" [13] ص8. والتقدير إنما يكون لما خرج عن الأصل كأسماء المفعولين مما أخذ من الفعل الثلاثي المعتل العين يقول ابن جني مثلا: "وذلك نحو مبيع ومخيطة ورجل مدين من الدين فهذا كله مغير، وأصله مبيوع ومديون ومخيوط" [18] ص260.

بمعنى أن الأصل المقدر لهذه الكلمات هو: مبيوع ومخيوط ومديون يحملها قياسا على نظائرها من الصحيح كمحفوظ ومكتوب.

فالتقدير إذن عملية تجري في ذهن النحوي ترد الفروع إلى أصولها [10] ص131، ولما كان الأمر كذلك استعمل بمعنى الأصل، كما استعمل أيضا الأصل بمعنى التقدير، كقول النحاة مثلا: مقول تقديره: مَقُولُ أي أصله.

كما أن القياس لا يطابق الأصل دائما لان اللفظ قد يوافق القياس ويخالف الأصل ومثله أن الأصل في استقام واستساق هو استقوم واستسوغ بمعنى أن هذين الفعلين جاءا موافقين للقياس في الاستعمال مخالفين لأصلهما في الوضع مما دعا النحاة إلى تقديرهما بحملهما قياسا على نظائرها من الصحيح كاستعمل، وأمثلتها كثيرة لكن لم يرد بها السماع على الأصل، وإنما ورد على قياس إقتضاه الاستعمال.

قال ابن جني: "أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال: استصوبت الشيء ولا يقال استصبت الشيء، ومنه استحوذ، وأغليت المرأة واستنوق الجمل.. واعلم أن الشيء إذا إطرده في الاستعمال وشد عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساق: استسوغ" [18] ص98.

وقال في موضع آخر في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره... وذلك نحو قوله تعالى: "استحوذ عليهم الشيطان" فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحذني في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره... ولو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت: استحوت، ولا من الخوط: استخوط، وكان القياس أن تقول: استطاد واستحاذ واستخاط" [18] ص117.

وخلاصة القول أن الأصل قد يوافق القياس وقد يخالفه، ومثله: استقام واستساق واستعان، فهذه الأفعال توافق القياس في الاستعمال تخالفه في أصل الوضع، فهي على غير ما تقتضيه أصولها، و تقديرها - عند النحاة - بحملها قياسا على نظائرها من الصحيح كاستجمع هو: استقوم واستسوغ واستعون.

والدليل على صحة هذا التقدير خروج بعضها إلى الاستعمال منبهة على أصل نظائره كاستصوب واستنوق واستحوذ، ولكنه يبقى شاذا لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، لأن عوارض الاستعمال منعت استعمالها على الأصل، وهذا ما يوضحه ابن جني بقوله: "ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا، وإن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذنا به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراج مصححا ليكون دليلا على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان" [18] ص394.

فهذه الأصول المقدره غير المستعملة مستساغة في القياس في أصل الوضع، ولكن عوارض الاستعمال جعلتها تجري على قياس آخر وهو قلب العين ألفا بإطراد [10] ص92، فصار الاستعمال في مثل هذا هو القياس لإطراده.

وقد عني علماء أصول النحو بحد أصل من أصول النحو وهو استصحاب حال الأصل كابن الأنباري إذ عرفه قائلا: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل" [19] ص46، وهو يعتبره أصلا من أصول النحو، وطريقا من طرق الاستدلال إذ يجعله في المرتبة الثالثة بعد النقل و القياس إذ يقول: "أقسام أدلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك وكذلك استدلالاتها" [19] ص81، وهو متأثر في ذلك بأصول الفقه، ويظهر هذا التأثير جليا في تعريفه لأصول النحو بقوله: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله" [19] ص80.

كذلك نجد السيوطي في كتابه الاقتراح لا يكاد يخرج عن الخط الذي رسمه ابن الأنباري في إغفاله لحد الأصل وبيانه لحد الاستصحاب قائلا: "وهو من الأدلة المعتمدة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب" [20] ص101.

والاستصحاب من أضعف الأدلة عند النحاة، فهو لا يستقيم دليلا عند خروج اللفظ عن أصله، ومثل ذلك أن كل اسم معرب، وكل فعل مبني بدليل الاستصحاب ما لم تظهر علة تخرجهما عن الأصل، فمثلا إذا سال سائل: لماذا أعرب زيد؟ في نحو قولنا: نجح زيد قلنا لأنه اسم بدليل الاستصحاب، كما بُني نجح لأنه فعل، فهو دليل ضعيف لأنه قد يعترضه عارض في الاستعمال فيغير إذ نجد الفعل المضارع معربا وبعض الأسماء مبنيا والأصل غير ذلك، وهذا ما يذهب إليه ابن الأنباري بقوله: "و استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو" [19] ص142.

وما نصل إليه بعد هذا العرض أن الاستصحاب ليس هو الأصل، إنما هو طريقة استدلالية على حكم الأصل الذي يستحقه بذاته [10] ص47.

وقد رأيت الدكتور تمام حسان يجعل استصحاب الحال. وهو دليل من أدلة النحو هو الأصل مع أنهما يختلفان إذ عرفه قائلًا: "هو البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أو صورة الكلمة أو صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية تسمى أصل الوضع" [21] ص69، ورأى أن النحاة لم يعطوه حقه من الدراسة عند عرضهم لأصول النحو إذ يقول: "فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر... وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ" [21] ص122، فهو يرفض أن يكون الاستصحاب ثالثا كأصل من أصول النحو في ترتيب النحاة بل ينبغي أن يكون سابقا للقياس مادام هذا الأخير مبني على ثنائية الأصل والفرع ولا يتم إلا بحمل أصل على فرع.

ونلاحظ أنه يتحدث عن الاستصحاب وكأنما هو الأصل، وقد قلنا سابقا أن الاستصحاب ليس هو الأصل إنما هو عملية استدلالية تبنى على معرفة الأصل، أو هو استدلال على حكم الأصل الذي يستحقه بذاته.

ثم قدم لنا الدكتور تمام حسان طريقة النحاة في استنباط الأصول واستخراجها بدءا بجمع المادة المسموعة وإجراء الاستقراء والملاحظة عليها ثم إخضاعها للتصنيف في شكل أبواب كلية حتى إذا استقام لهم ذلك شرعوا في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يوضح التفاعل الموجود بين الصور المختلفة لمباني اللغة إذ يقول: "فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها المسموع، ويجري عليه الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف حتى إذا ما استقامت له الأصناف الأبواب واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة" [21] ص122 .

وقد جرد النحاة أصولا تمس المستويات الثلاثة للغة: المستوى الصوتي والإفرادي والتركيبية، فجعلوا للحرف أصلا في شكل صورة مجردة يرد إليها ما خرج عنها في الكلام، لأنه قد يعدل عن هذا الأصل بما يلحقه من تغيير نتيجة تأثر وتأثير الحروف في بعضها البعض، أو تأثير حرف في حركة أو لتنوع لهجي.

وهذا التغيير قد يكون إدغاما أو قلبا أو نحو ذلك إذ يقول: "وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صورته بحسب موقعه مما جاوره من الحروف، كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه

الصور، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير أكثر الإدغام والإخفاء والإقلاب" [21] ص123.

كما أن هذا العدول قد يلحق الكلمة بما يطرأ عليها من تغيير كالإعلال والإبدال والقلب المكاني فجعلوا لها هي الأخرى أصلا ترد إليه، كما أن الجملة لا تخضع لنمط تركيبى واحد لما يطرأ عليها من وجوه للعدول عن الأصل في الكلام كالزيادة والحذف والإضمار إذ يقول: "وحيث رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيها وجمعها وتصغيرها اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة، وحيث رأوا أن الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبى واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار..." [21] ص123، وجمعوا هذه الأصول تحت تسمية واحدة هي أصل الوضع وهو أصل جرده النحاة ليرد إليه اللفظ، سواء أكان حرفا أم كلمة أم جملة، ويحمل عليه إذا عدل عنه أو خرج مغيرا في الكلام فهو معيار اقتصادي وهنا تكمن فائدته.

ولما كانت القواعد التي استخرجها النحاة تحتل بعض الاستثناءات في كثير من الأحيان ميزوا بين نوعين منها: القواعد الأصلية والقواعد الفرعية إذ يقول الدكتور تمام حسان: "ثم رأوا أن القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد المسموع تحتل بعض الاستثناء فكان عليهم أن ينصوا على ذلك فيقولون مثلا: القاعدة كذا إلا في حالة كذا، أو القاعدة كذا... وعندئذ فرق النحاة بين القاعدة الأولى وما استثنى منها، فسموا الأولى القاعدة الأصلية أو أصل القاعدة وسموا الاستثناء القاعدة الفرعية" [21] ص124.

الاستثناء نوعان: الاستثناء الذي يطرد على قاعدة معينة، والاستثناء الشاذ، ولا شك أن الدكتور تمام حسان يقصد النوع الأول إذ ينقل الكلام من قياس في أصل الوضع إلى قياس آخر في الاستعمال، لذلك سماه فرعا.

ومنه نعلم أن الدكتور تمام حسان يعني بالأصل أصل الوضع تارة وأصل القاعدة تارة أخرى.

أما الدكتورة منى إلياس في كتابها القياس في النحو فترى أن فكرة الأصل متشعبة ولا تكاد تخلو من الإبهام لذلك فقد عرفته قائلة: "هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، وهذا ما نكاد نلمحه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع، وهو بهذا فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخصة" [22] ص32.

نلاحظ أنها قد عرفت حكم الأصل وليس الأصل، وذهب الدكتور بن لعلام إلى أنها تخلط بين المفهومين " فالصواب أن تقول هو ما يستحق الحكم في ذاته" [10] ص51، وأنا أوافقه الرأي لأن الأصل هو محل الحكم لا الحكم ذاته.

فالأصل إذن هو ما يستحق الحكم بذاته لا بغيره لذلك لا يعلل ولا يقدر كاستحقاق الأفعال البناء واستحقاق الاسم الإعراب، ومثله أيضا أن الأصل في العمل إنما هو للفعل والأسماء والحروف العاملة فروع عليه ولذلك فإن ما خرج عن الأصل وجب تعليقه ذكر السيوطي " أن العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله" [14] ص293، بمعنى أن ما جاء على أصله لا كلام فيه، وإنما ما يحوج إلى التعليل هو ما خرج عن الأصل من كلام العرب.

ومن معاني الأصل أنه ما كان أبسط في تركيبه و مكوناته اللفظية و المعنوية من غيره ويظهر ذلك في حديث النحاة عن أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟، فقد ذهب سيبويه وجميع البصريين إلى أن المصدر أصل والفعل مأخوذ منه، وذلك لأنه يحمل معنى واحدا فهو يدل على الحدث، وغيره يدل على الحدث وعلى معان زائدة ذكر السيوطي " أن الأصل يراد به الحروف الموضوع على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجب فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك الضرب مثلا: فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والياء زيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب وعلى معنى آخر" [14] ص83.

وذكر الزجاجي في الإيضاح أن: "الدليل على أن المصدر أصل الفعل أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرف كقولنا خرج يخرج وأخرج واستخرج ويخرج، وقتل وقتل وقاتل و تقتل و استقتل فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه فعلمنا أنه أصله ومادته، ألا ترى أن الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها، فمعناها موجود في جميع ما يصاغ منها، وليس معاني ما يصاغ منها موجودا في المصدر نفسه" [23] ص59.

ونفهم من القولين أن المصدر هو الأصل لأن له معنى واحد وهو دلالاته على الحدث، وغيره يدل على الحدث وعلى معان أخرى كدلالة الفعل على الحدث وعلى زمان مخصوص، وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث، وعلى من وقع عليه فعل الفاعل، ومثله أن المفرد أصل المركب.

كما أن الأصل هو ما تقوم بنفسه ولم يحتج لغيره، يقول سيبويه في ذلك: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وهي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول الله إلهنا وعبد الله أخونا" [11] ص 20، فالاسم لأنه أصل متقوم بنفسه في الكلام يمكنه الاستغناء عن الفعل في تركيب الجملة تقول مثلا: السماء زرقاء، والتلميذ مجتهد، أما الفعل فلا يستغني عن الاسم لأنه فرع، والفرع يحتاج إلى غيره دائما وذلك ما يؤكد السيوطي إذ ذكر في الأشباه والنظائر: "أن الاسم أصل للفعل والحرف، ولذلك جعل التنوين دونهما ليبدل على أنه أصل وأنهما فرعان، وقال: وإنما قلنا: أن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه، وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما" [14] ص 79.

فالاسم يكون مسندا ومسندا إليه كما هو الحال في الجملة الاسمية نحو: زيد ناجح فـ"زيد" مسند إليه مبتدأ و"ناجح" مسند خبر، وهي جملة تامة، ويكون مسندا إليه في الجملة الفعلية نحو: مات زيد فـ"مات" مسند فعل، و"زيد" مسند إليه فاعل.

أما الفعل فلا يكون إلا مسندا فلا يمكن أن نكون جملة من فعلين فلا نقول: ذهب يقوم، أو من فعل وحرف فلا نقول: جاء إلى، لذلك عد الفعل فرعا لأنه يحتاج إلى غيره في الكلام.

ومن معاني الأصل عند النحاة أنه ما كان أكثر تصرفا من الفرع: ومثله انحطاط لات في العمل عن ليس، فهي فرع عنها لأن اسمها يأتي مضمرا وجوبا، يقول سيبويه في ذلك "لا تكون لات إلا مع الحين تضمير فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: "لست [ولست] وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبني على المبتدأ وتضمير فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين" [11] ص 57.

بمعنى أنه لما كانت ليس أكثر وأوسع تصرفا من لات عدت أصلا لها فخيرها يأتي مظهرا ومضمرا هذا على الضد من لات فخيرها لا يأتي إلا مضمرا.

وبمثل هذا استدلال سيبويه على أن كلا من الفعلين جذب وجذب أصل قائم بذاته، وليس أحدهما مقلوب الآخر يقول فيما نقله عن الخليل: "وأما جذبت وجذبت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، و يتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعل، أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلا عليه كدخول الزوائد" [11] ص 381، فلما لم يكن أحدهما أكثر تصرفا من الآخر أو أحط رتبة منه دل ذلك على أن كل واحد منهما أصل قائم بذاته، وهذا ما يؤكد ابن جني بقوله: "لأنه إذا كان كل واحد منهما يتصرف في وجوه التصرف و يستعمل مصدر هذا الذي هو أصله، كما يستعمل مصدر هذا لم يكن احدهما أولى بان يكون أصلا لصاحبه من أن يكون الآخر أصلا له" [24] ص 105.

ومثله أيضا ما ذكره السيوطي إذ يقول: "إنما اختص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفا في الإعراب من الأصل، والفروع أبدا تتحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذلك" [14] ص 316.

كذلك رأى النحاة أن الأحرف المشبهة بالفعل تقع في تركيب جامد غير قابل للتقديم والتأخير لأنها فروع، والفروع دائما تتحط عن مرتبة الأصول، وإن كان خبرها يتقدم على اسمها إن كان متعلقا بظرف أو جار ومجرور.

جاء في الأشباه والنظائر أنه: "لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال" [14] ص 316.

فإن وأخواتها تشبه فعلا تقدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيدا المعلم فهي فرع عنه لذلك لا يتقدم خبرها على اسمها إلا في حال تعلقه بالجار والمجرور، فهي أحط رتبة من الأصل، ولو أعطيت هذه الفروع حرية التصرف لكانت مساوية للأصل وهذا محال.

ويعلل سيبويه فرعية إن بقوله: "لأن إن ليس بفعل، وإنما هو مشبه به، ألا ترى أنه لا يظهر فيه فاعل ولا يؤخر فيه الاسم، وإنما هو بمنزلة الفعل" [11] ص 95، فلما كانت إن فرعا عن الفعل في العمل كانت أقل تصرفا وأحط رتبة منه.

ومثل ذلك في سعة تصرف الأصل بالنسبة للفرع انحطاط اسم الفاعل عن الفعل لأنه فرع عنه في العمل، و الفرع لا يساوي بالأصل،" فمما انحط فيه الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربتة هي، ولو كان في مكان ضاربتة تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل" [11] ص24، فهذا ونحوه مما يتميز به الأصل عن الفرع لسعة تصرفه.

والأصل ثابت من الثوابت اللغوية يحمل عليه غيره و لا يلحقه التغيير.

قال سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشئ، ون الشئ الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً" [1]. بمعنى أن الأصل في اللفظ الذكر والإظهار ولكن قد يعترضه عارض من عوارض الاستعمال فيخرجه عن أصله، والأعراض هي ما يلحق الأصل من تغييرات كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير والإعلال والإبدال فيصير فرعاً، لأن الأصل ثابت وإذا غير لم يعد كذلك.

وهو ما دفع النحاة إلى جعل النظائر في الباب تقوم على أصل واحد تتفرع عنه سائر أدوات الباب مثل اعتبار النحويين أن يا هي أصل حروف النداء، وإن أصل حروف الشرط، والواو أصل حروف العطف، وهذا ما يؤكد المبرد بقوله: "وكل باب فاصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر إن كيف صارت أحق بالجزاء، كما أن الألف أحق بالاستفهام، وإلا أحق بالاستثناء" [25] ص46.

فقد دأب النحاة على رد المتشابهات من جنس واحد إلى أصل واحد يجمعها فصار الأصل عندهم نواة أو ثابتاً من الثوابت التي تحمل عليها الفروع و شوارد الكلام لتفسر بها، وهذا ما يؤكد الدكتور تمام حسان بقوله: "الأصل هو في الحقيقة صورة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة، وتستنأس به شواردها و أوابدها" [21] ص137.

ويرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح " أن النحو العربي في أصله بني على هذا المفهوم إذ يعتمد فيه على تشخيص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة، ومن هنا ميز النحاة العرب الأصول عن الفروع فحددوا الأصل بأنه العنصر الثابت" [26] ص109.

وقال في موضع آخر: "الأصل هو الشيء غير المسبب الثابت المستمر" [27] ص29.

ومن معاني الأصل أنه ما بينى عليه و لا بينى على غيره و هو يعم كل المفاهيم السابقة التي انتهينا إليها:

قال الرماني: " هو الأول بينى عليه ثان" [28] ص73.

كما نجد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في تعريفه الأصل لا يكاد يضيف شيئاً إلى تعريف الرماني الذي يقول أن الأصل أول بينى عليه ثان، إلا انه كان أوفق في بيان الوجوه التي يأتي عليها الأصل و تفصيل ذلك، إذ يقول: "الأصل ما بينى عليه و لا بينى هو على غيره، أو ما يفرع عليه الفروع على إثر ما قالوه أن الأصل هو الشيء غير المسبب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه، فهي تحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث ، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع" [27] ص29.

وقال: "والأصل عند النحاة العرب هو ما بينى عليه، ولم بين على غيره، وهو أيضا ما يستقل بنفسه أي ما يمكن أن يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة لتمييزه عن فروع، فله العلامة العدمية [Marque Zéro] على حد تعبير اللسانيات الحديثة، والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل" [13] ص8.

وقال: "وكثيراً ما يستعمل النحاة كلمتي الأصل والفرع فيقول سيبويه مثلاً: لأن الأسماء كلها أصلها التذكير، وكذلك يقول عن المفرد فهو أصل للمثنى والجمع، وذلك لأن المؤنث يتحصل بزيادة على المذكر ، وكذلك هما المثنى والجمع بالنسبة للمفرد، أما أصالة الاسم فلأنه يمكن أن يظهر وحده في الكلام، أما الفعل والحرف فلا يظهران أبداً إلا مع الاسم أو مع كليهما معا فللعناصر الغوية مراتب على حد تعبيرهم، و يعنون بذلك أن كل كيان لغوي إما أصل بينى عليه غيره أو فرع بينى على أصل أو أصول" [29] ص4.

ونصل أخيراً من خلال عرضنا لأقوال الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح انه يعتبر الأصل نواة أو ثابتاً من ثوابت اللغة ، فهو ما تقوم بذاته واستقل بنفسه، وما لا يحتاج إلى علامة ولا يلحقه التغيير، وتتشرك هذه الحدود المختلفة لمصطلح الأصل في أنه أول بينى عليه ثان فهو تعريف عام جامع لغيره.

أما وقد عرفنا المفاهيم المتعددة للأصل عند النحاة وكيف أنها على اختلافها تكاد تندرج تحت حد واحد، كما بيناه سابقاً، فما ينبغي علينا عمله فيما سيأتي من البحث هو تمييز الأصل عما يلابسه وهو الفرع لأن الأشياء قد تعرف وتميز بأضدادها و بما يخالفها.

2.1.1 تمييزه عن الفرع:

بناء على ما سبق عرضه من تعاريف مختلفة لمصطلح الأصل نصل إلى أن الفرع هو على خلاف الأصل فهو ما يبنى على غيره، ويمكننا أن نبين ذلك من خلال جدول نوضح فيه تمييز الأصل عن الفرع بإجراء مقابلة بسيطة بينهما:

الفرع	الأصل
- الفرع يكون مركباً أو يكون هو الأصل مع زيادة معنوية أو لفظية كقولنا: زيد ناجح فهي جملة اسمية بسيطة فإذا أدخلنا عليها ناسخاً ككان وأخواتها نحو: كان زيد ناجحاً أو إن وأخواتها مثل: إن زيدا ناجحاً صارت هذه الجملة فرعاً لأن فيها زيادة، و كقولنا: ما نجح زيد في الامتحان بزيادة ما النافية.	- الأصل بسيط بالنسبة لفرعه، ومثل ذلك: محمد مريض فهي جملة اسمية بسيطة لم تلحقها زوائد وإذا قلنا: كان محمد مريضاً كانت هذه الجملة فرعاً عنها لأنها لحقتها زيادة وهي العامل "كان".
- الفرع يحتاج إلى علامة تمييزه عن الأصل فله العلامة اللفظية نحو: مسلمة وهي هنا علامة التانيث.	- الأصل لا يحتاج إلى علامة لفظية فله العلامة العدمية نحو: مسلم.
- الفروع مغيرة لأن الفرع قد يلحقه طارئ أو تعترضه علة تخرجه عن أصله فيغير.	- الأصل ثابت من ثوابت اللغة.
- أما الفرع فيستحق حكمه بغيره.	- الأصل يستحق حكمه بذاته.

- الأصل يتقوم بنفسه	- الفرع يحتاج إلى غيره.
- الأصل لا يسأل عن علته.	- الفرع يسأل عن علته التي تحول بها عن الأصل و تفرع منه.
- الأصل أكثر تمكنا و تصرفا لقوته	- الفرع اقل تصرفا من الأصل و أخط رتبة منه.
- الأصل أول يبني عليه ثان	- هو ما يبني على غيره.
- الأصل لا يقدر	- الفرع يقدر أصله غالبا.

جدول رقم 02: تميز الأصل عن الفرع

فهذا أهم ما يتميز به الأصل والفرع، وسنحاول تفصيل هذه المقابلة بالشرح والدراسة اعتمادا على تحليل بعض أقوال النحاة في هذا الشأن:

الأصل ما كان أبسط من غيره جاء في الأشباه والنظائر أن الأفراد أصل التركيب يقول السيوطي: " وإنما قلنا أن المفرد أصل لأنه الأول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل و الجملة فرع عليه" [14] ص 126.

فالمفرد هو الأصل لأنه بسيط و هو أول، و المركب فرع لأنه ثان يبني عليه.

كما ذكر أن الإيجاب أصل النفي والنهي و الاستفهام إذ يقول: "الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا: قام زيد، ثم تقول في النفي: ما قام زيد، وفي الاستفهام أقام زيد؟، وفي النهي : لا تقم، وفي الأمر: قم، فتري أن الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى علم الدلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعا احتاج إلى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف إلى علامة أل ، ونحوها لأنه فرع التنكير، والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف لأنه فرع التنكير" [14] ص 120.

فالجمله " قام زيد "مثلا مكونة من مسند فعل و مسند إليه فاعل لذلك تعد هي الأصل وغيرها فروع، لأنها غيرت بزيادة "ما" في النفي و "والهمزة" في الاستفهام و "لا" في النهي مما يؤكد أن الأصل هو ما كان أبسط من غيره لفظا ومعنى.

و يمثل هذا استدلال النحاة على أن الاسم أصل و الفعل فرع عليه، جاء في الأشباه و النظائر أن " الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته و لوازمه، و الثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد و لا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل، فإن معناها و مسماها الذكر من بني آدم، و الفرس هو الحيوان الصهال، و لا يقترن بذلك زمان و لا غيره و معنى ثقل الفعل أن مدلولاته و لوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث و الزمان، و لوازمه الفاعل و المفعول و التصرف و غير ذلك" [14] ص185.

فلما قلت مدلولات الاسم و لوازمه عن الفعل عد أصلا له.

وعلل السيوطي ثقل الفعل و خفة الاسم بقوله: " الفعل أثقل من الاسم: و علله صاحب "البيسط" بوجهين: أحدهما: أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب، و الاسم بمنزلة المفرد، و الثاني: أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ، و من غير فعل و الكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة و النكرة، و قال: و إذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين: أحدهما: أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة، و المشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل و الثاني: أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب ، و الاسم يستقل بالتركيب من غير توقف" [14] ص324.

و مثل ذلك أن المصدر أصل و الفعل و اسم الفاعل و اسم المفعول و نحو ذلك مأخوذ منه لأنه يحمل معنى واحدا، فهو يدل على الحدث و غيره يدل على الحدث و على معان زائدة كأن تأتي بالمصدر من مادة " ع. ل. م " فنقول: العلم و هو الأصل ثم نشق منه فروع المختلفة كعلم و عالم و معلوم و علامة و علم و علم و استعلم... و غيرها، فالمصدر دل على معنى واحد و هو الحدث، أما الفروع فقد دلت على معان إضافية و مختلفة باختلاف صيغها.

جاء في الأشباه و النظائر " الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق: منها وجود حد الاشتقاق في الفعل، و ذلك أن الفعل يدل على حدث و زمان مخصوص فكان مشتقا و فرعا على المصدر كلفظ ضارب و مضروب ، و تحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، و هذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، و ذلك أن المصدر له معنى واحد و هو دلالاته على الحدث فقط، و لا يدل على الزمان بلفظه، و الفعل يدل على الحدث و الزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركب ، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد و لا تركيب إلا بعد الأفراد كما أنه لا دلالة على الحدث و الزمان المخصوص إل بعد الدلالة على الحدث وحده... و منها أن الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على معنى المصدر، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر:

فكان مشتقا من المصدر كضارب و مضروب ونحوهما و معلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة " [14] ص84.

ونفهم من هذا القول أن الأصل ما كان ابسط تركيبا في اللفظ و المعنى، فالمصدر مفرد وهو يدل على الحدث وحده نحو الضرب، أما الفعل فهو مركب إذ يدل على الحدث وزمان معين ، كزمن الماضي

أو الحاضر أو المستقبل نحو: ضرب و يضرب و اضرب على الترتيب ، فالفعل إذن بمنزلة اللفظ المركب لأنه يدل على الحدث و على معان زائدة، و قد قلنا - سابقا - أن البسيط أصل المركب و ما فيه زيادة أصل لما ليس فيه الزيادة.

الأصل لا يحتاج إلى علامة لفظية إذ له العلامة العدمية أما الفرع فيحتاجها و مثله أن النكرة أصل المعرفة و المذكر أصل المؤنث.

جاء في قول سيبويه بهذا الشأن: " و إنما كان المؤنث بهذه المنزلة، و لم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، و الشيء يذكر فالتذكير أول و هو اشد تمكنا ، كما أن النكرة أشد تمكنا عندهم " [11] ص241.

فالمؤنث يخرج من المذكر بزيادة علامة لفظية لذلك كان فرعا نحو قولنا: طالبة بزيادة تاء التأنيث ، كما أن المعرفة تحتاج إلى زيادة لام التعريف لأنها فرع النكرة نحو: المسلم ، وهذا ما يذهب إليه السيوطي بقوله: " الفروع هي المحتاجة إلى العلامات و الأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر قائم، و إذا أردت التأنيث قلت قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، و لم تأت للمذكر بعلامة، و تقول : رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التذكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، و لو كان الاستقبال أصلا لما احتاج إلى علامة " [14] ص319.

فالمؤنث يحتاج إلى علامة لفظية لأنه فرع، و كذلك الفعل المضارع الدال على الاستقبال إذ زيدت فيهما تاء التأنيث والسين على الترتيب ، والأصل عدم الزيادة فهو لا يحتاج إلى علامة لفظية إذ له العلامة العدمية.

وعلل السيوطي كون التذكير أصل التعريف بقوله التعريف فرع التذكير لأنه مسبق بالتذكير ، ودليل ما سبق التذكير من ثلاثة أوجه: 1- النكرة اعم و العام قبل الخاص ، لأن الخاص

يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة، 2- أن لفظة شيء تعم الموجودات فإذا أريد بعضها على بعض خصص الوصف أو ما قام مقامه و الموصوف سابق على الوصف، 3- أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية " [14] ص46.

وبعد مبدأ المعلم وغير المعلم من المبادئ المسيسة الصلة بقضية الأصلية و الفرعية وقد تناولها كثير من الباحثين والنحويين المحدثين [30] ص76، فقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل، وهي أكثر دوراناً في الاستعمال وأكثر تجرداً و تمكناً كالمفرد و المذكر و النكرة أما الفروع فهي الألفاظ المحتاجة للعلامات كالمعرفة و المؤنث و المثنى و الجمع إذ لها علاماتها الخاصة التي تميزها عن أصولها، ويشرح الدكتور نهاد الموسى هذا المبدأ قائلاً: " هو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير معلم كالمفرد - ولد - و عنصر معلم كالمثنى - ولدان - و هذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنتظمها البنية ذلك أنها تضم تحتها كل العلوم المهمة بدراسة الرموز أو العلامات أو على الأصح أنسقة العلامات ، و غني عن الإفاضة في القول أن النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ، و صدروا عنه في تقسيماتهم و تصنيفاتهم " [15] ص40.

الأصل ثابت من ثوابت اللغة لا يلحقه التغيير، أما الفرع فمغير لأنه قد يلحقه طارئ أو تعترضه علة فتخرجه عن أصله، و قد عرفنا فيما سبق أن الفرع هو الأصل مع شيء من التحويل أو التغيير، و هذا التغيير قد يكون زيادة أو حذفاً أو إعلالاً أو إبدالاً أو قلباً... و غيرها من وجوه العدول عن الأصل.

قال سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، و يحذفون و يعوضون و يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً " [11] ص24. بمعنى أن الأصل هو الإظهار و الذكر وليس الحذف، و لكن قد تصيبه عوارض الاستعمال، " و هي عوامل جد طبيعية، ولها قوانينها الخاصة وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطردت (و هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع) ، ونذكر على سبيل المثال القلب و الإبدال و الإعلال و الإدغام و غيرها في مستوى الأصوات والصيغ، وأساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدأان المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه " [31] ص38.

فالعِدول عن الأصل إلى الفرع يتم وفق قواعد تحويلية مطردة غالباً، تنتقل من قياس اقتضاه القياس في أصل الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال وعوارضه و أهم هذه القوانين الاقتصاد في المجهود العضلي و أمن اللبس.

ومن أهم وجوه هذا العِدول الإعلال والإبدال والقلب المكاني والإدغام في مستوى الأصوات و الصيغ و الحذف و الزيادة و التقديم و التأخير و الاستبدال في الموضع في مستوى التراكيب و سيأتي تفصيلها في الفصول اللاحقة بإذن الله.

فالأصول ثوابت لا يلحقها التغيير، و بمثل هذا استدل الخليل على أن " إن " هي أم حروف الجزاء ، يقول سيبويه نقلاً عنه: " و زعم الخليل أن إن هي أم [حروف] الجزاء، فسألته : لم قلت ذلك؟ فقال: من قبلي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، و منها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، و هذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازة " [11] ص 63.

بمعنى أن الأصل ما ثبت معناه في الباب و لم يغير كإن التي لا تفارق معنى الجزاء في كل الأحوال التي ترد فيها فاستحقت بذلك أن تكون أم الباب ، أما أسماء الشرط فإنها قد تفارق معناها كأن تدل على الإستفهام أو تكون للموصولية .

الأصل يستحق حكمه بذاته لا بغيره لذلك لا يسأل عن علة: الأصل في العمل عند النحاة إنما هو للأفعال التي تستحقه بذاتها، أما الأسماء والحروف فتستحقه بالفرعية وهي مشابهتها الفعل كأسماء الفاعلين و الصفة المشبهة من الأسماء، و إن و أخواتها من الحروف التي تشبه فعلاً تقدم مفعوله على فاعله.

جاء في الأشباه و النظائر أن: " العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء و الحروف، فما وجد من الأسماء و الحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله " [14] ص 293، بمعنى أن الأصل في العمل إنما هو للفعل الذي يستحقه بذاته، أما الأسماء و الحروف ففرع عليه، لذلك فإن ما خرج عن الأصل وجب تعليقه.

وإذا كانت الأسماء هي المعربة فالأصل فيها أن تكون معمولة لا عاملة إلا ما أشبه الفعل في العمل كبعض المشتقات مثل اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة، أو ما تضمن معنى الحرف كمن وما من أسماء الشرط، أو ما ناب عنه كالمضاف كأن نقول: خاتم فضة و المعنى خاتم من فضة، و لكنهم أسقطوا الجر اختصاراً للكلام فحل الاسم قبله محله، و ناب عنه في عمل الجر "

[32] ص168، ونحو: "غلام زيد، فزيد مجرور بتقدير اللام" [14] ص137، ذلك أن أصله هو غلام لزيد.

ولا يبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف أو تضمن معناه لأن الأسماء أصلها الإعراب كأسماء الشرط و الاستفهام كشبه "من" إن كانت شرطا بـ"إن" ، و " بالهمزة " إن كانت استفهاما نقول مثلا: من يجتهد ينجح، فـ"من" اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ، و أصله الإعراب و إنما بني لأنه تضمن معنى الحرف " وهو إن الشرطية "، وقد يكون هذا الشبه افتقاريا كالاسم الموصول، و وجه الشبه فيه أنه في تأدية معناه مفتقر إلى غيره، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه[33] ص132. كأن نقول: جاء الذي مات أبوه، فالاسم الموصول في هذه الجملة " الذي " يحتاج إلى صلته ليفهم معناه فهما معا بمنزلة الاسم الواحد.

كما جاء في الأشباه و النظائر أن " الموجب لبناء أسماء الإشارة تضمنها معنى الحرف، وذلك أن الإشارة معنى كالاستفهام و غيره فحقه أن يوضع له حرف، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني، و يدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا الإشارة حرفا، وكان هذا الاسم المسموع مبنيًا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طردا لأصولهم و إقامة سبب بنائه" [14] ص285. بمعنى أنه قد بني اسم الإشارة لتضمنه معنى الإشارة، وأصل هذا المعنى أن يكون للحرف، فلما أشبه هذا الاسم الحرف وتضمن معناه بني.

المستحق للإعراب هو الاسم ، وأما الأفعال و الحروف فهي تستحق البناء، واستحق الاسم الإعراب بالأصالة " لأن فيه معاني توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، و ليس كذلك الأفعال و الحروف لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن ضرب للماضي وسيضرب للمستقبل" [34] ص108.

فالاسم هو المستحق للإعراب بذاته، ولكن الإعراب ليس مقصورا على الأسماء وحدها لأن الفعل المضارع أيضا معرب بحكم شبهه الاسم، وعلل النحاة هذه المشابهة فقالوا هي من ثلاثة أوجه: [34] ص125.

هذه الأفعال فيها شياع وعموم ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها كالسين وسوف فيخلصها لشيء واحد نحو قولنا: سيضرب و سوف يندم، فبدخول السين وسوف خلص هذين الفعلين لزمان المستقبل ، كما اختص الاسم بدخول الألف و اللام عليه نحو: المسلم بعد أن كان عاما شائعا.

دخول لام الابتداء على " يفعل " وهي مما يختص بالأسماء نحو: إن عمرا ليكذب كما نقول:
إن عمرا لكاذب.

وقوعها موقع الاسم نقول: مررت برجل يكتب فيقع موقع كاتب و يكون بمعناه لأن الأصل
المقدر مررت برجل كاتب.

فلما ضارعت الأسماء استحقت بذلك أن يكون لها الإعراب و إن كان أصلها البناء.

فالاسم هو المستحق للإعراب و هو حكم يستحقه بذاته لكنه قد يخرج إلى البناء وذلك لمشابهة
بينه و بين الحرف مثل كم في قولك كم رجلا بني لتضمنه معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام، ألا
ترى أنه بمنزلة أن تقول أعشرون رجلا جاءك أم ثلاثون " [34] ص 127.

وكما أعطى النحاة حق الإعراب للاسم أعطوا حق البناء للأفعال و الحروف، و أصل البناء
هو السكون " لأنه إذا كان نقيض الإعراب و جب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل
الإعراب " [34] ص 125.

وعلى السيوطي كون السكون هو الأصل في البناء من ثلاثة أوجه [14] ص 32، أنه أخف من
الحركة ، فكان أحق بالأصالة لخفته، أن البناء ضد الإعراب و أصل الإعراب الحركات فأصل البناء
السكون، أن البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

وما جاء على أصله عند النحاة لا يسأل عن علته، و إنما ما يحوج إلى التعليل هو ما خرج
عن الأصل ، جاء في الأشباه والنظائر: " أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس
أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل، فمتى وجدت مختصا لا
يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجا عن
القياس " [14] ص 300.

والأصل أكثر تمكنا وتصرفا من الفرع لقوته كالفعل فهو يستحق العمل بالأصالة أما الأسماء
والحروف فتستحقه بالفرعية وهي مشابهتها الفعل كأسماء الفاعلين والصفة المشبهة من الأسماء، وإن
وأخواتها من الحروف التي تشبه فعلا تقدم مفعوله على فاعله ، واستحقت الأفعال هذه القوة في
العمل لان معمولاتها كثيرة و هي ترفع الفاعل و تنصب المفعولات جميعا كالحال والتمييز ، كما أنها
تعمل فيما تقدم و فيما تأخر عليها، و هي تعمل ظاهرة و مضمرة غير ملفوظة فهي أكثر تصرفا، أما
الحروف المشبهة فلا يتقدم معمولها الثاني على الأول، كما لا يضم فيها كما يضم في الفعل مثل ما

الحجازية إذ لا يضمّر فيها، ولا تعمل مضمره لأنها فرع عن ليس ، وكذلك الأسماء العاملة هي أقل تصرفاً منها بمعنى إنها لها وجوه وأحوال في الكلام أقل من الفعل لأنه الأصل في العمل .

والحديث عن الأصل في العمل يقودنا إلى الحديث عن نظرية العامل فقد قسم النحاة العوامل إلى عوامل أصلية و أخرى فرعية، فالأولى لها العمل المطلق، أما الثانية فتعمل بشروط، وتجتمع العوامل الفرعية كلها في سمة الضعف لذلك كانت الأسماء والحروف اضعف من الأفعال وأحط منها مرتبة، و دليل ذلك" انه لم يجر أعمال اسم الفاعل من غير اعتماد إذا كان نكرة لأنه فرع عن الفعل في العمل، و القاعدة حط الفروع عن رتب الأصول" [14] ص315.

كما رأى النحاة أن الأحرف المشبهة بالأفعال تقع في تركيب جامد غير قابل للتقديم والتأخير لأنها فروع، و الفروع تنحط عن رتبة الأصول دائماً لذلك منعوا تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها إلا إذا كان الخبر مضمرًا متعلقًا بجار ومجرور، فلما كانت هذه الحروف فروعاً عن الأفعال في العمل انحطت عن درجة الأفعال، فالفرع أحط رتبة من الأصول.

و مثل ذلك انحطاط اسم الفاعل عن الفعل في أشياء" لأنه فرع عنه في العمل، و الفرع لا يساوى بالأصل، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربه هي، ولو كان في مكان ضاربه تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل" [14] ص317.

ويقصد النحاة بقوة الفعل سعة تصرفه لأنه أصل، والأصل اشد تمكناً وأوسع تصرفاً كما نجد سيبويه في مواضع كثيرة يذكر أن الفرع أحط رتبة عن الأصل إذ يقول:"فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله" [11] ص 128.

لكننا نجد من النحاة المحدثين من لا يفهم معنى قوة العوامل الأصلية و ضعف العوامل الفرعية ويخلط بين الدراسة الفلسفية والدراسة اللغوية كمحمد عيد فهو يرى أن النحاة القدامى يعتبرون العامل مؤثراً حقيقة [35] ص235. فيجعلون منه القوي والضعيف ، وفي كلامه نظر ذلك أن المقصود بالقوة عند النحاة أن الأصول تأتي على وجوه وأحوال في الكلام أوسع من وجوه وأحوال الفروع، فلو أعطي الفرع حرية تصرف الأصل لكان مساوياً له وهذا محال، لذلك كان لا بد أن ينحط الفرع عن الأصل ليتميز عنه.

وقد يكون الشيء أصلاً لشيء و فرعاً لشيء آخر كـ " لا النافية للجنس " فهي فرع عن " إن " التي هي فرع بدورها عن الفعل الذي تقدم مفعوله على فاعله، و يمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

عامل	معمول منصوب	معمول مرفوع
ضرب	زيدا	المعلم
إن	زيدا	ناجح
لا	طالب	راسب

أصل ←
 فرع و أصل ←
 فرع →

جدول رقم 03: جدول حملي

كما علل النحاة اختصاص الجر بالأسماء دون الأفعال "لأنه لو دخل الأفعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تتحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذلك" [14] ص316، فالأصول لقوتها يتصرف فيها ما لا يتصرف في الفروع لأنها تأتي على أحوال مختلفة التصرف في الكلام ليست للفرع.

وبمثل هذا الأصل استدل النحاة على أن كلا من الفعلين جذب وجذب " أصل قائم بذاته وليس مقلوب الآخر، وذلك ما يؤكد السيوطي بقوله: " فإن لم يثبت كون أحد الفعلين أصلاً، والآخر مقلوباً منه بدليل، فكلا التأليفين أصل نحو: جذب و جذب فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا: جذب يجذب جبذا فهو جابذ ومجبود، وقالوا: جذب يجذب جبذا ومجذوب" [36] ص279.

- و الأصل يتقوم بنفسه و لا يحتاج إلى غيره: يقول سيبويه: " واعلم أن بعض الكلام أثقل، من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى و هي اشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين و لحقها الجزم والسكون، و إنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، و الاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا، و عبد الله أخونا " [11] ص21، فالاسم لأنه أصل متقوم بنفسه في الكلام يمكنه الاستغناء عن الفعل في الجملة، أما الفعل فلا يستغني عن

الاسم لأنه فرع و الفرع لا يتقوم بنفسه و يحتاج إلى غيره فلا يمكننا أن نقول في تركيب مفيد: ذهب يجلس أو جاء يلعب.

ونشير هنا إلى نقطة هامة و هي أن النحاة عندما يقولون في شيء أنه الأصل، أو هو الأول لا يريدون بذلك أنه الأسبق في الزمان و"إنما يريدون بذلك ما كان أوقر في النفس ومقدما في الإحساس على غيره" [22] ص35.

فهي أسبقية في المعقول و في القياس و في أصل الوضع الذي يقتضيه منطوق النحو لا في الزمان غالبا، و هذا ما يؤكد ابن جني بقوله:" باب في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديرا و حكما لا زمانا و وقتا: هذا الموضوع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، و ذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، و في باع بيع، و في طال طول، و في خاف ونام و هاب خوف و نوم و هيب ، و في شدّ شدد، و في استقام استقوم و في يستعين يستعون، و في يستعد يستعد فهذا يوهم أن هذه الألفاظ و ما كان نحوها.. مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، و كذلك نوم جعفر، و طول محمد... و ليس الأمر كذلك بل بضده، و ذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه و تسمعه، وإنما معنى قولنا:

" إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح و لم يعلل لوجب أن يكون مجيئه – على ما ذكرنا -، فأما أن يكون استعمل وقتنا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطا لا يعتقده أحد من أهل النظر " [18] ص256.

وقد نقلت نص ابن جني كاملا لأهميته فهو يدلنا على أن الأصول المقدره المتروكة الاستعمال عند النحاة كقوم و نوم و شدد واستقوم و غيرها، لم تكن مستعملة عند العرب فترة من الزمن ثم ترك استعمالها بل مقدره في عقل العربي بدليل أنه لو حملت على نظائرها المستعملة التي لم يلحقها تغيير في الكلام لكانت على تلك الصورة.

وقد يكون الأصل أحيانا سابقا على الفرع في الزمان و في الاستعمال ومن ذلك أن لن أصلها عند الخليل لا أن وذلك ما يؤكده سيبويه بقوله:" فأما الخليل فزعم أنها لا أن و لكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم... كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل و لا" [11] ص5 ، و مثله ألا و لوما وكأي.

جاء في الأشباه والنظائر أن "ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية، وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا...فقد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولاً كهلا و ألا و لوما و إلا كذلك " [14] ص129.

ومثل ذلك مهما فاصلها مه أضيفت لها ما قيل: "إن مهما أصلها مه بمعنى أكفف، ضمت إليها ما فتركبا فصارا واحدة، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط" [14] ص130.

والأصل ما يبني عليه و لا يبني على غيره: وهو أهم ما يتميز به الأصل عن الفرع و من ذلك أن التذكير أصل التعريف لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به " [11] ص22، نقول مثلاً: "طالب " فهو نكرة، فإذا جننا به معرفة قلنا : "الطالب " بزيادة " أل " كما أن التذكير أصل التأنيث لأن" المذكر أول وهو أشد تمكنا وإنما يخرج التأنيث من التذكير" [11] ص22، نحو: مسلمة بزيادة تاء التأنيث على المذكر.

والمفرد أصل للمثنى و الجمع نقول مثلاً كافر في المفرد فإذا أردنا المثنى و الجمع قلنا " كافران و كافرون" على الترتيب أي بزيادة علامتي التثنية والجمع. مما يؤكد أن الأصل هو أول يبني عليه ثان، أما الفرع فيبني على غيره لذلك يلحقه التحويل والتغيير، وهذا التغيير قد يكون بالزيادة أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو القلب المكاني...وغيرها من أوجه العدول عن الأصل، وهذا ما سنعرفه في الفصول اللاحقة من هذا البحث بإذن الله .

2.1 أصناف الأصل

لقد اختلفت تصنيفات النحاة للأصول، وذلك لاعتبارات مختلفة و متفاوتة، فمنهم من صنفها على أساس العموم والخصوص إلى أصول عامة و أصول خاصة ، ومنهم من صنفها بالنظر إلى الاستعمال أو عدمه فجعلها أصولاً مستعملة و أخرى غير مستعملة و منهم من صنفها إلى أصول تراجع في الضرورة الشعرية و أخرى لا تراجع.

و فيهم من تعمق في دراسة الأصول المتروك استعمالها مؤيدا القول بها و مبينا طبيعتها ومعللا سبب خروجها عن أصولها في الكلام، و منهم من رفض تقديرها في المستوى التركيبي كإبن مضاء القرطبي من القدامى كما نجد اللغويين المحدثين من أتباع المنهج الوصفي و بعض دعاة تيسير النحو يرفضون هذه الأصول المتروكة في الاستعمال رفضاً قاطعاً فهي لا تعدو أن تكون في نظرهم

تقديرات متحملة لا تمت للواقع اللغوي بصلة، بل هي من أوهام النحاة و نسج خيالهم، وسن فصل القول في هذا كله فيما يأتي:

1.2.1 الأصول العامة والأصول الخاصة:

أما الأصول العامة فهي أصول أو قواعد كلية يندرج تحتها عدد من الأبواب النحوية ذات المسائل الكثيرة المتشعبة [10] ص61، ومن أمثلتها أن الأصل في الأسماء عند النحاة أن تكون معمولة لا عاملة، و الأصل في الأفعال أن تكون عاملة لا معمولة.

فهذا أصل عام لأنه يعم جملة من الأبواب النحوية، فالمعمولات كثيرة كالفاعل والمفعول ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر... وغيرها، والعوامل كثيرة أيضا منها الفعلية كالفعل سواء أكان ماضيا أم مضارعاً أم أمراً، و ما شبه به كـبعض المشتقات الاسمية مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وبعض الحروف العاملة كـإن و أخواتها وأخوات ليس مثلاً.

ومن أمثلتها أيضا اعتبار النحويين أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، والأصل في الأفعال و الحروف أن تكون مبنية، جاء في المقتصد: "أصل الأسماء الإعراب وأصل الأفعال والحروف البناء لأجل أن الاسم قد يكون فيه معان توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، و ليس كذلك الأفعال والحروف [34] ص107.

ومعنى هذا أن الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال والحروف البناء، وأصل الإعراب أصل عام لأنه يعم جملة من الأبواب النحوية فالاسم المعرب. معمول في الأصل. وقد يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً أو مبتدأً أو خبر... والاسم تتغير معانيه النحوية في السياق وتتنوع بتنوع علاقته بما يحيط به من العناصر في الكلام، يقول الدكتور عبد القادر المهيري في ذلك: "وعلى هذا الأساس يعتبر الإعراب أصلاً في الأسماء، لأنها معرضة للمعاني المختلفة التي تقتضي دلائل تفرق بينها، أما الأفعال فوظيفتها واحدة لا تتغير، ولا تتنوع بتنوع السياق، وهذا ما دعا النحاة البصريين

إلى اعتبار البناء أصلا فيه" [37] ص68، والأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف" [14] ص32.

كذلك أصل البناء في الحروف هو أصل عام لأنه يشمل أنواعا مختلفة من الحروف كحروف النفي والاستفهام والنهي و الجر و العطف والشرط والنصب... وغيرها.

لكن اعتبار الإعراب أصليا في الأسماء وغير أصلي في الأفعال لا ينفي أن تكون بعض الأفعال معربة كالفعل المضارع الذي أعرب لعله شبهه بالاسم، و الأصل فيه أن يكون مبنيا، أو أن تكون بعض الأسماء مبنية وذلك لشبهها بالحرف كأسماء الشرط و الاستفهام و الإشارة والموصولة.

فالنحاة يقولون أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة ومنونة، وأن الأصل في الحروف كلها أن تكون مبنية وغير منونة، وأن الأفعال كلها لا تتون و أكثرها مبني، فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين كان أكثرها أصالة في الاسمية و أشد تمكنا لذا يسمى بالمتكمن الأمكن.

ويقولون في تعريف هذا التنوين: "إنه التنوين الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المتصرفة ليبدل على خفتها وعلى أنها نكرة وحذفه دليل على أنها معرفة" [38] ص40.

فالتنوين علامة التنكير، ونحن نعلم أن النكرة أصل و المعرفة فرع عليه.

كما نجد الفعل المضارع الذي أعرب لعله شبهه بالاسم قد يعود إلى أصله، وهو البناء في بعض الحالات لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، إذ ذكر السيوطي أنه إذا أسند المضارع إلى نون الإناث بني لشبهه حينئذ بالماضي، وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين: العموم والاختصاص، فأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس و أولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه" [14] ص250، فإعراب الفعل المضارع فرع، والأصل فيه أن يكون مبنيا كغيره من الأفعال الأخرى.

ومن أمثلتها أيضا أن الأصل في العامل أن يتقدم معموله ثم تندرج تحته أبواب في الجملة الفعلية و الاسمية فيقع التقديم والتأخير في الكلام، فالأصل في المبتدأ مثلا أن يتقدم لكنه قد يتأخر، والأصل في الفعل أن يتقدم على الفاعل والمفعول إلا أن المفعول قد يتقدم عليهما.

ومن أمثلتها كذلك أن الأصل في المعمول أن يكون اسما متمكنا أمكن إذ يقول ابن هشام:
"الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف ما لم تعترضه علة تخرجه عن أصله" [39]
ص399.

وجاء في شرح المقتصد أن " أصل الأسماء التمكن و التنوين، وذلك هو الأكثر" [34]
ص170.

فالأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا معربا نحو: جاء زيد : ف"جاء" فعل ماض عامل و
زيد معمول أول وهو فاعل مرفوع – لا أن يكون مبنيا نحو: جاء هذا، أو مركبا كالجمل التي لها
محل من الإعراب، إذ يكون الخبر مثلا جملة كخبر كاد العاملة عمل كان نحو: كاد زيد يسقط،
فالجملة الفعلية يسقط في محل نصب خبر كاد، والأصل فيه أن يكون مفردا لا جملة فيكون تقديره:
كاد زيد ساقطا حملا على نظائره من المستعمل كخبر كان نقول مثلا: كان زيد قائما، فيأتي خبرها "
قائما " اسما مفردا. وهو الأصل في المعمول [10] ص143.

ويعد هذا الأصل عاما لأنه يعم عددا من الأبواب النحوية فالاسم المفرد – المعمول الأصلي
– قد يكون مبتدأ أو خبرا أو مفعولا أو حالا... وغيرها.

ومن ذلك أيضا أن الأصل في اللفظ الذكر والإظهار وليس الإضمار والحذف لكن قد يعترضه
عارض فيخرجه عن أصله، ذكر سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض قوله: "اعلم أنهم
مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون و يستغنون بالشيء عن
الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل" [11] ص 24.

وهو أصل عام لأن المحذوف قد يكون فعلا أو حرفا أو مبتدأ أو خيرا...سواء أكان الحذف
جوازا أم وجوبا.

أما الأصول الخاصة فهي قواعد تختص بباب نحوي واحد وما يتفرع عنه إلى مسائل جزئية
يسميتها الدكتور تمام حسان أصول القواعد، فهو يسمي الأصل الواحد من الأصول الخاصة أصل
القاعدة إذ يقول: "و من المظان التي يعثر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو"
[21]ص141، فلكل باب نحوي أصل خاص به.

وقصد الدكتور تمام حسان بأصل القاعدة" تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل، وتقدم الموصول على صلته [21] ص129.

ومن أمثلتها أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة معربا مرفوعا يسند إليه الخبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة نحو: الشمس مشرقة، لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على مجهول لا يفيد^[5]، كما أنه لا يبتدأ بما يكون فيه اللبس [11] ص48.

ومن ذلك أن الأصل في المفعول به أن يكون اسما مفردا معربا منصوبا فضلا نحو: ضرب المعلم زيدا، وأصله التأخير، لكن هذا الأصل قد ينقض يعارض ما إذ قد نجد المفعول به مقدما في بعض المواضع، يقول ابن جني في ذلك: "ومما نقضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه، وذلك قوله سبحانه وتعالى: (و سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) ف "أي منقلب " منصوب على المصدرية ب " ينقلبون " لا ب " سيعلم " وكذلك قوله: " (أي ما تدعو فله الأسماء الحسنی) فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا، لكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، فهذا من النقض العارض" [18] ص298.

بمعنى أنه لما وقع المفعول به اسما من أسماء الصدارة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام حق له أن يتقدم على فعله، وهو أصل خاص بباب المفعول وما يتفرع عنه.

كما أن الأصل في المفعول به أن ينفصل عن الفعل لأنه فضلا، والأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل لأنه كجزء منه، إذ تتأخر علامة الرفع عنه في الأفعال الخمسة [40] ص61. ومنها أن الأصل في المنادى أن يكون منصوبا لأنه مفعول به في التقدير، قيل: اعلم أن أصل المنادى المفعولية على تقدير أَدْعُو أو أَرِيد، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل، و جعلوا يا كالخلف منه لدلالته عليه، و كان في ذلك اختصار ولبس إذ لو قيل أَدْعُو أو أَرِيد لجاز أن يظن بالمتكلم أنه قصد الإخبار بدعائه زيدا لأن " أفعل " لا يختص بالحال بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقبال، فلما كان كذلك التزم بترك هذا الفعل، وجعل يا كالنائب عنه فصار قولك: يا عبد الله ويا غلام زيد " [34] ص753، فالمنادى منصوب بفعل متروك إظهاره تقديره أَدْعُو أو أَرِيد أو أنادي لأن أصل الكلام في مثل يا عبد الله هو: يا أَرِيد عبدَ الله.

لكن هذا الفعل غير مستعمل في الكلام لأن حرف النداء يا ناب عنه و صار بدلا منه، فهذا أصل من الأصول الخاصة بباب المنادى.

ويرى النحاة أن الأصل في باب الجزاء هو إن، و يقال لها " أم الجزاء " [17] ص158.

ومن أمثلتها أن الأصل في الحال أن تكون نكرة مشتقة [39] ص256، نحو: جاء زيد راكبا.
ف "جاء" عامل، و "زيد" فاعل مرفوع و"راكبا" فضلة وهي حال منصوبة فهذه أمثلة قدمتها تعني عن جزئيات كثيرة.

2.2.1 الأصول المستعملة والأصول غير المستعملة:

قد صنف النحاة الأصول بالنظر إلى الاستعمال وعدمه إلى أصول مستعملة، وأخرى غير مستعملة.

فأما المستعملة فهي كون اللفظ يرد في الاستعمال اللغوي على أصله الذي جرده له النحاة من غير تغيير أو تحويل، و أمثلتها كثيرة في النحو والصرف.

فقد جرد النحاة لكل باب أصلاً سواء أكان حرفاً أم كلمة أم جملة سموه أصل الوضع و هو متصور في ذهن العربي - و إن كان لا يعي ذلك دائماً - و منه أن نأتي باسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح كـ " دخل " على وزن فاعل فنقول داخل فهذا اللفظ قد جاء على ما يقتضيه أصله في القياس في أصل الوضع و في الاستعمال، و مثله اسم المفعول من كتب على وزن مفعول إذ نقول: مكتوب.

لكن المتكلمين قد يعدلون عن الأصل في كثير من الأحيان، و ذلك لما قد يعترضه من عوارض الاستعمال "و هي عوامل جد طبيعية ، ولها قوانينها الخاصة بها، وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت و اطردت [هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع]، و نذكر على سبيل المثال القلب و الإبدال و الإعلال و الإدغام وغيرها في مستوى الأصوات و الصيغ [31] ص38، والحذف و الزيادة و التقديم و التأخير و غيرها في مستوى الجملة، أو غيرها من العمليات التحويلية الأخرى التي تجري على اللفظ فتجعله يخرج إلى الاستعمال مغيراً أي على غير ما يقتضيه أصله الذي جرده النحاة له مثل كلمة " مخيط " التي ترد في الاستعمال مغيرة، والأصل فيها أن تكون "مخيوط" على وزن مفعول، و مثلها كلمة " نائم " و أصلها المقدر هو " ناوم " على وزن فاعل و غيرها كثير مما هو متصور في ذهن العربي وأعني بقولي هذا أنه متمثل في النظام اللغوي المختزن في ذهنه، ولكنه يخرج بصورة مخالفة إلى الاستعمال ، والأصول المتروك استعمالها كثيرة " يقول بها النحاة ويقدرونها و لا تتكلم بها العرب، ولم يرد بها السماع" [41] ص123.

يقول ابن جني في ذلك: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلا أنها مع ذلك مقدره ، وهذا واسع في كلامهم كثير " [24] ص348.

ومن أمثلتها في الصرف العربي أن الأصل في قام وباع ونام وقال من الأفعال الثلاثية المعتلة هو: قوم وبيع ونوم وقول على الترتيب، وذلك ما يؤكد ابن جني إذ يقول: "الأصل في قام قوم، وفي

باع بيع وفي طال طول وفي خاف ونام وهاب خوف ونوم وهيب، وفي شد شدد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعون [18] ص 256.

وعرف النحاة ذلك بحملها على نظائرها من الأفعال الصحيحة التي لم يلحقها تغيير يخرجها عن أصولها، ومثل ذلك أن استقوم أصل في الوضع محمول على استجمع وأمثاله من الصحيح وقوم محمول على ضرب ونجح وغيرها.

ومن أمثلتها كذلك ما ذكره ابن جني: "ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو: مبيع ومخيطة ورجل مدين من الدين، فهذا كله مغير وأصله مبيوع ومديون ومخيوط فغير على ما مضى [18] ص 260.

ومعنى قوله أن الأصل في أسماء المفاعيل التالية مبيع ومخيطة ومدين هو مبيوع ومخيوط ومديون على الترتيب، وعرف النحاة ذلك عن طريق القياس بحملها على نظائرها التي لم تغير كمضروب و محفوظ ... وغيرها.

ومن أمثلتها في النحو أن الأصل في خبر كاد أن يكون اسما مفردا نقول كاد زيد يسقط فالخبر يسقط أصله المقدر أن يكون مفردا لا جملة لأنه محمول على خبر كان في مثل قولنا: كان زيد قائما فتأتي بالخبر مفردا. وهو الأصل في المعمول. و الجدول التالي يبين ذلك:

	معمول ثان	معمول أول	عامل
أصل مستعمل ←	قائما	زيد	كان
أصل متروك في الاستعمال ←	"ساقطا"	زيد	كاد

جدول رقم 4: جدول حملي

وكون هذه الأصول مقدره في الذهن محتملة في القياس لا يعني أنها سابقة على فروعها في الزمان بمعنى أنها استعملت فترة من الزمن، ثم ترك استعمالها و غيرت، وهذا ما يؤكد ابن جني بقوله: "إنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح، و لم يعلل لوجب أن يكون مجيئه " على ما ذكرنا، و أما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر " [18] ص 257.

بل هي سابقة عليها في المعقول بمعنى أن هذه الأفعال محتملة في القياس ، وإنما خرجت محاولة إلى النطق لأن عوارض الاستعمال أدت إلى تغييرها ، فالفعل الماضي قام مثلا لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره من الصحيح نحو: ضرب وخرج لجااء في الاستعمال على قوم.

والعارض كما يفسره ابن جني الذي يمنع من استعمال أصل " قوم " مع أنه جائز في القياس هو أن " الواو قلبت ألفا لتحركها الآن، و انفتاح ما قبلها في الأصل و أعني قوم " [24] ص190.

ومثال ذلك أن اسم المفعول "مبيع " مثلا لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره من الصحيح لخرج إلى الاستعمال على مفعول أي مبيع، و مثلها كلمة مقول فأصلها هو مقول.

جاء في شرح الشافية: " اعلم أن أصل مَقُول مَقُول نقلت حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، و إن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، و إنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول ثابتا بعد الإعلال نحو: مبيع، فحُدس أن الواو هي الساقطة عنه ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، و إنما خولف عنده باب التقاء الساكنين وهنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوي و اليائي و لو حذف الأول لالتبسا " [42] ص147.

فالتغيير الحاصل في كل من "مقول ومبيع" هو نقل حركة العين إلى الحرف الصحيح قبلها ثم حذف واو مفعول، و قد عدلت العرب عن استعمال هذين الأصلين المقدرين بـ"مقوول و مبيع" لتقلهما.

فالقياس بوصفه عملية عقلية يعطينا ما هو مستعمل، وما هو غير مستعمل من جملة الممكنات العقلية " ولكن ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع " [18] ص362، فكثيرة هي الأصول المحتملة في القياس لكنها لم تسمع عن العرب ولم يقولوا بها.

وكل هذه الأصول المقدره المتروكة الاستعمال متصورة في النظام اللغوي الكامن في عقل العربي حتى و إن لم يكن يعيها أما النحوي فيكتشفها فقط [10] ص67، وخروجها إلى الاستعمال في بعض لغات العرب، و في بعض شعرهم دليل قوي على ذلك، وهذا ما يراه ابن جني إذ يقول: " ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد [كما أنه عندنا مراد معتقد] إخراجها في بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه، وذلك قوله:

صَدَدَتْ فَأَطُولتِ الصَّدُودَ وَقَلَمًا * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

هذا يدل على أن أصل أقام أقوم، و هو الذي نومي إليه و نتخيله فرب حرف خرج هكذا منبهة على أصل بابه، و لعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله، وكذلك قوله: إني أجود لأقوام و إن ضنوا " [18] ص257.

فهو يؤكد أن هذه الأصول المرفوضة، وإن لم يرد بها السماع، و لم تقل بها العرب إلا أنها متصورة ومعتقدة عندهم، وخير دليل على ذلك هو خروجها إلى الاستعمال في بعض لغاتهم، و في الضرورة الشعرية مما يدلنا أن العرب رفضت استعمالها لعله أرادتها و قدم لذلك مثالين: فقد جاءت الكلمتان " أطولت و ضنوا" على الأصل الذي قدره النحاة لهما، وهذا دليل على صحة تقديراتهم لهذه الأصول المتروكة إذ لو لم تكن متصورة في الملكة لما خرجت إلى الاستعمال أبدا .

وجاء في قول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أيؤسا، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان " [11] ص158.

ونلاحظ أن خبر عسى في المثل المذكور أيؤسا قد رد إلى أصله فجاء اسما مفردا معربا حملا على خبر كان في مثل قولنا كان زيد مريضا ذلك أن الأصل في المعمول الخبر، أن يكون اسما مفردا معربا لا جملة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

العامل الناسخ	المعمول الأول	المعمول الثان
كان	زيد	مريضا
كاد	زيد	" ساقطا "
عسى	الغوير	أيؤسا

الأصل ←

فروع ردت إلى الأصل
بالتقدير أو بمراجعة الأصل

جدول رقم 05: جدول حملي

فعسى تشبه كاد في عملها الرفع و النصب، و خبرها يأتي مغيرا في الاستعمال، و يقدره النحاة باسم معرب حملا على نظائره من المستعمل كخبر كان، و الدليل على صحة تقدير النحاة له هو خروجه إلى الاستعمال في بعض كلام العرب كما هو الحال في المثل المذكور أعلاه.

ونخلص إلى أن الأصول المقدره غير المستعملة هي ما يفترض " أن تكون عليه هيئة اللفظ أو الكلام المعدول عن أصله لو جاء على ما يقتضيه الأصل والقياس عند حملها على نظائرها، وهي ممكنة قياسا لا استعمالا " [41] ص 131.

والأصول المقدره غير المستعملة على ثلاثة أضرب: [41] ص 131

أصل استغني عنه بما هو في معناه ومعنى هذا أن هناك أصولا مسوغة ومحتملة في القياس لكن العرب رفضت استعمالها، واستغنت عنها هو في معناها ، ومن ذلك استغناؤهم عن الفعلين ودع ووذ ربما هو في معناهما و هو الفعل ترك ، بالرغم من أن نظائرها مستعملة كوجد و وهب و وعد... وغيرها.

كما استغنوا عن " اشتد " و " افتقر " ب " شد " و " فقر " على الترتيب كما يبين ذلك ابن جني في قوله: " واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء [عن الشيء]، حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة، ومن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع و وذر... و بلمحة من ملمحة و ليلة عن ليلاة و بذكر عن مذكارة، و ب " أنيق " عن " أنوق " و ب " قسي " عن " قووس " و ب " اشتد " و افتقر عن فقر و شد " [18] ص 266.

فقد عدلت العرب عن استعمال هذه الأصول رغم أنها مستساغة في القياس واستغنت عنها بما هو في معناها.

ومن ذلك أيضا استغناؤهم عن " كاد زيد قائما ب كاد زيد يقوم، وعن ما أجوبه ب ما أجود جوابه، واستغناؤهم عن اسم الفاعل بالفعل في خبر ما في التعجب نحو قولهم ما أحسن زيدا" [18] ص 391.

أي أنهم استغنوا عن المفرد بالجملة، و إن كان الأصل خلاف ذلك.

أصل مهمل لم يستغن عنه بشيء، وإنما ترك **لثقله** و يعلل ابن جني سبب تركه قائلا: " إن سبب إهمال ما أهمل من محتمل القسمة لوجود التراكيب إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف " [18] ص 67.

و معنى ذلك أن هناك أصولا محتملة في القياس و تجيزها قسمة التركيب لكن العرب لم تستعملها و تركتها لثقلها، و من ذلك " امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال **فَعَلَّ** و **فَعَلَّ** و **فَعَلَّ**، وذلك

أنهم كما حموا أنفسهم من استيعاب جميع تراكيب الأصول كذلك أيضا توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعيا كان أو خماسيا من مثال إلى مثال في النقص و الاختلال كان ذلك كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب، لكن الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمة وهي الاثناعشر مثلا إلا مثلا واحدا و هو فعل فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستئقال و ذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم" [18] ص68.

ويقصد بذلك أن أكثر الأصول استعمالا هو الثلاثي لخفته على اللسان لذلك استعملت من صيغ الاسم الثلاثي عشرة صيغ ، ولم تستعمل صيغتان لنقل الانتقال من كسر إلى ضم، فهذا ما ذكره الخليل وسيبويه إلا اننا نجد بعض النحويين ممن جاء بعدهما ذكروا هاتين الصيغتين وهما: حباك ودئل، وغيره كثير مما تركت العرب استعماله لعللة الاستئقال.

أصل متروك التلظ به كما هو لأنهم غيروه من ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو: مبيع و مخيط ومهيب فهذا كله مغير و أصله في الوضع هو: مبيوع و مخيوط و مهيبوب على وزن مفعول.

وقد صيغت أسماء المفاعيل هذه من الأفعال المعتلة التالية: باع و خاط و هاب على الترتيب وأصولها المقدره عند النحاة هي: مبيوع و مخيوط و مهيبوب على التوالي ثم حدث فيها تغيير بنقل حركة العين أي الضمة إلى الحرف الصحيح قبله فاجتمع ساكنان مما حتم حذف أحدهما للتخفيف.

ومثله الأفعال الثلاثية المعتلة العين مثل قام و قال و باع و أصولها المقدره هي قوم و قول و بيع لكنها ترد في الاستعمال مغيرة.

كما ذكر السيوطي في كتابه المزهر ثلاثة أضرب للأصول المهملة إذ يقول: "المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدم على جيم و كعين مع غين أو جاء مع هاء أو غين، فهذا و ما أشبهه لا يأتلف، وضرب آخر يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه و ذلك كإرادة مريد أن يقول عضخ فهذا يجوز تألفه، و ليس بالنافر، و زاد ضربا ثالثا: وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما" [43] ص240.

وتشترك هذه الأضرب الثلاثة التي ذكرها السيوطي في علة الاستئقال لذلك أهملت و ترك استعمالها.

ويصنف ابن جني هذه الأصول المقدره غير المستعملة أيضا من حيث إمكانية النطق بها وعدم إمكانيته إلى صنفين: ما يمكن النطق به، و ما لا يمكن النطق به.

فأما ما لا يمكن النطق به لتعذره فنحو ما اجتمع فيه ساكنان مثل سماء و قضاء: "ألا ترى أن الأصل سماو و قضاي فلما وقعت الواو و الياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى سما و قضاء، فلما التقت الألفان تحركت الثانية فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء و قضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته، وهو التقاء الألفين، لا قدرة لأحد على النطق به" [18] ص 259.

ومعنى ذلك أن هناك أصولا لا يمكن النطق بها لتعذرها مثل ما اجتمع فيه ساكنان في مرتبة من مراتب تقدير الأصل كسماء و قضاء ذلك أن الأصل قد جرت عليه عمليات تحويلية جعلته يخرج إلى الاستعمال مغيرا، فكلمة سماء أصلها سما و ثم قلبت الواو ألفا " سما "، وهذا مما يتعذر النطق به لذلك حركت الألف الثانية و قلبت همزة فصارت سماء، وعلى هذه الصورة خرجت إلى الاستعمال.

والشيء نفسه بالنسبة لكلمة "قضاء" فالأصل المقدر قضاي ثم قلبت الياء ألفا فصارت قضاء، فلما اجتمع الساكنان مما لا قدرة لأحد على النطق به تحركت الألف الثانية، و قلبت همزة " قضاء".

ومن ذلك أيضا اسم المفعول مما عينه أحد حرفي العلة ، يقول ابن جني: " و ذلك نحو مبيع ومكيل و مقول و مصوغ ألا تعلم أن الأصل مبيوع و مكيول و مقوول و مصووغ فنقلت الضمة من العين إلى الفاء فسكنت و واو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما – على الخلاف فيها – لالتقاء الساكنين فهذا جمع لهما تقديرا و حكما، فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا " [18] ص 259.

نلاحظ أن هذه الأصول من أسماء المفاعيل جرت عليها عمليات تحويلية جعلت أصولها تخرج إلى الاستعمال مغيرة فـ" مبيع ومكيل" أصلهما المقدر في الوضع مبيوع ومكيول ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارا مَبْيُوع و مَكْيُول ، وهذا الأصل مما يتعذر النطق به لالتقاء الساكنين فحذفت واو مفعول ثم كسرت الفاء لتتناسب الياء بعدها فصارت الكلمتان مبيع ومكيل في الاستعمال.

ويجري هذا التغيير وفق تسلسل منطقي إذ تلي كل قاعدة تحويلية ما بعدها بالضرورة ، وهذا ما يراه الدكتور عبدا لرحمن الحاج صالح إذ يقول: "وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيبا منطقيًا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ" [13] ص 8، أي أنها تنطلق من الأصل المقدر في الوضع لتصل في الأخير إلى الفرع المستعمل.

وكذلك مقول و مصوغ أصلهما المقدر مصوغ و مقول ثم حذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين فصارتا مصوغ و مقول.

واختلف النحاة في الواو المحذوفة أهي الأولى أم الثانية، والغالب حذف واو مفعول على مذهب الخليل وسيبويه ويعلل الاستربادي ذلك بقوله: " اعلم أن أصل مقول مقول نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان ، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتا بعد الإعلال نحو: مبيع، فحذف أن الواو هي الساقطة عنه ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، و إنما خولف عنده باب التقاء الساكنين وهنا يحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، و أيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوي و اليائي، و لو حذف الأول لالتبسا" [42] ص147.

فهو يرى أن حذف واو مفعول من وجهين: الأول لتخف الكلمة ويسهل النطق بها، والثاني ليمكننا التمييز بين المفعولين الواوي " مقول " واليائي " مبيع "، فلو كان المحذوف عين الكلمة " الواو أو الياء " فنقول عندئذ مقول و مَبُوع لالتبسا و لما أمكن التفريق بينهما.

ومنها ما يمكن النطق به: " غير أن فيه من الاستئقال ما دعا إلى رفضه و اطراحه إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة و دليلا على أولية حاله كقولهم لحت عينه، و أُل السقاء إذا تغيرت ريحه... و من ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر و موقن، الواو في نحو: ميزان و ميعاد... و امتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة... فكل هذا و غيره مما يكثر تعداده يمتنع استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر " [18] ص262.

ومعنى قول ابن جني أن هناك أصولا لم تترك لتعذر النطق بها، و إنما لتقلها كموسر وموقن فأصلهما المقدر هو ميسر وميقن فلما وقعت الياء بعد ضمة قلبت واوا لتجانس معها، وميزان وميعاد أصلهما المقدر في الوضع هو موزان و موعاد إذ قلبت الواو ياء لأنها سبقت بكسرة، والكسرة تناسبها الياء كما تحذف الواو من نحو " يعد و يلد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية" [42] ص87.

فالماضي من هذين الفعلين هو: وعد و ولد، مثال واوي، فإذا صغنا منهما فعلين مضارعين قلنا: يَوعِدُ و يَولِدُ لكن هذين الأصلين غير مستعملين، و ذلك لتقلهما فحذفت الواو منهما لوقوعها بين ياء قبلها و كسرة بعدها تخفيفا.

فهذه أمثلة من جملة الأصول التي رفضت العرب استعمالها لا لتعذر النطق بها بل لثقلها على اللسان.

ومن ذلك ما ذكره سيبويه إذ يقول: " هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء و ذلك إذا سكنت و قبلها كسرة فمن ذلك قولهم الميزان و الميعاد، و إنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لية و سيد ونحوهما، و كما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف و يضموا الثاني نحو فَعَلَ " [11] ص335.

ومعنى ذلك أن العرب قد كرهت استعمال أصل ميزان و ميعاد و هما موزان و مواعد لعلة استئثار الكسرة مع الواو، كما كرهوا الياء مع الواو في سيد و أصله سيود فلما التقت الواو مع الياء مما هو مستثقل على اللسان حركت الواو و قلبت ياء لتتناسب ما قبلها ثم أدغمت الياء أن فصارت الكلمة سيد.

و كذلك كرهوا الضمة بعد الكسرة، فلم يستعملوا في صيغ الأسماء الثلاثية صيغة فعل لثقلها مع أن قسمة التركيب تجيزها.

ومنها ما يمكن النطق به " إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه و ذلك نحو " أن " مع الفعل إذا كان جوابا للأمر و النهي و تلك الأماكن السبعة نحو اذهب فيذهب معك (ولا تفتنروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب) ، و ذلك أنهم عرضوا من " أن " الناصبة حرف العطف و كذلك قولهم: لا يسعني شيء و يعجز عنك...، و من ذلك ما حذف من الأفعال و أنيب عنه غيره مصدرا كان أو غيره نحو ضربا زيدا و شتما عمرا... و من ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادما: خير مقدم" [18] ص264.

فهذا ونحوه لم تترك العرب استعماله لثقله بل لأنها عوضته بما ينوب عنه فأغنى ذلك عن ذكره.

ففي الآية الكريمة (ولا تفتنروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب) عوضت أن الناصبة بالفاء، فالفعل يسحت منصوب بأن المضمرة بعد الفاء، كما أن الفعل يعجز في قولهم لا يسعني شيء، و يعجز عنك منصوب بان التي أضمرت و نابت عنها الواو و التقدير "فأن يسحتكم و أن يعجز".

كما قد ينوب المصدر عن فعله في عمل النصب نحو: ضربا زيدا و التقدير: اضرب زيدا، ذلك أن الأصل في عمل النصب إنما هو للفعل، و المصدر فرع عنه في ذلك.

ويصنف ابن جني هذه الأصول المتروكة الاستعمال أيضا بالنظر إلى ما يجوز مراجعته للضرورة الشعرية، و ما لا يمكن مراجعته إلى ضربين.

ما يجوز مراجعته منها و ذلك كالصرف، التتوين الذي يفارق الاسم بمشابهته الفعل من وجهين مثل صرف الممنوع و ذلك أن الصرف هو الأصل و المنع فرع عليه، فمتى احتاج الشاعر إلى صرفه جاز له ذلك كقول النابغة [18] ص 347 :

فلتأتينك قصائد و ليد فعا * جيشا إليك قوادم الأكوار

نلاحظ أن كلمة "قصائد"، قد ردت إلى أصلها في هذا البيت الشعري وهو الصرف بمعنى أنه ظهر عليها التتوين، وكانت قد منعت لأنها على وزن فعائل و هي صيغة منتهى الجموع.

ومن ذلك أيضا إظهار التضعيف نحو: "لححت عينه و ضبب البلد و ألل السقاء و إنما صوابه: لحت عينه و ضب البلد ، و أل السقاء" [18] ص 329، و غيره كثير من الأمثلة.

أما ما لا يجوز مراجعته فأمثلته كثيرة كالثلاثي المعتل العين نحو: قال و باع و خاف و طال وقام... فهذه الأصول لا يمكن مراجعتها أبدا إذ لم يسمع عن أحد من العرب أنه قال: قوم و بيع و طول و خوف و قول ، أو استعمل أصول مضارعها لتقل النطق بها.

ومن ذلك أيضا ما كان على وزن افتعل إذا كانت فاؤه صاد أو ضادا أو طاء أو ظاء من حروف الإطباق فإن تاءه تبدل طاء نحو: اصطبر و اضطرب و اطررد و اظطم فهذا لا يجوز مراجعته أيضا إذ لم يسمع عن أحد أنه قال اصتبر أو اضطرب أو اطررد أو اظطم في شعر أو نثر.

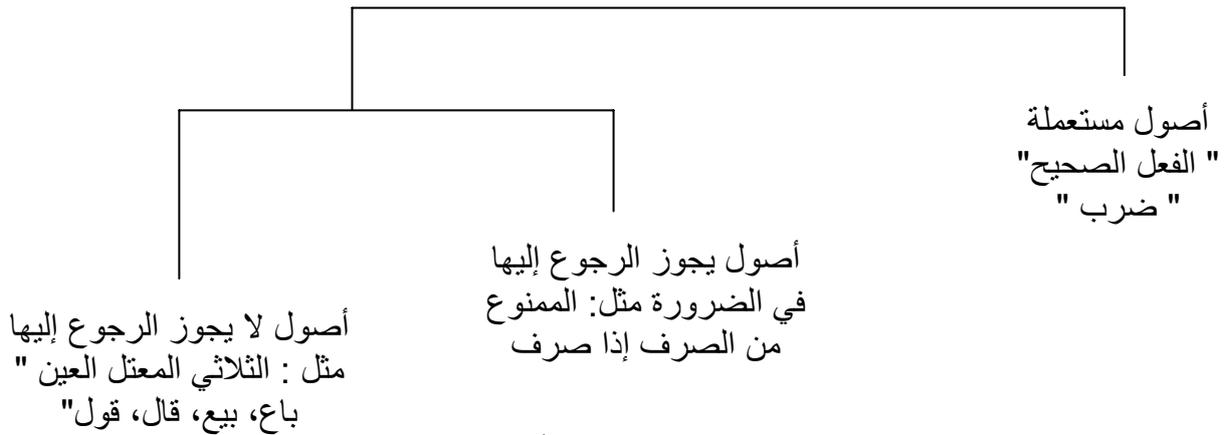
ويعلل الاستربادي في شرحه للشافية علة إبدال تاء الافتعال طاء إذا كانت فاؤه أحد الحروف المطبقة المستعلية و هي الصاد والضاد والطاء والظاء بقوله: "وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، و هذه الحروف مجهورة مطبقة فاختراروا حرفا مستعليا من مخرج التاء وهو الطاء فجعلوه مكان التاء لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والطاء في الإطباق" [42] ص 226.

بمعنى أنه لما كانت هذه الحروف متباعدة في مخرجها اختاروا حرفا وسطيا يشترك مع التاء في المخرج، ومع الصاد والضاد والطاء في صفة الإطباق و هو الطاء تخفيفا من ثقلها، كما تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاؤه زايأ أو دالا أو ذالا وذلك لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء

مهموسة، فقلبت التاء دالا لأن الدال مناسبة للذال و الزاي في الجهر، والتاء في المخرج، فنتوسط بين التاء وبينهما [42] ص 227.

ومن أمثلة ذلك قولنا: ادَّكر وادَّخَر وازدان فهذه الكلمات مغيرة وأصولها المقدره هي: اذتكر وادتخر وازتان على الترتيب، وهي أصول متروكة غير مستعملة ولا يمكن مراجعتها في كلام العرب ولا في شعرهم.

ويختصر لنا الدكتور أحمد عفيفي هذا التصنيف في المخطط الآتي:



شكل رقم 01: أصول الكلمات [44]

وهذه الأصول المقدره كلها - على اختلاف ضربها - التي رفضتها العرب أو كرهت استعمالها فأهملتها وغيرتها أو استغنت عنها بما هو في معناها لأغراض و علل أرادتها إنما هي معتقدة و متصورة في النظام اللغوي الكامن في عقول العرب حتى و إن لم يقولوا بها، و لم يرد بها السماع، والدليل على ذلك هو خروجها للاستعمال في بعض لغاتهم، وفي الضرورة الشعرية، وهذا ما يعتقده كثير من النحاة القدامى كابن جني مثلا إذ يقول: " و يدل على أن ذلك معتقد] كما أنه عندنا مراد معتقد [إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه ، وذلك قوله:

صَدَدتْ فَأَطولتِ الصَّدودِ و قلما * وصالٌ على طولِ الصَّدودِ يَدومُ

هذا يدل على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نوميء نحن إليه، و نتخيله، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابها، و لعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله، و كذلك قوله: إني أجود لأقوام و إن ضنوا " [18] ص 257.

نلاحظ أن الكلمتين " أطولت و ضنوا " قد جاءتا على الأصل الذي قدره لهما النحاة، وهذا لدليل قاطع على صحة مذهبهم و صحة تقديراتهم، وهو دليل على الحكمة المنسوبة إلى العرب، فلو لم تكن هذه الأصول متصورة في الملكة لما خرجت إلى الاستعمال مطلقاً.

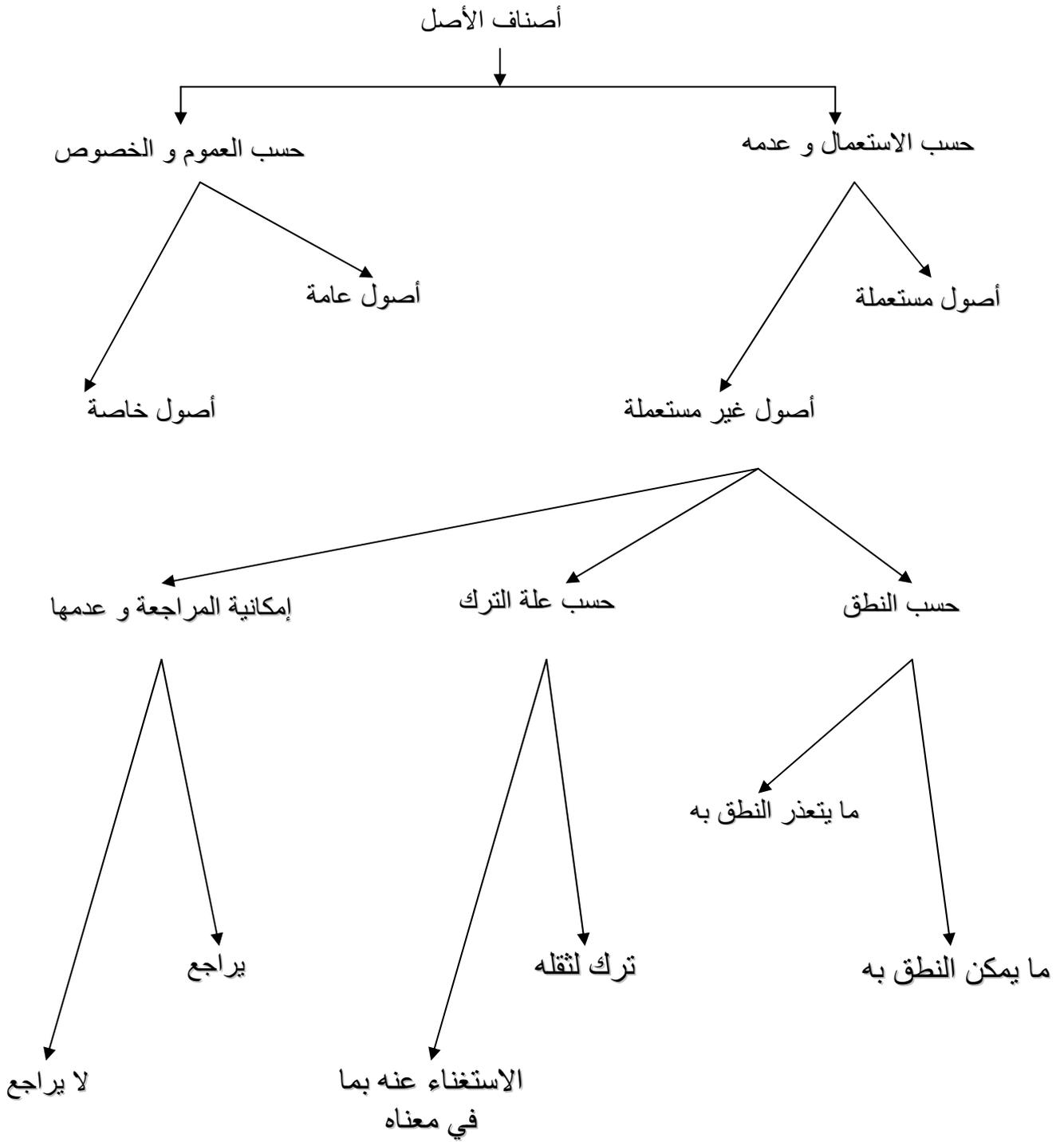
و يقول: " واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتده من تصور الأحوال الأول و ذلك اللغتان تختلف فيهما القبليتان كالحجازية و التميمية، ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية: نحو شد و ضن و فر و استعد و اصطب يا رجل، ، واطمئن يا غلام: إن الأصل أشدد و اضنن و افرر و استعدد، و اصطبب و اطمأئن... ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: (فما استطاعوا أن يظهره) أصله استطاعوا فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، و هذا الأصل مستعمل" [18] ص259.

فهذا دليل آخر قدمه ابن جني على صحة ما ذهب إليه هو و غيره من النحاة على أن هذه الأصول متصورة في عقول العرب أي لها وجود موضوعي في معرفتهم الضمنية للغتهم، فيكون ما خرج منها إلى الاستعمال في بعض الأحيان شاهداً على صحة تقديرات النحاة لهذه الأصول و مثل ذلك أيضاً ثوب مصوون و فرس مقوود و رجل معوود من مرضه [18] ص261.

فقد خرجت أسماء المفاعيل " مصوون، مقوود، معوود " هذه إلى الاستعمال على أصولها التي قدرها لها النحاة في الوضع و القياس.

ويؤكد سيبويه ذلك في حديثه عن أسماء المفعولات مما أخذ من أفعال معتلة العين قائلاً: " وتقول في الياء مبيع و مهيب أسكنت العين و أذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها... وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول: مخيوط و مبيوع" [11] ص384.

فالشاهد في قول سيبويه إخراج اسمي المفعول مخيوط و مبيوع على ما يقتضيه أصلهما في القياس في أصل الوضع، وما خرجهما إلى الاستعمال إلا دليل قاطع على صحة تقديرات النحاة لهذه الأصول المغيرة في الكلام.



شكل رقم 02: تصنيف الأصول

2

_____ 1.2

"

45 [19] "

"

73 [45] "

":

":

" "

.357 [18] "

"

":

94 [46] "

:

.95 [19] "

:

":

:

.93 [19]"

-

-"

":

...

:

.107 [10]

"

.283 [47]"

"

"

9 [22]"

361 [18]"

"

285 [47] "

:

"

]

5 [29] "

:

" "

:

:

":

:

.109 [26] "

-

" "

-

. - -

.

- - " "
: :

.

":

.256 [18] "

" "

":

:

.51 [11] "...

:

:

.

.

:

:

:

:

}			
}			

.99 [10] :06

...

:

"

"

]

[

:

.

:

:

أصول مستعملة

.99 [10]

:07

"

"

"

"

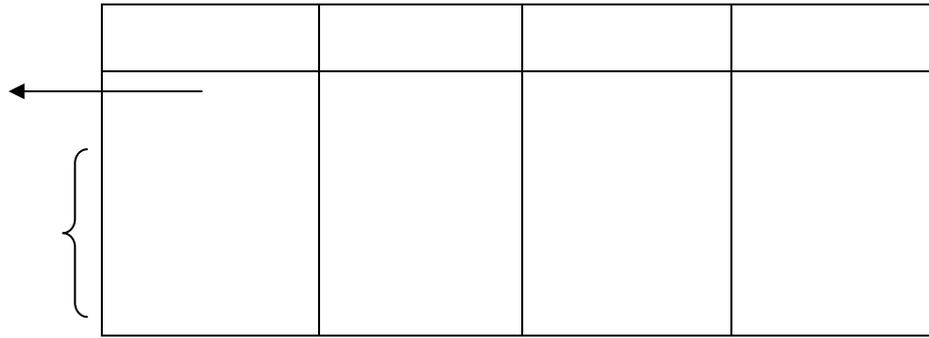
"

"

"

"

:



.100 [10] :08

.38 [31] "...

...

" "

" "

" "

":

:

.39 [31] "

":

.125 [18] "

:

" " " " : :
" " " " :
:

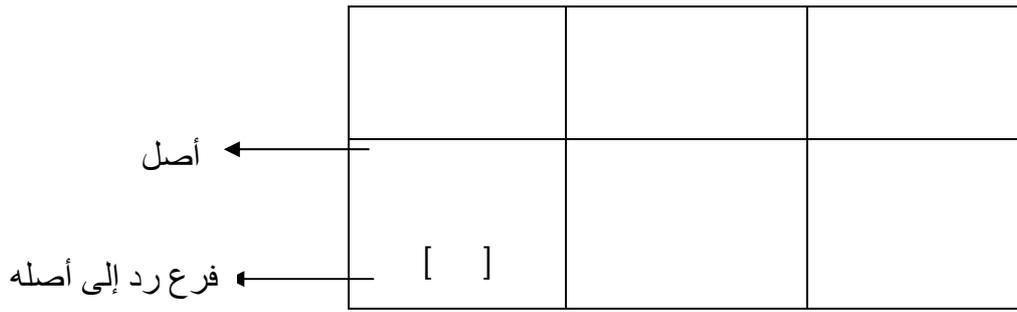
.

":
" " " "

.

:

:



:09

" " " "

"

.1047 [34]"

":

"

158 [11]

.391 [18] :

*

" "

:

"

391 [18]"

" "

:

:

:

:

258 [11] "

" "

"

[41] "

128

" :

:

*

:

:

311 [11] "

"

"

.

:

":

:

:

":

291 [11] "

:

:

.

:

" :

" "

81 [11]"

:

" "

:

ضربته

" "

فخیر

" "

" "

" "

" "

" "

مررت به

" "

إن

یا

أ

144 [10]

:10

" "

" "

" "

:

"

"

" "

" "

.

[18] "

":

.103

.

":

:

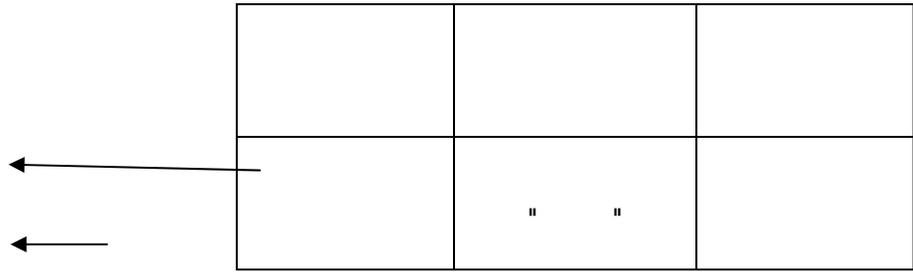
.12 [12] "

.

.

:

:



.140 [10]

:11

.

":

[]

.57 [11] "

:

" "

.

- -

.

.

_____ 2.2

"

"

"

.84 [14] "

...

:

"

"

"

"

"

"

"

"

"

"

" "

" "

" "

:

:

*

...

:

*

:

:

.300 [49] "

133 [14] "

"

" "

" "

.

" "

" "

" "

.

"

"

"

"

"

"

"

"

"

" "

"

:

*

:

.303 [49] "

:

.

.

. :

":

.335 [11]"

: :

: " " " " " " " "

:

":

...

: :
.357 [11]"

:

:

":

: : :

[11] "

[]

. 359

:

:

.228 [36]"

" :

.324 [49] "

:

70 [18]"

.

" :

46 [25]"

" "

" "

" "

" "

" "

. ...

"

.160 [50]"

.

":

[] :

.57 [11]"

" "

:

:

.

:

":

[]

[]

99 [11]"

:

:

.

":

...

:

.101 [11]"

:

-

:

-

:

105 [14]"

:

:

"

:

:

:

.838 [34]"

.

":

.34 [51]"

.

" " :

"

.138 [14]"

" :

.138 [14]"

"

"

.

":

124 [14]" " ":

:

:

.

" "

:

.

:

":

...

:

:

[]

444 [34]"

:

:

.

" "

" "

" " :

.

:

:

.

:

:

" "

"

:

135 [14]"

":

:

.317 [14]"

" "

":

.317 [11]"

"
222 [14]"

:"
:"
:"
:"

96 [14]"

:" [] :"
:"

. 63 [11]"

" "

"

.80 [14]"

" "

:

" "

:

:

:

.

.

":

:

.83 [14]"

.

...

.

.22 [11]"

145 [52]"

.257 [18]"

.66 [21]"

"

"

20 [22] "

"

"

.

"

.102 [50]"

" "

" "

":

"137 [21]

123 [21]"...

[21]"

- - "

.35 [17]"

"] [] [:
:

" "	" "	" "	" "	" "	
" "	" "	" "	" "	" "	
" "	" "	" "	" "	" "	
" "	" "	" "	" "	" "	

.131 [21] :12

.

"

" " "

:

:

" "	" "	" "	" "

:13

" "

" "

.133 [21]" ...

:

" "

:

:

:

فرع

:14

" "

:

:

:

:

:

:

		" "	يا
		" "	
		" "	
		" "	

← جاء على الأصل

أصول مغيرة في الاستعمال

:15

" "

" "

"

"

" "

"

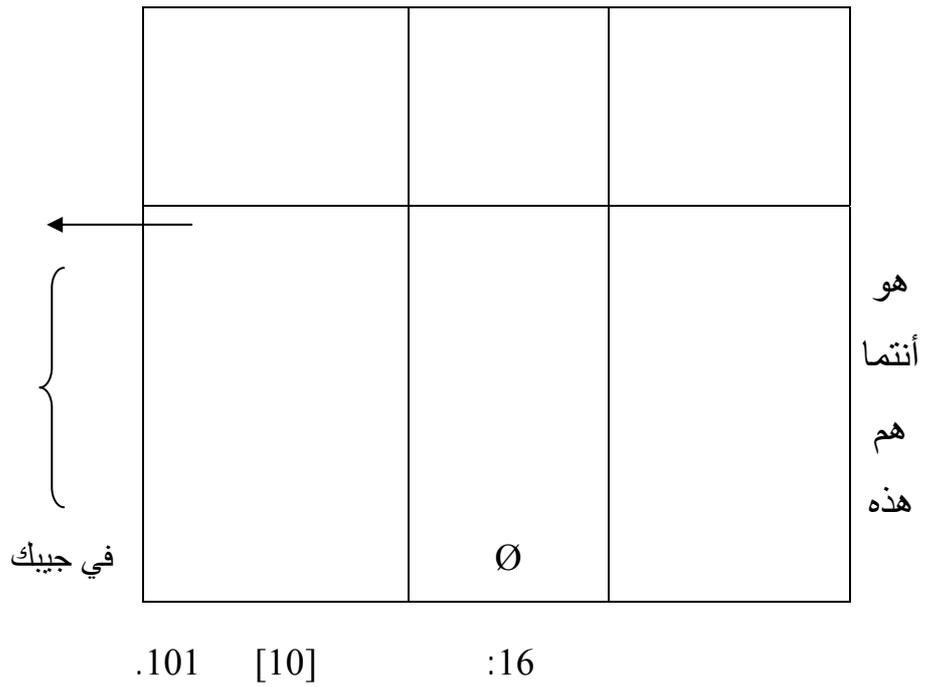
"

"

"

":
103 [18]"

: " " : " :
: : " "



- -

." " :

:

:

" "

- -

.

.

"

.45 [24] "

:

" :

:

.65 [23]"

.299 [24]"

":

.

.

" :

.34 [18] "

":

.362 [18] "

":

56 [17]"

":

.37 [31] "

" :

:

.356 [14]"

"

.110 [10]"

"

"

—

-

":

[53]"

76

"

"

:

"

:

.79

[53]"

.

.

.

":

"

"

.134

[53]"

-

-

"

.179 [54]"

":

215 [35]"

":

.172 [35]"

":

[35]"

.174

.208 [10]"

.

":

:

" "

...

!!

.16 [55]"

.

":

[56]"

.

16

.35 [57]"

":

.23 [58]"

"

.

"

10 [59]

":

49 [37]"

!

..!!

":

61 [15]"

"

.179 [54]"

-

-

.

"

.134 [41]"

.

الفصل الثالث أهم أوجه العدول عن الأصل

رأيت أن أخصص هذا الفصل للحديث عن أهم أوجه العدول عن الأصل من إعلال وإبدال وإدغام في مستوى الكلمة [الصرفي]، وحذف وزيادة وتقديم وتأخير واستبدال في الموضع في مستوى الجملة [التركيبية]، لأنها وثيقة الصلة بموضوع الأصل والفرع.

ومعرفة هذه الأوجه إنما هي معرفة بالفروع، وتناول مفهوم الأصل دون الحديث عن الفرع يجعلنا لا نحيط بهذا المفهوم إحاطة تامة مما قد يجعل العمل ناقصاً، ذلك أن الأشياء تعرف بأضدادها وبما يقابلها من المفاهيم، فالحديث عن الأصل يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الفرع.

وسنعنى ببيان العلاقات التحويلية القائمة بين الأصول وفروعها، والقواعد التحويلية الجارية عليها ذلك أن الفروع التي خرجت من الأصول مغيرة إنما تحكمها قواعد تحويلية مطردة غالباً تفرضها قوانين الاستعمال.

لقد عرفنا - فيما سبق - أن اللفظ قد يأتي على ما يقتضيه أصله في الوضع والقياس والاستعمال كقولنا مثلاً: ضرب وقتل وكتب وجلس من الأفعال الصحيحة، وعالم وجالس وحافظ وكتب من أسماء الفاعلين، ومكتوب ومضروب ومقتول ومعلوم من أسماء المفعولين وغيرها، فهذه الكلمات على اختلاف صيغها قد جاءت في الاستعمال على ما تقتضيه أصولها من غير تغيير أو تحويل لذلك فهي لا تعطل ولا تقدر.

لكن ليس كل ما هو موجود في أصل الوضع يخرج إلى الاستعمال، إذ قد نجد بعض الأصول يعدل عنها في الكلام في كثير من الأحيان فتخرج إلى الاستعمال مغيرة، وذلك لما يلحقها من عمليات تحويلية تفرضها عوارض الاستعمال وقوانينه.

وسبيل النحاة للقول بهذه الفروع المعدولة عن الأصل هو تصورهم لأصولها الممكنة في القياس والتي لا تخرج إلى الاستعمال ذلك أن القياس بوصفه عملية عقلية استدلالية يعطينا ما هو مستعمل، وما هو غير مستعمل من جملة الممكنات العقلية، ومثال ذلك أن نقول: قال و باع و نام من

الأفعال المعتلة، وقائل وبائع و سائل من أسماء الفاعلين، ومقول و مبيع ومعني ومسيل من أسماء المفعولين.

فهذه الكلمات معدولة عن أصولها في الكلام، وأصل الوضع والقياس فيها أن تكون على "قول و بيع ونوم" ، و "قاول و بايع و ناوم وسايل" ، و"مقول ومبيوع، ومعنوي ومسيول، حملا على نظائرها مما لم يلحقها تغيير في الكلام كـ " خرج، وعالم و محفوظ" على الترتيب، ذلك أن للاستعمال قوانينه الخاصة به، وغيرها كثير مما هو متصور في ذهن العربي ولكنه يرد في الاستخدام اللغوي بصورة مخالفة، لذلك جرد النحاة أصولا تمس المستويات الثلاثة للغة: المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي فجعلوا لكل من الحرف والكلمة والجملة أصلا يرد إليه ما خرج عنه، ويحمل عليه ويعرف من خلاله إذا تجافى به الاستعمال عن مطابقته بما يلحقه من تغيير.

والاستعمال كما يوضحه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح هو " كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب ، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال، كما أنه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال، لأن هناك مقتضيات أخرى غير ما يحتمله الوضع والحد اللغوي.

فالاستعمال له هو أيضا قوانينه، وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس وهي التي تبنى عليه أحوال التبليغ، وقد قلنا بأن مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه، لأن هذا الأخير وإن كان هو الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب إلا أنه قد تصيبه عوارض الاستعمال، وهي عوامل جد طبيعية، ولها قوانينها الخاصة بها، وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت وإطردت " هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع، ونذكر على سبيل المثال القلب والإبدال والإعلال والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ.

ومن هنا ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء التي ذكرناها، وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم، ولهذا يكثر في الاستعمال العفوي الحذف والإضمار والبذل والتقديم والتأخير.

وأساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي، هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه" [31]

وقد نقلت نص الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح كاملا لأنه يبين أن العدول عن الأصل في الكلام يكون لما يلحقه من تغيير في الاستعمال بواسطة قواعد تحويلية معينة، ويحصل ذلك غالبا بالانتقال من قياس اقتضاه الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال، لذلك فإن الفروع التي خرجت من الأصول مغيرة إنما تحكمها قواعد تحويلية مطردة، وهذه القواعد التحويلية تنتقل من رتبة إلى أخرى حسب تسلسل منطقي، فقد يخرج الفرع من الأصل بقاعدة واحدة أو أكثر على أن تجري هذه العملية على ترتيب منطقي بحيث تكون القاعدة التحويلية في مرتبة من مراتب التقدير مرتبة لزوما عن التي قبلها.

أو بمعنى آخر فإن هذه القواعد التحويلية تخضع لترتيب منطقي وفق قواعد وأسس ثابتة، فلا يمكن الإخلال بترتيبها وعددها ونوعها لمعرفة الفروع المستعملة، وما جرى على أصولها من تحويلات، وهذه التغييرات تفرضها عوارض الاستعمال وقوانينه وأخصها الاقتصاد في الجهد وأمن اللبس والبيان، وهما قانونان ومبدآن أساسيان في الكلام قد يخالفان أصل الوضع.

والعدول عن الأصل يكون بوجوه مختلفة في المستوى الإفرادي والتركيبى، وقد بينا ذلك فيما سبق.

1.3 أهم أوجه العدول عن الأصل في المستوى الصرفي.

التصريف لغة «التقليب من حالة إلى حالة، و هو مصدر صرف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة، وجهات مختلفة، و منه (أنظر كيف نصرف الآيات)، و(لقد صرفنا في هذا القرآن ليزكروا) أي جعلناه على أنحاء وجهات متعددة، أي ليس ضربا واحدا " [36] ص 228.

فهذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوصا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام" [17] ص 231.

ومن ثم سمي هذا المستوى في اللغة المستوى التصريفي أو الإفرادي لأنه يعنى بتغيير الكلمة مفردة بمعزل عن الجملة، وسنركز في دراستنا على أهم أوجه العدول عن الأصل في هذا المستوى كالإعلال والإبدال والقلب المكاني والإدغام، وهي مظاهر تغير بنية الكلمة الأصلية في الاستعمال مما يعد وطيد الصلة بموضوع بحثنا.

وهذه التغييرات المختلفة التي تصيب الكلمة يحكمها التخفيف الذي يسعى إليه الناطق في كلامه عن طريق تحقيق إنسجام صوتي في المفردة بواسطة التقريب والتباعد هروبا من الاستئصال. وهذا ما سيأتي تفصيله.

وقد تتغير بنية الكلمة المفردة لأمن اللبس على غير قياس، و هذا ليس موضوع بحثنا ومثله التغيير الذي يحصل في أصل الوضع للمصدر من الثلاثي فهو غير قياسي فيأتي على فعل نحو أكل وفعول نحو جلوس، وفعال نحو ذهاب و قد غير لأمن اللبس لأن هذه المصادر لو جاءت على أصلها لتداخلت المعاني ومثل ذلك أن المصدر من دخل هو الدخل و الدخول لئلا يلتبس، فتنوع الصيغة أدى إلى اختلاف المعنى، و مثله: "سير وصيرورة وزيارة" من: "سار وصار وزار" على الترتيب، فهذه المصادر لو جاءت على الأصل على وزن فعل فنقول: سير وصير وزير لالتبس على السامع إدراك معناها، لأنه يتمثل وقعا في الأذن فكأنها كلمة واحدة في السمع فغيرت.

وفيما يلي عرض لأهم أوجه العدول عن الأصل في هذا المستوى:

1.1.3 الإبدال:

ذكر الاستربادي أن الإبدال: "جعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمتلة اشتقاقه" [42] ص197، وقيل هو: "إزالة حرف وإقامة حرف صحيح آخر مكانه، وقد يكون الإبدال في الأحرف العلية بوضع حرف صحيح مكانه، وهو أحد أسباب نمو اللغة، وأكثر ما يكون الإبدال في الكلمات القديمة والأصول" [60] ص17.

أو هو "حذف حرف ووضع آخر في مكانه بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره سواء أكان الحرفان من أحرف العلة أم كانا صحيحين، وهو أعم من القلب" [38] ص757.

ونصل من خلال هذه التعاريف إلى أن الإبدال هو تغيير يلحق الكلمة لا باختلاف معانيها وصيغها الصرفية، ولكن بإبدال الحروف و إقامة بعضها مقام بعض، أو هو وضع حرف مكان حرف آخر دون اشتراط أن يكون حرف علة أو غيره، وأشهر حروفه "طويت دائما" [36] ص256 أو "هدأت موطيا" [49] ص333 وهي أكثر من ذلك، ولكننا نقتصر على المستعمل منها بكثرة، وهي ما جمع في العبارة المذكورة.

ويشمل الإبدال الأحرف الصحيحة و حروف العلة، لذلك فهو أعم من الإعلال بالقلب، ذلك أن هذا الأخير يختص بحروف العلة فقط.

وعلة الإبدال هي عدم التجانس بين الحروف وقد ضم بعضها إلى البعض في الكلم في أصل الوضع، أو بين الحروف و الحركات ذلك لأن عدم التجانس ينتج عنه ثقل في النطق ، فينحو الاستعمال إلى التغيير لتجنب هذا الثقل ، وهذا ما يؤكد الدكتور أحمد عفيفي بقوله: " و لهذا إذا لم تتمازج أو تتجانس الأصوات ، فإنما يتم الإبدال لتحقيق هذا التجانس ، فالإبدال ظاهرة لغوية شائعة في العربية تقوم على تمازج الأصوات الذي يؤازره تقاربهما أو تشابههما " [44] ص184.

ومن أمثلة ذلك نذكر مظاهره الآتية إبدال الواو و الياء همزة في مثل قولنا: سماء و قضاء ، يقول ابن جني في ذلك : "ألا ترى أن الأصل سماو، و قضاي فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سما و قضا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية [منهما] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء وقضاء ، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته- وهو التقاء الألفين- لا قدرة لأحد على النطق به " [18] ص259.

بمعنى أنه لما وقعت الواو و الياء متطرفتين بعد ألف زائدة في أصل الوضع في المثالين المذكورين " سماو و قضاي " أبدلتا ألفا فصارتا " قضا ، و سما " ، فاجتمع بذلك ساكنان – ألفان- وهذا ما يتعذر النطق به، و الألف لا تتحرك ، فقلبت همزة و صارت الكلمتان " سماء وقضاء" وهما الفرعان المستعملان.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل في المثالين المذكورين بأنه قد حصل تبعيد في حروف العلة بسبب اجتماع ألفين في مرتبة من مراتب تقدير الأصل، فلا يحصل في الإستعمال أن تتجاور ألفان في الكلام، لتعذر التقاء الساكنين، ولأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، " و حرف العلة يسهل ويخف حينما يتجانس مع ما قبله ، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها ، والياء تتجانس مع كسر ما قبلها ، والألف تتجانس مع فتح ما قبلها" [44] ص189.

لكن هذا الأمر لم يتحقق في المثالين السابقين، وهو ما يوضح حصول الإبدال فيهما.

ومن ذلك أيضا إبدال الواو و الياء همزة إذا و قعتا عينا لاسم فاعل مما أخذ من فعل معتل أجوف نحو قولنا : قائل و بائع و نائم و سائل ، وذلك ما يوضحه ابن السراج بقوله: "وذلك "فاعل" إذا اعتل فعل منه نحو: قام فهو قائم، باع فهو بائع، ومن شأنهم إذا اعتل الفعل أن يجعل اسم الفاعل الجاري عليه، وكان أصل قام : قوم ، و أصل باع : بيع، فأبدلت الياء والواو ألفين ، فلما صرف منه فاعل وقعت الألف بعد الألف ، فلم يمكن النطق بهما لأنهما ساكنتان، والألف لا تتحرك فقلبت همزة" [17] ص245.

فالكلمات المذكورة من أسماء الفاعلين مغيرة في الاستعمال، و أصل الوضع فيها أن تكون على فاعل فنقول: قاول و بايع و ناوم و سائل في التقدير قياسا على نظائرها المستعملة التي لم يلحقها تغيير كجالس وكاتب و ناجح و غيرها، فلما وقعت الواو و الياء بعد ألف و هما متحركتان أبدلتا ألفا فصارت " قال، و باع، و نام، و سال " فاجتمع ساكنان، وذلك مما لا يمكن النطق به إذا لا يحصل في الكلام أن يلتقي ساكنان، فقلبت همزة للتخفيف، و تحقيق الانسجام في تلك الكلم مما يعني أن التقدير يحصل على مراتب وفق تسلسل منطقي إذ تلي كل عملية تحويلية في مرتبة من مراتب التقدير التي قبلها لزوما انطلاقا من أصل الوضع إلى الفرع المستعمل.

ومن ذلك أيضا إبدال الواو و الياء ألفا إذا كانتا متحركتين و قبلهما فتحة و ذلك مثل قولنا: رمى و غزا و جرى، فالألف في هذه الأفعال منقلبة عن ياء في نحو: رمى و جرى لأن أصل الوضع فيهما هو: رمي و جري و عن واو في مثل غزا لأن أصلها المقدر هو غزو.

وسبيل النحاة في القول بهذه الأصول المقدر المتركبة الاستعمال المتصورة في النظام اللغوي الباطن في عقل العربي. وإن كان لا يعيها. هو خروجها للاستعمال في بعض لغاتهم أو في الضرورة الشعرية، وذلك ما يؤكد ابن جني بقوله: " و قال: حتى إذا ما أمسجت و أمسجا يريد: أمست و أمسى، وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رمت رميت و غزت غزوت، و أعطت أعطيت... و أمست أمسيت، ألا ترى أنه لما أبدل الياء من أمسيت جيما، و الجيم حرف صحيح يحتمل الحركات... ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء و الواو صححها كما يجب في الجيم فدل أمسجت على أن أصل أمست: أمسيت، وكذلك قال أيضا: أمسجا فدل ذلك على أن أصل أمسى: أمسي، و أن أصل رمى: رمي، و أصل غزا: غزو، و أصل دعا: دعو... فبهذا و نحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه: "استعوذ عليهم الشيطان" على أن أصل استقام: استقوم، واصل استباع: استبيع، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه، أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها" [61] ص194.

وقد نقلت نص ابن جني كاملا لأنه يثبت أن هذه الأصول المتركبة التي يقدرها النحاة هي مفترضة و متصورة في الملكة و في ذهن العربي، والدليل على صحة تقديرات النحاة لها هو خروجها إلى الاستعمال في بعض كلامهم. ويعلل ابن السراج إبدال كل من الواو و الياء ألفا في مثل رمى و غزا بقوله: " إذا وقعت الياء و الواو موقعا تتحركان فيه مثل ضرب، قلت: رمى و غزا، فقلبت الياء و الواو ألفا لأنهما في موضع حرف متحرك و قبلهما فتحة" [17] ص247.

بمعنى أنه لما وقعت الواو وهي لام الكلمة متحركة، وكان ما قبلها مفتوحا أبدلت ألفا وكذلك الشأن بالنسبة للياء. وعلّة العدول عن الأصل بالإبدال في هذه الأمثلة هو ثقل الحركة على حرفي العلة [الواو والياء] وعدم تجانسهما مع حركة الفتح قبلهما ذلك أن الواو تناسبها الضمة، والياء تناسبها الكسرة [44] ص245. لكن هذا الأمر لم يتحقق فتحا الاستعمال إلى إبدال كل من الواو والياء ألفا لتجانس مع حركة الفتح قبلها، وفي ذلك خفة و يسر في النطق.

مثل ذلك إبدال الواو و الياء ألفا إذا كانتا عينا لفعل كما في: صام و قال و باع [17] ص251، فالألف فيها مبدلة عن واو في نحو: صام وقال ، وعن ياء في نحو: باع، لأن أصولها في الوضع تقضي أن تكون صحيحة العين على وزن فعل حملا على نظائرها المستعملة كدخل وذهب، فيكون تقديرها بذلك: صوم و قول و بيع على الترتيب .

بمعنى أنه لما وقعت الواو و الياء عينا للكلمة، و كانتا متحركتين و قبلهما فتحة أبدلتا ألفا، وذلك ما يؤكد ابن جني بقوله: " فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو و الياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوغها أيضا انفتاح ما قبلها فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو : قام وباع إذ ما ادعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك" [61] ص25.

فعلة إبدال الواو و الياء ألفا هناك هو طلب الخفة هروبا من الثقل الناتج عن عدم التجانس بين الحروف والحركات في تلك الكلمة، فغيرها الاستعمال للتخفيف.

ويكون العدول عن الأصل في الكلام غالبا بالانتقال من قياس اقتضاه أصل الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال وفق قواعد وأسس ثابتة فلا يمكننا الإخلال بنظامها لمعرفة الفروع المستعملة، وما جرى على أصولها من تغييرات.

وتخضع هذه الأصول المقدرّة لقواعد تحويلية مطردة لتحقيق الانسجام الصوتي في المفردة في هذا المستوى، إذ غالبا ما يحصل الانسجام في الأصول الثقيلة عن طريق التقريب والتباعد.

ويلعب موقع الحرف في الكلمة دورا كبيرا في حدوث هذا التغيير، فمثلا وقوع الواو والياء عينا أو لاما للكلمة بعد ألف فضلا عن تحركهما هو الذي يؤدي إلى حصول الإبدال، وعليه فإن عدم التجانس بين الحروف أو بين الحروف والحركات يعد السبب الرئيسي لحدوثه.

ومن أمثلة ذلك أيضا إبدال الواو والياء إذا وقعت ساكنة مفردة مسبوقة بكسر في غير جمع نحو: ميزان واستيطان وإيقاف.

فهذه الكلمات معدولة عن أصولها في الكلام ذلك أن الياء فيها منقلبة عن واو، وأصل الوضع فيها أن تكون على: موزان و استوطن و إيقاف على الترتيب، لكنها لم تستعمل كما هي في الأصل لثقلها ، ويعلل سبويه ترك هذه الأصول في الكلام بقوله " وترك الواو في موزان أثقل من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء" [11] ص335.

بمعنى أنه لما وقعت الواو في هذه الأمثلة ساكنة وسيقت بكسرة أبدلت ياء لأن الكسرة تناسبها الياء، فحصل بذلك الإنسجام الصوتي في الكلمة الذي يؤدي بدوره إلى سهولة النطق وخفته، وهذا ما ينحو إليه الاستعمال.

ومن ذلك إبدال الواو ياء في نحو قولنا : الغازي و الداعي من أسماء الفاعلين، فأصل الوضع فيهما هو الغاز ووالداعو بدليل أننا نقول في المضارع منهما: يغزو ويدعو، ذلك أن الاشتقاقات المختلفة للكلمة قد تدلنا على حروفها الأصلية والتغييرات الحاصلة فيها في الكلام. وقد عرفنا ذلك في الفصل السابق.

وعلة الإبدال الحاصل في المثالين السابقين هو عدم تجانس الواو مع حركة ما قبلها بمعنى انه لما وقعت الواو متطرفة، وكان ما قبلها مكسورا، والواو كما نعلم لا تناسبها الكسرة أبدلت ياء فصارت الكلمتان: الغازي والداعي وهما الفرعان المستعملان لأن الواو كالضم والانتقال من كسر إلى ضم ثقيل.

ومن ذلك أيضا إبدال الواو ياء في نحو قولنا : مرضي و مقوي من أسماء المفعولين ذلك أن الأصل فيهما غير ذلك ، يقول السيوطي موضحا ذلك : " و تبدل الياء أيضا من الواو المتطرفة لفظا أو تقديرا بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبني مفعولا و مفعولة من نحو: قوي، فإنه يقال: مقوو و مقووة ، فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فاستثقل ذلك، فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء و واو و سبق إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء، و أدغمت الياء في الياء فقالوا : مقوي" [36] ص267 .

فأصل الوضع في إسمي المفعول المذكورين [مرضي و مقوي] ، هو: مرضوو و مقووو ثم أبدلت الواو ياء فصارا مرضوي و مقوي، ثم أبدلت الواو الأولى ياء لتتناسب مع الياء بعدها، ثم

أدغمت الياء الأولى في الثانية، وكسر ما قبلها فصارت الكلمتان: مرضي و مقوي، و على هذه الصورة خرجتا إلى الاستعمال.

فالعُدول عن الأصل وقع على مراتب إذ تنتقل القواعد التحويلية من مرتبة إلى أخرى حسب تسلسل منطقي، و يحصل ذلك بالانتقال من قياس اقتضاه أصل الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل في المثاليين السابقين بأنه قد حصل تبعيد في حروف العلة بسبب اجتماع واوين في المثال الأول، و ثلاث واوات في المثال الثاني مع الضمة والضمّة كالواو، في مرتبة من مراتب تقدير الأصل، فلا يحصل في الاستعمال أن تتجاوز ثلاثة أشياء متجانسة. الواوات و الضمة لثقلها، فكان لا بد من التخفيف بإبدال الواو ياء، كما كسرت الضمة لتجانس الياء بعدها وتناسبها فخفت بذلك على الجهاز الصوتي [44] ص206، أثناء النطق بها.

ومن ذلك أيضا إبدال الياء واوا إذا وقعت ساكنة بعد ضمة قبلها نحو: موقن وموظق وموسر [42] ص83 من أسماء الفاعلين.

فأصل الوضع فيها هو ميسر و ميظ و ميظن، وبيانه أنه لما وقعت الياء ساكنة بعد ميم مضمومة أبدلت واوا ليتحقق التجانس بين الواو و الضمة بمعنى أنه قد حصل تقريب، وفي ذلك تخفف من الثقل الناتج عن التقاء الياء مع ضمة ما قبلها [44] ص206.

فعلة الإبدال في هذه الأمثلة ثقل اللفظ الناتج عن عدم التجانس بين الحروف و الحركات إذ وقعت الياء بعد ضمة وهما غير متجانستين، فحتم ذلك إحداث تغيير فيها بإبدال الياء واوا ليخف النطق ويسهل ، وهذا قياس مطرد في الاستعمال.

ومن أمثلة ذلك أيضا إبدال الواو و الياء تاء نحو، اتعد و اتسر واتصل واتزن [61] ص163 يقول السيوطي في ذلك: " و تبدل التاء من فاء الافتعال و فروعه إن كانت ياء أو واوا نحو : اتعد يتعد اتعد و متعد ومتعد ، ومصدرها : الاتعاد ، والأصل: اوتعد، لأنه من الوعد، وكذا اتسر: و فروعه أصله: ايتسر، لأنه من اليسر.

وإنما أبدلوا الفاء تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، و بعد الفتحة ألفا، وبعد الضمة واوا، فأبدلوا منها حرفا جلدًا لا يتغير لما قبله" [36] ص271.

بمعنى أنه تبدل الواو و الياء تاء إذا وقعتا فاء لفعل على وزن افتعل و فروع المشتقة منه كالمضارع و الأمر و اسم الفاعل ، وذلك كأن نضوغ من : وعد و وصل و يسر أفعالاً مزيدة من باب افتعل فنقول في الماضي منها: اوصل و اوتعد و ايتسر ، و هي أصول مقدره في الوضع لكنها غير مستعملة لثقل النطق بها الناتج عن عدم التجانس بين هذه الحروف، فعدل عن هذا الأصل إلى الفروع بإبدال الواو و الياء ياء ثم تاء لتتماثل مع تاء افتعل إذ نقول: ايتصل و ايتعد و ايتسر ثم نبذل الياء تاء فتصير اتصل و اتعد و اتسر، ثم ندغم التائين فتصير، اتصل و اتعد و اتسر.

ونشير هنا إلى أن السيوطي لم يذكر في تقديره مرحلة من مراحل التقدير، وهي إبدال الواو ياء، لا لجهله بها، و إنما لاعتبار أن حرف التاء هو الذي يحل في موضع الفاء في الاستعمال.

ويعلل ابن جني قلب الواو تاء بقوله: " و العلة في قلب هذه الواو في هذه المواضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولون: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو فقالوا: موتعد وموتزن، وموتلج ، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فقالوا : ياتعد، وياتزن، و ياتلج، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قلبها مرة ياء، ومرة ألفا و مرة واوا أرادوا أن يقلبوها حرفاً جليداً تتغير أحوال ما قبله و هو باق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا و الواو من الشقة فأبدلوها تاء، وأدغموها في لفظ ما بعدها ، وهو التاء، فقالوا: اتعد و اتزن " [61] ص164.

ثم اطردها هذا القلب في الفروع المشتقة من هذه الأفعال كالمضارع إذ نقول : يتعد و يتصل و يتسر، وفي اسم الفاعل منها: متعد و متصل و متسر.

ومن أمثلة ذلك أيضاً إبدال تاء الافتعال طاء في نحو: اصطبر و اضطرب و اظلم و اضطجع

ذكر ابن جني أنه: " مما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاءه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تبدل : طاء نحو: اصطبر و اضطرب ، و اطردها و اظلم " [18] ص349

بمعنى أن التاء تبدل طاء في افتعل إذا سبقت بحرف من حروف الإطباق و هي : الصاد والضاد والطاء والظاء، ومثال ذلك قولنا: صبر و ضرب و طرد و ظلم ، فحين صياغة هذه الأفعال على وزن افتعل نقول: اصطبر و اضطرب و اطردها و اظلم وهي الفروع المستعملة ، لكن أصل

الوضع فيها يقضي أن تكون على: اصتبر و اضترب، واطترد و اظتلم ثم أبدلت تاء افتعل طاء لاستئقالها بعد حرف من حروف الإطباق.

وقد علل النحاة إبدال التاء طاء دون حرف آخر لأنها مناسبة للتاء في المخرج، و لما قبلها " الصاد والظاء و الضاد " في صفة الإطباق، بمعنى أنهم اختاروا حرفا وسطيا بين هذه الحروف والتاء، و ذلك ما يؤكد الاستربادي بقوله: " فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستئقالها بعد حرف الإطباق ، و مناسبة الطاء لحرف الإطباق و التاء.. يعني إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية و هي الصاد و الضاد و الطاء و الظاء، و ذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفا مستعليا من مخرج التاء ، و هو الطاء فجعلوه مكان التاء، لأنه مناسب للتاء في المخرج، و الصاد و الضاد و الظاء في الإطباق " [42] ص199.

وعلة العدول عن الأصل إلى الفرع في هذه الأمثلة هو الثقل الناتج عن عدم تجانس هذه الحروف مع التاء وتنافرها "فمن العسير على اللسان أن ينطق بصوتين متجاورين، وهما من طبيعتين مختلفتين، لما في ذلك من جهد على أعضاء النطق" [62] ص4 .

فالتاء حرف مهموس والطاء و الظاء و الضاد و الضاء حروف مجهورة، وفي الانتقال من المجهور إلى المهموس تباعد و تنافر يحدث مشقة في النطق فأوجب ذلك إبدال التاء طاء تحقيقا للتماثل في نحو: اطرد واطلع فقد خرج الفرع المستعمل عن أصله المتروك بقاعدتين تحويليتين، فالأولى إبدال تاء الإفتعال طاء فنقول، اطلع واطرد فلما تماثل الحرفان أدغما لتجانسهما وتماثلهما.

ويكون التقريب في إبدال التاء طاء في مثل : اصطبر و اضطرب و اظلم ، وذلك قائم على طلب الخفة للتخلص من الثقل، و يسمى هذا النوع من المماثلة بالتقدمي المقبل [44] ص144 ومن ذلك إبدال تاء الإفتعال دالا في نحو: اذكر وازدان وازدهر، وهذا الإبدال قياس مطرد يقتضيه الاستعمال.

يقول ابن السراج: "تبدل من التاء في افتعل قلبا مطردا إذا كان قبل التاء حرف مجهور زاي أو دال نقول في افتعل من الزينة : ازدان إزديانا، ومن الزرع: ازدرع إزدراعا، وذلك أن التاء كانت مهموسة، والزاي مجهورة فأبدلوا من التاء حرفا من موضعها مجهورا وهو الدال، وكذلك افتعل من الذكر، وهو قولك: اذكر يدكر اذكارا وهو مدكر" [17] ص270 .

بمعنى أن التاء تبدل دالا في افتعل إذا سبقت بحرف مجهور كالدال والذال و الزاي و مثال ذلك قولنا: زان و ذكر، فحين صياغة هذين الفعلين على وزن افتعل نقول: ازتان و اذتكر و هي أصول متروكة الاستعمال لثقلها الناتج عن اجتماع التاء و هي حرف مهموس مع الدال و الزاي والذال و هي حروف مجهورة ، أي عدم التجانس بين هذه الحروف لبعدها في صفاتها فأبدلت تاء افتعل تحقيقا للمناسبة و المماثلة، و ذلك ما يوضحه الاستربادي بقوله: " إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف: الزاي و الدال و الذال قلبت تاء الافتعال دالا، و أدغمت الدال و الذال فيها نحو: ادان و ادكر، و قد يجوز أن يدغم الذال نحو: اذكر، و الحروف الثلاثة مجهورة و التاء مهموسة، فقلبت التاء دالا، لأن الدال مناسبة للذال و الزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتتوسط بين التاء و بينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجهما من مخرج الدال ، و بعد مخرج الزاي منها" [42] ص226.

بمعنى أنه لما كانت التاء حرفا مهموسا، و الذال و الزاي و الدال حروفا مجهورة أبدلت دالا لتتحقق المجانسة بين هذه الحروف، و هو حرف وسطي يشترك مع التاء في المخرج ، و مع الحروف الأخرى في صفة الجهر.

ويفهم من كلام الاستربادي أنه تجوز المماثلة بقلب أحد الحرفين المتقاربين مخرجا إلى الآخر وإدغامه فيه، إذ يجوز في نحو: إذكر بإبدال الدال ذالا وإدغامهما كما يجوز أن نقول: ادكر بإبدال الذال دالا، وإدغام الدالين للمماثلة التامة بينهما وذلك بعد إبدال التاء دالا. فيسهل بذلك النطق ويخف.

و يمكننا تفسير التغيير الحاصل في هذه الأمثلة . إبدال تاء الافتعال طاء أو دالا. بأنه قد حصل تقريب في هذه الحروف، بسبب اجتماع حرفين متباعدين في الصفة أو المخرج في أصل الوضع، فلا يحصل في الاستعمال أن يتجاوز حرفان متنافران لثقل النطق بهما، فالاستعمال ينحو إلى التخفيف دائما.

و قد روعيت في هذه الأمثلة – على اختلافها – الخفة و ذلك بإبدال الحروف و إقامة بعضها مقام بعض هروبا من الثقل الموجود في اللفظ الناتج عن عدم التجانس بين الحروف أو بين الحروف و الحركات غالبا، لأن عدم التجانس يحدث ثقلا في النطق فينحو الاستعمال إلى التغيير لتجنب هذا الثقل و بالتالي تحقيق الانسجام الصوتي في المفردة بواسطة التقريب و التباعد إذ كثيرا ما يحصل الإبدال في الأصول الثقيلة عن طريقهما.

و لم أشأ ذكر جميع قواعد الإبدال و أمثلته لأن الغاية من هذا المبحث هي بيان كيفية خروج الفروع من الأصول على قياس في الغالب اقتضاه الاستعمال فمنع اطراد الكلم على القياس في أصل الوضع.

2.1.3 الإعلال.

الإعلال وجه من وجوه العدول عن الأصل في المستوى الصرفي، وهو تغيير يصيب الكلمة ويختص بحروف العلة الثلاثة الواو و الياء و الألف، وما يطرأ عليها من تحويل و يجمعه القلب و الحذف والإسكان [63] ص 276. وهو ابرز ما يستدل به على وجود أصول متروكة عدلت عنها العرب، واستبدلتها بأخرى لثقلها أو تعذر النطق بها في الكلام.

وقد علل النحاة القدامى اختصاص حروف العلة بهذه الظاهرة إذ يقول الاستربادي: "وحروفه الألف و الواو و الياء أي حروف الإعلال ، تسمى الثلاثة حروف العلة لأنها تتغير، و لا تبقى على حال كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، و تغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، و أيضا لكثرتة في الكلام" [42] ص 67.

بمعنى أن هذه الحروف الثلاثة ضعيفة و ذات طبيعة خاصة تجعلها عرضة للتغيير و هذا ما يؤكد ابن جني أيضا و هو يتحدث عن حرفين منها. الواو و الياء فيقول: " و لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيا ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنس فيهما ضعفا، و ذلك أن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما، و لم يكونا كذلك إلا لأن مبني أمرهما على خلاف القوة، يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف، ولما كانت كذلك، لم يمكن تحريكها البتة" [18] ص 291.

فهذه الحروف ثقيلة في ذاتها، فإذا تحركت ازداد ذلك الثقل لهذا كان لا بد من تغييرها طلبا للخفة، وأضعفها الألف ذلك أن الواو و الياء قد تتحركان، و الألف ثابتة لا تتحرك أبدا، و تشترك حروف العلة الثلاثة في " اتساع مخارجها، حيث يخرج الهواء فيتصل الصوت، فالواو تضم لها معظم الشفتين، و تدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت وهذا يرتبط في جوهره بالضمّة، أما الياء فيرتفع اللسان ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء، و هذا يرتبط بالكسرة، أما الألف فهي حرف هوائي، و لا بد أن يفتح ما قبلها" [44] ص 184.

فحرف العلة يخف حينما يتجانس مع حركة ما قبله، فالياء تتناسب مع الكسرة، و الواو مع الضمة، والألف مع الفتحة، وتتسم هذه الحروف ثلاثتها بضعفها في الجهاز الصوتي فهي ثقيلة والتخفف من ثقلها يكون بتغييرها ، وهذا التغيير قد يكون بقلب حرف منها إلى حرف آخر أو بنقل حركته و ذلك بتسكينه أو بحذفه.

وهذه التغييرات المختلفة التي تطرأ على أحد أحرف العلة يحكمها التخفيف الذي ينحو إليه الاستعمال عن طريق تحقيق انسجام صوتي في المفردة و هي في أصل الوضع بواسطة التقريب و التباعد و التجانس هروبا من الاستئقال.

ويكون الإعلال بإحدى الطرق التالية:

الإعلال بالقلب وقد سبق أن بينا بعض أمثلة الإعلال بالقلب في مبحث الإبدال، ونقصد به قلب أحد أحرف العلة الواو والياء والألف حرفا آخر من هذه الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض ذلك أن هذه الحروف " غير منتظمة في تصرفاتها الصوتية و الصرفية في العربية" [64] ص127.

والمقصود بعدم انتظامها أنها لا تحافظ على سمت واحد في جميع تصاريفها فهي تتقلب من حال إلى أخرى، وهذا راجع لضعفها و طبيعتها الخاصة – كما رأينا سابقا - إلا أنها تتغير غالبا على قياس مطرد.

ومن أمثلة ذلك قلب الواو و الياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو: طال و قام وهاب و خاف، فالألف في هذه الأفعال منقلبة عن واو أو ياء. وقد بينا ذلك فيما سبق.

يقول ابن جني في ذلك: " و إنما كان الأصل في قام قوم، و في خاف خوف، و في طال طول، و في باع بيع و في هاب هيب ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة و الواو او الياء ، وحركة الواو و الياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو و الياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة ، وهو الألف و سوغها أيضا انفتاح ما قبلها" [61] ص25.

فالكلمات المذكورة أعلاه – الأفعال – مغيرة في الاستعمال ، و أصل الوضع فيها أن تكون صحيحة العين على وزن فعل فنقول قول و خوف و طول و بيع على الترتيب في التقدير، في أصل الوضع، حملا على نظائرها المستعملة كضرب و كتب و جلس و غيرها، بمعنى أنه لما وقعت الياء والواو عينا للفعل و فتح ما قبلهما قلبتا ألفا.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل في هذه الأمثلة بأنه قد حصل تبعيد نتيجة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة مما يحدث ثقلا في الكلمة فضلا عن عدم تجانس حرف الواو مع حركة الفتح، لذلك كان لا بد من إحداث التغيير بإبدال الواو ألفا علما أن الواو تتناسب مع الضمة، و الألف مع الفتحة، لكن هذا الأمر لم يتحقق في مثل " قوم" إذ سبقت الواو بفتحة مما أوجب قلبها ألفا تتجانس مع حركة الفتح، و في ذلك تسهيل للنطق و تخفيف له.

ومن ذلك إبدال الواو والياء ألفا إذا وقعتا متطرفتين – لاما للكلمة – وسبقنا بفتح نحو قولنا: دعا وجرى ونما فهي معدولة عن أصولها في الكلام، و تقديرها في الوضع يقضي أن تكون على " فعل" فنقول: يدعو و جري و نمو على الترتيب بدليل أننا نقول في المضارع منها: يدعو ويجري و ينمو، فلما وقعت الواو في كل من جري و الواو في كل من : يدعو ونمو متطرفة وسبقنا بفتح قلبنا ألفا، وذلك ما يؤكد ابن السراج بقوله: " قلبت الياء و الواو ألفا لأنهما في موضع حرف متحرك و قبلهما فتحة" [17] ص 247.

وعلة العدول عن الأصل بالقلب في هذه الأمثلة هو ثقل الحركة على حرفي العلة " الواو والياء" وعدم تناسبهما مع حركة الفتح قبلهما ذلك أن حرف العلة يسهل ويخف حينما يتجانس مع ما قبله، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها، والياء تتجانس مع كسر ما قبلها، والألف تتجانس مع فتح ما قبلها" [44] ص 198.

لكن هذا الأمر لم يتحقق في الأمثلة المذكورة إذ سبقت الواو و الياء بفتحة، فتحا الاستعمال إلى قبلهما ألفا لتتجانس مع حركة الفتح قبلها تخفيفا.

ومن أمثلة ذلك إبدال الألف ياء في مثل قولنا: مصابيح جمع مصباح، و بيان ذلك أن الفتحة تجانس الألف في المفرد "مصباح" فإذا جمعنا هذه الكلمة جمع تكسير، كسر ما قبل الألف و ذلك مستثقل لأن الكسرة لا تتناسب مع الألف بل مع الياء، فتحا الاستعمال إلى إبدال الألف ياء لتتم المجانسة بين كسرة الياء و الياء [44] ص 200، فحدث بذلك انسجام صوتي في الكلمة أدى إلى تخفيفها وتسهيل النطق بها.

ومثلها كلمة، قرطيس ومحاريب [36] ص 266، على وزن مفاعيل من جموع التكسير إذ حدث فيها هي الأخرى إعلال بقلب الألف ياء لتتجانس مع حركة الياء قبلها فيسهل النطق بها.

و من أمثلة القلب أيضا إبدال الواو ياء إذا كانت متحركة و الياء قبلها ساكنة في مثل قولنا: سيد وصيب، وذلك " لأن الياء و الواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو و ليس بينها و بين الياء حاجز بعد الياء، ولا قبلها كان العمل من وجه واحد و رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف، و ذلك قولك في فيعل: سيد و صيب و إنما أصلهما سيود وصيوب" [11] ص365.

بمعنى أنه لما وقعت الواو في كل من سيود وصيوب متحركة ، وكانت مسبوقة بياء ساكنة أبدلت ياء فصارت الكلمتان سييد وصييب، فلما التقى حرفان متماثلان – الياء – ادغما فصارتا سيد وصيب.

وعلة هذا القلب الثقل الناتج عن عدم التجانس بين الحروف فقد تحركت الواو بالكسر وسبقت بياء ساكنة، بمعنى أنه قد حصل تبعيد في حرفي العلة – الواو و الياء – نتيجة اجتماعها في كلمة واحدة مما يحدث ثقلا في الكلام فكان لا بد من التخفيف بإبدال الواو ياء، و ذلك ما يؤكد الرضي الاستريادي بقوله: "اعلم أن الواو و الياء. وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في إذكر واتعد لكن لما استثقل اجتماعها اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونهما من حروف المد واللين، وجر أهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكنا، فإن شرط الإدغام سكون الأول فقلبت الواو إلى الياء سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود لأن الواو و الياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة" [42] ص139.

فهو يشير إلى ثقل اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة فنحنا الاستعمال إلى التخفيف بقلب الواو ياء، ثم أدغمت الياء الأولى الساكنة في الياء المنقلبة عن الواو تخفيفا أيضا لتمامتهما وهو يرى أن الياء أخف من الواو لذلك لم تقلب الياء واوا وتدغم في الواو لأن ثقل الواو المضعفة أشد من ثقل اجتماع الواو والياء، ولو حصل ذلك لكان الانتقال من شيء ثقيل إلى شيء آخر أثقل منه، وهذا يتنافى مع قواعد الاستعمال. في هذا المستوى. التي تنحو إلى التخفيف دائما، والتخلص من الثقل بشتى الطرق الممكنة.

ومن ذلك أيضا إبدال الواو ياء إذا وقعت متطرفة بعد كسرة في نحو: رضي و قوي وحظي [49] ص339. فالياء في هذه الأفعال منقلبة عن واو ، و أصل الوضع فيها هو: رضو وقوو و حظو

بدليل أننا نقول في مصادرها: الرضوان و القوة و الحظوة على الترتيب، فلما وقعت الواو لاما للكلمة متطرفة بعد كسرة أبدلت ياء.

وعلة هذا الإبدال الثقل الناتج عن عدم تجانس الواو مع الحركة ، فقد وقعت متطرفة مسبوقه بكسرة لذلك كان لا بد من قلبها ياء تخفيفا و تحقيقا للانسجام الصوتي في المفردة لأن الانتقال من كسر إلى واو شيء ثقيل مرفوض غير متجانس [44] ص203، ومثله الانتقال من كسر إلى ضم ، فنحا الاستعمال إلى قلب الواو ياء لتخف الكلمة و يسهل النطق بهاومثل ذلك إبدال الواو ياء إذا وقعت الواو لاما بجمع على وزن فعول نحو: عصي [36] ص267 جمع عصا.

فهذه الكلمة معدولة عن أصلها في الكلام، و تقديرها في أصل الوضع يقضي أن تكون على "فعول " فنقول عصوص، فلما وقعت الواو متطرفة – لاما للكلمة – بعد واو قلبت ياء فصارت "عصوي " ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء بعدها، فلما تماثلت الحرفان تمام التماثل، وكان الأول منهما ساكنا أدغما فصارت "عصي" ثم كسرت الصاد لتتناسب مع الياء بعدها.

وقد خضعت القواعد التحويلية الجارية على هذا الأصل في انتقالها من مرتبة إلى أخرى في التقدير إلى تسلسل منطقي انطلاقا من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل.

وقد تم العدول عن الأصل في هذا المثال بالانتقال من قياس اقتضاه الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال، وذلك في ست مراتب.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل في هذا المثال بأنه قد حصل تبعيد في الحروف نتيجة اجتماع ثقيلين في الكلام – واوين – فنحا الاستعمال إلى التغيير بقلب الواو الأولى – لام الكلمة – ياء ثم إدغام اليائين لتماثلهما ثم كسر الحركة لتتناسب مع الياء [44] ص207، وذلك بهدف تحقيق الانسجام الصوتي في المفردة عن طريق التجانس بين الحروف و الحركات، لتخف الكلمة و يسهل النطق بها.

وتجدر بنا الإشارة في الأخير إلى أن كل إعلال بالقلب هو إبدال ولا عكس، لأن الإبدال يعم الحروف الصحيحة والمعتلة، أما القلب فيختص بحروف العلة فقط.

وعلة القلب أو الإبدال عموما هي عدم التجانس بين الحروف أو بين الحروف و الحركات في الأصول الثقيلة فينحو الاستعمال إلى التغيير عن طريق التقريب والتبعيد تخففا من هذا الثقل.

الإعلال بالنقل ومعنى ذلك نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله ليصبح ساكنا بعد النقل ومثل ذلك أننا إذا صغنا فعلا مضارعا من قام قلنا يقوم وأصله يقوم، ومن باع: يبيع وأصله في الوضع يبيع على وزن يفعل، لكن هذين الأصليين غير مستعملين إذ حدث فيهما عدول في الكلام فاعتلا بنقل حركة الواو أو الياء – الضمة أو الكسرة – إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها تخففا من الثقل الموجود في الكلمة.

ويعلل سيبويه هذا التغيير بقوله: "... وإنما كان هذا الاعتلال في الواو والياء لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما، وكثرة دخولها في الكلام، و أنه ليس يعرى منهما، ومن الألف أو من بعضهن، فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محولة على الفاء، و كرهوا أن يقرأوا حركة الأصل حيث اعتلت العين، كما أن يفعل من غزوت لا تكون حركة عينة إلا من الواو، وكما أن يفعل من رميت لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت، فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو و الياء حركة ما قبلها ، لنلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل" [11] ص339.

وعلة هذا التغيير ثقل الحركة على حرفي العلة – الواو و الياء – وقد وقعتا عينا للكلمة في مثل يقول ويبيع على وزن يفعل من الفعل باع، فكان لا بد من تخفيفهما، فتم ذلك بنقل حركة الواو والياء – الضمة والكسرة – إلى الحرف الصحيح قبلهما – القاف والياء – فيصبحان بلا حركة أي ساكنين بعد النقل.

وقد خرج الفرع من الأصل في هذا المثال بقاعدة تحويلية واحدة وهي نقل حركتي الواو والياء إلى الحرفين الصحيحين قبلهما فأصبحا ساكنين.

ومن ذلك أيضا نقل حركة الواو والياء إلى الحرف الصحيح قبلهما في اسم المفعول في نحو قولنا: مقولى ومصون ومبيع من الأفعال: قال وصان وباع على الترتيب، وهي الفروع المستعملة.

وأصل الوضع في أسماء المفعولين المصوغة من هذه الأفعال هو: مقول ومصون ومبيوع حملا على نظائرها المستعملة كمضروب ومعلوم ومحفوظ.

وبيين سيبويه التغيير الحاصل في مثل هذه الأسماء بقوله: "ويعتل مفعول منهما كما اعتل فعل، لأن الاسم على فعل مفعول، كما أن الاسم على فعل فاعل، فنقول: مزور ومصوغ، وإنما كان الأصل مزور، فأسكنوا الواو الأولى كما اسكنوا في يفعل، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان،

و تقول في الياء: مبيع ومهيب، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان" [11] ص348.

فقد حدث في الأمثلة المذكورة – أسماء المفاعيل – إعلال بنقل حركة الواو و الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما ثم أسكنتا، وقد تم ذلك على مراتب انطلاقا من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل.

فالعول عن الأصل إلى الفرع تم هنا وفق قواعد تحويلية مطردة ومتسلسلة إذ نقلت حركة الواو والياء وهي الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها أي " الزاي والصاد و الياء" على الترتيب ، فأصبحت الواو و الياء ساكنتين بعد النقل ، فلما اجتمع ساكنان و ذلك مما يتعذر النطق به حذفت واو مفعول لتخف الكلمة و يسهل النطق بها.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل فيها بأنه قد حصل تبعيد في حروف العلة بسبب اجتماع ثقيلين. واوين في المثاليين الأول والثاني، وواو و ياء في المثال الثالث . فنحا الاستعمال إلى التغيير بنقل حركة الواو والياء إلى الحرف الصحيح قبلهما، ثم حذف واو مفعول بسبب اجتماع ساكنين في مرتبة من مراتب التقدير، ولا يحصل في الكلام أن يلتقي ساكنان لتعذر النطق بهما، فكان لا بد من التغيير لتحقيق الانسجام الصوتي في هذه الكلمة لتخف ويسهل النطق بها.

كما كسرت حركة الياء في المثال الثالث " مبيع " بعد أن كانت ضمة تتجانس مع الياء بعدها، و قد عرفنا – فيما سبق – أن حرف العلة يسهل و يخف حينما يتجانس مع الحركة التي قبله [44] ص189.

ويعلل الاستربادي حذف الخليل وسيبويه لواو مفعول فيقول: " اعلم أن أصل مقول مقول نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، و إن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ، ثانيا بعد الإعلال نحو : مبيع، فحذف أن الواو هي الساقطة عنه ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولت عنده باب التقاء الساكنين هنا يحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوي و اليائي و لو حذف الأول لالتبس" [42] ص147.

معنى أنه يحذف واو مفعول - وهي زائدة - لئلا يلتبس المفعول الواوي و اليائي ، فلو كان المحذوف عين الكلمة في " مبيوع " لقلنا : مبيع فلا نعرف إن كان الأصل واوا أو ياء لأنه يصير نظير: مقول، فأمن اللبس من أهم قوانين الاستعمال التي يجب مراعاتها في الكلام وعدم الإخلال بها.

وقد تخرج بعض الأصول المقدره المتروكة إلى الاستعمال منبهة على أصل بابها ، يقول سبويه في ذلك: "وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع" [11] ص348، وما خروج بعض هذه الأصول في كلام العرب إلا دليلا على صحة تقديرات النحاة لها.

ومن أمثلة ذلك أيضا نقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها " من عين مصدر على إفعال أو استفعال، وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة، وتحذف ألفهما، ويعوض منها التاء غالبا، مثال ذلك: إقامة، وإستقامة الأصل: إقام وإستقام نقل وأبدلت الواو ألفا فالتقى ألفان ، فحذف ألف المصدر وعوض منها التاء" [36] ص275.

فعلة هذا التغيير ثقل اجتماع حرفي العلة في كل من إقام و إستقام فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح قبلها و أسكنت الواو فصارت الكلمتان : إقام و إستقام ثم أبدلت الواو ألفا " إقام و إستقام " فاجتمع ساكنان مما يتعذر النطق بهما فحذفت ألف المصدر تخفيفا وعوضت بالتاء فصارت الكلمتان : إقامة و إستقامة.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل بأنه قد حصل تبعيد في حروف العلة بسبب اجتماع ألفين في مرتبة من مراتب تقدير الأصل، فلا يحصل في الاستعمال أن تتجاوز ألفان في الكلام لتعذر إلتقاء الساكنين، و لأن الفتحة تتجانس مع الألف إذ يحصل القلب بمجانس الحركة المنقولة، فحذفت ألف المصدر وعوضت بالتاء.

الإعلال بالحذف وهو تغيير يصيب الكلمة بحذف حرف أو حركة أو كليهما نتيجة تأثير يصيبها في حالات معينة على أن لا يؤدي هذا الحذف إلى صورة مرفوضة تمجها اللغة لخروجها عنها في الكلام [18] ص112.

ومن أمثلة هذا النوع من الإعلال ما ذكره السيوطي إذ يقول: " ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واستثقالا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدره كيقع و يسع، و حمل على ذي الياء أخواته: كأعد و تعد ويعد و الأمر كعد، والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة " [36] ص249.

بمعنى أنه إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا وهو مثال واوي مفتوح العين كوجد ووصل ووجد فإن فاءه تحذف في المضارع، وقد علل النحاة هذا التغيير باستئصال الواو بين ياء وكسرة [11] ص52، وبيانه أن المضارع من الأفعال المذكورة أعلاه هو: يعد و يصل و يجد و هي الفروع المستعملة ، لكنها مغيرة في الاستعمال و أصلها في الوضع يقضي أن تكون على وزن " يفعل" فنقول في تقديرها : يوجد ويوصل ويوجد، فلما وقعت الواو بين ياء مفتوحة قبلها و كسرة ظاهرة بعدها حذفت تخفيفا ثم أسقطوها مع التاء و الألف و النون فقالوا: أعد و تعد ونعد فتعبت الياء أخواتها التي تأتي للمضارعة [18] ص112، أي اطرده الحذف في سائر أفعال المضارعة.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل بأنه قد حصل إعلال يحذف الواو نتيجة عدم تجانس الواو مع حركة الفتح مما أحدث ثقلا فتحا الاستعمال إلى التخفيف بحذفها وإسقاطها من الكلمة، فلو سبقت الواو بضمة وهي الحركة المجانسة لها لثبتت [44] ص189.

أما عن الحذف في سائر أفعال المضارعة فلم يكن للاستئصال بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها.

ومن أمثلة ذلك أيضا حذف الهمزة من المضارع و مشتقاته إذا كان ماضيه على وزن أفعل في نحو: أكرم إذ نقول في مضارعه : يكرم " وزعم الخليل أنه كان القياس ان تثبت الهمزة في يفعل و يفعل و أخواتها .. ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع، فاطرده الحذف فيه، لأن الهمزة تنقل عليهم.. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه" [11] ص279.

بمعنى أنه إذا كان الفعل الماضي على وزن أفعل تحذف الهمزة من مضارعه وجوبا استئصالا ، لاجتماع الهمزتين: و مثل ذلك الفعل أكرم إذ نقول في مضارعه أكرم و يكرم وتكرم .. وغيرها لكنها معدولة عن أصولها في الكلام وتقدير الأصل في الوضع هو: يؤكرم وتؤكرم وتؤكرم على الترتيب.

كما نقول في إسم الفاعل منه: مكرم، وفي اسم المفعول مكرم بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر في الأول، و فتحه في الثاني، وأصلها في الوضع هما: مؤكرم ومؤكرم على الترتيب.

وعلة حذف الهمزة في مثل: أوكرم ونحوه الاستئقال الناتج عن إجتماع همزتين في كلمة واحدة فكان لا بد من الحذف للتخفيف ثم قيس عليه غيره من أفعال المضارعة طردا للباب، كما يجري هذا التغيير على اسمي الفاعل والمفعول من الفعل نفسه.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل في هذا المثال بأنه قد حصل تبعيد نتيجة إجتماع همزتين – التقاء مثلين – فلا يحصل في الاستعمال أن تتجاور همزتان في الكلام، ذلك أن الهمزة ثقيلة في ذاتها ، فما بالك بهمزتين، فنحنا الاستعمال إلى التغيير بالحذف للتخلص من هذا الثقل فتخف الكلمة بذلك و يسهل النطق بها [44] ص 222.

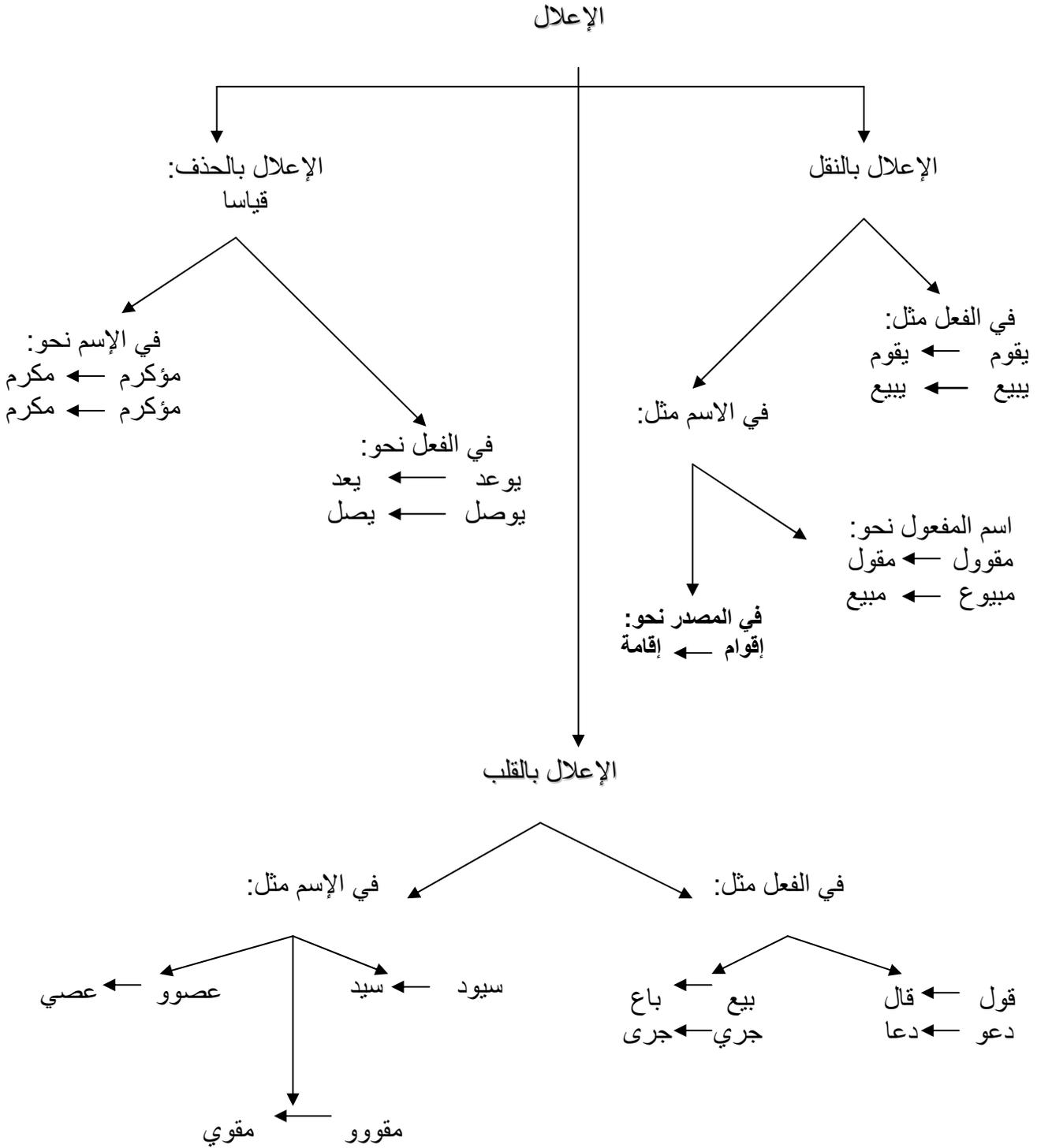
ومن أمثلة الإعلال بالحذف أيضا: حذف واو مفعول المصوغ من الفعل الأجوف. معتل العين – كصام وسال إذ نقول في إسم المفعول منهما: مصوم ومسيل وهما الفرعان المستعملان، وأصل الوضع فيهما هو: مصووم ومسيوول.

وقد تم العدول عن هذا الأصل بالتحويل وفق مراتب انطلاقا من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل إذ نقلت أولا حركة الواو والياء – الضمة – إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما فصارتا مصووم ومسيوول، وذلك مما لا يمكن لأحد النطق به لإجتماع ساكنين ثم حذفت واو مفعول تخفيفا: مصوم ومسيل ثم قلبت ضمة السين في المثال الثاني مسيل كسرة لتتناسب الياء بعدها فتخف الكلمة بذلك.

ويمكننا تفسير التغيير الحاصل بأنه قد حصل تبعيد في حروف العلة بسبب إجتماع مثلين في نحو "مصووم"، فلا يحصل في الاستعمال أن تتجاور واوان ساكنتان في الكلام لتعذر إلتقاء الساكنين، فكانت لا بد من حذف إحداهما. واو مفعول . تخفيفا كما كسرت حركة السين في المثال الثاني لتتناس مع حركة الياء علما أن حرف العلة – سواء أكان واوا أو ياء أو ألفا – يخف حينما يتجانس مع حركة ما قبله.

وقد اكتفينا بذكر بعض قواعد الإعلال وأمثله لأن غايتنا في هذا البحث بيان كيفية خروج الفروع من الأصول على قياس في الغالب، وكيف أن الفروع يحكمها القياس الذي يقتضيه الاستعمال لا القياس المتوقع في أصل الوضع في كل الكلم المعتلة.

ويمكننا تلخيص ما سبق تقديمه من أمثلة عن طرائق الإعلال الثلاثة في الجدول التالي:



شكل رقم 03: طرائق الإعلال

3.1.3 القلب المكاني:

القلب المكاني وجه من وجوه العدول عن الأصل إلى الفرع في المستوى الصرفي ، و هو لا يجري على قواعد مطردة دائما، وهو تصير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير [36] ص276، أو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز [42] ص21، وهو واسع في كلام العرب .

وتعد ظاهرة القلب المكاني من أهم القضايا التي درسها النحاة القدامى، وعرضوا لها بإسهاب باحثين في أسبابها، وفي طرق الاستدلال على الأصل الذي حدث فيه هذا القلب، وقد ذكر له الصرفيون أمثلة كثيرة.

ومن ذلك كلمة قسي جمع قوس لأنهم رأوا مانعا يمنعها من أن تجري على الأصل ، يقول ابن التبراج: "تقول في قسي أصله فعول، وكان حقه قووس، ولكن قدموا اللام على العين، وصيروه فلوع، وكان حقه أن يكون قسو فصنعوا به ما صنعوا بعصي قلبوا الواو ياء و كسروا القاف، كما كسروا عين عصي، فالمسموع من قسي فليع، وأصل فليع فلوع، وفلوع مقلوب من فعول" [17] ص336.

فمفرد قسي هو قوس على وزن فعل، ويجمع على فعول [قووس] في الأصل، لكن هذا الجمع أصابه تغيير و ذلك بتقديم اللام في موضع العين فصارت قسوو على وزن فلوع، فلما وقعت الواو الثانية متطرفة قلبت ياء فصارت الكلمة " قسي " ثم كسرت السين لتتناسب الياء بعدها .

وقد علل النحاة القدامى هذا التغيير الحاصل براهية اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة وهي: الواوان مع الضمتين فقلبوا تخفيفا [64] ص815، لكن هذا القلب غير مطرد، فالقلب المكاني يحصل على غير قياس غالبا.

فقد جرت على هذا الأصل عدة عمليات تحويلية الأولى قلب مكاني بتقديم اللام و تأخير العين، ثم أبدلت الواو ياء لما وقعت متطرفة بعد واو قبلها، ثم أبدلت الواو الأولى ياء ثم أدغمت في الياء الثانية لتمامتهما ثم كسرت حركة اللام – السين – لتتناس مع الياء بعدها ، فالفروع التي خرجت من الأصول مغيرة إنما تحكمها غالبا قواعد تحويلية معينة ،وهي تخضع لترتيب منطقي، إذ تكون القاعدة التحويلية الواحدة في مراتب التقدير تالية لسابقتها لزوما.

ومن أمثلة القلب المكاني أيضا كلمة أينق. وقد جرت على غير أصلها" وإنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو و قلبوا" [11] ص466.

وذهب ابن السراج إلى أن أنيق أصلها أنوق فاستقلوا الضمة في الواو ، فحذفت الواو وعوضت الياء فيقولون إذ سئلوا عن وزنها أنها أفعل ، و الفظ على هذا التأويل هو أيفل و لقاتل أن يقول إنهم قلبوا ، قصار أونقا ثم أبدلوا من الواو ياء ، و الياء قد تبدل من الواو لغير علة استخفافا فعلى هذا القول يكون وزن " أينق أعفل " [17] ص337.

كما ذكر ابن جني رأيين لسببويه في تقدير أصل هذه الكلمة إذ يقول: " و ذهب سببويه في قولهم [أينق] مذهبين: أحدهما أن تكون أنوق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير [أنوق] ثم أبدلت الواو ياء ، لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال على هذا القول أيفل، و على القول الأول أعفل " [18] ص75.

وما هذه الآراء المتعددة إلا دليلا على اختلاف النحاة في مراتب التقدير أحيانا ، فجمع ناقة هو أنوق ، لكن هذا الأصل غير مستعمل لاستنقاله إذ حدث فيه تغيير بالقلب المكاني فصارت الكلمة أنوق على وزن " أعفل أي بتقديم العين و تأخير الفاء ، ثم أبدلت الواو ياء على غير قياس استخفافا فصارت الكلمة " أينق "

بمعنى انه قد جرت على هذا الأصل المقدر أنوق عمليتان تحويليتان الأولى قلب مكاني والثانية إبدال الواو ياء.

ومثل ذلك في القلب أيس من يئس بتقديم العين على الفاء ، يقول ابن جني في ذلك: " ومثل ذلك [في القلب] قواهم [أيست من كذا] فهو مقلوب من [يئست] للأمريين ، ذكر أبو علي أحدهما، وهو ما ذهب إليه من أن [أيست] لا مصدر له، و إنما المصدر [ليئست] و هو اليأس و اليأسة .. وأما الآخر فعندي لو لم يكن مقلوبا لوجب إعلاله، و أن يقول إست آس ، كهبت أهاب ، فظهوره صحيحا يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه و هو [يئست] لتكون الصحة دليلا على ذلك المعنى " [18] ص70.

فـ [أيس] فرع من يئس لأنه مقلوب عنه إذ وقع فيه تقديم العين على الفاء [عفل]. واستدل النحاة على فرعية أيس بقلته تصرفه إذ لا مصدر له، اما يئس فمصدره اليأس و بصحته فلو لم يكن

مقلوبا لاعتل " وأن يقال آس لتحرك الياء، وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه " [36] ص279.

فقد جرى على هذا الأصل قاعدة تحويلية واحدة في القلب المكاني بتقديم العين و تأخير الفاء.

لكن ليس كل لفظين وقع فيهما تقديم وتأخير حكمتا على أحدهما بأنه أصل، والآخر فرع مقلوب عنه، فقد يكون كل منهما أصلا قائما بذاته نحو: جذب و جذب [18] ص69. إذ ليس أحدهما مقلوبا عن الآخر، وذلك أن كلا منهما يتصرف في وجوه التصاريف التي يتصرف فيها الآخر جميعها.

ومن ذلك أيضا اسم الفاعل جاء من الفعل جاء، و قد اختلف النحاة في تقدير أصله و نوع العمليات الجارية عليه، فمنهم من ذهب إلى أنه مقلوب، و منهم من رأى غير ذلك.

ذكر المازني رأيا لا قلب فيه إذ يقول: " هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء أو الواو اللتين هما عينان، و ذلك نحو: ساء يسوء، و ناء ينوء، و جاء يجيء، و شاء يشاء فهذه كلها تجري قال يقول ، و باع يبيع ، و خاف يخاف في جميع ما تصرفت منه ، إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت عين فاعل التي همزتها في قائل و بائع فنقول : جاء و شاء، لأنك حين همزت موضع العين، وكان موضع اللام همزة اجتمعت همزتان في كلمة، فأبدلت الثانية ياء، وأجريت مجرى قاض، وغاز في جميع ما تصرفت فيه " [24] ص51.

بمعنى أنه إذا صغنا اسم فاعل من الفعل جاء قلنا : جاء وهو مغير، وأصله المقدر في الوضع جايء على وزن فاعل ، ثم تقلب العين همزة قياسا على نظائره من أسماء الفاعلين مما أخذ من فعل اجوف – معتل العين – كبائع و قائم و خائف فتصير الكلمة جائء فتلتقي عندئذ همزتان مما يحتم قلب اللام ياء لإستئقال إجتماع الهمزتين في كلمة واحدة فتصبح الكلمة [جائي] ثم تحذف اللام فتصير الكلمة [جاء] جملا على قاض وسام وغاز ورام وغيرها من الأسماء المنقوصة.

والتغيير الحاصل في هذا المثال هو "عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ" [13] ص8، ويحصل ذلك انطلاقا من الأصل المقدر في الوضع إلى الفرع المستعمل.

ويمكننا تفسير التغيير الجاري في هذا المثال بأنه قد حصل تبعيد نتيجة اجتماع ثقيلين-همزتين - في كلمة واحدة، ولا يحصل في الاستعمال أن تلتقي همزتان في الكلام مما أوجب إبدال الهمزة الثانية ياء لتخف الكلمة و يسهل النطق بها.

في حين ذهب الخليل إلى أنه مقلوب "[11] ص379، واطرد القلب عنده لئلا تلتقي همزتان. فالتغيير بالقلب المكاني حدث في المرتبة الثانية من مراتب تقدير الأصل وهي جائي على وزن فاعل أي بتقديم اللام وتأخير العين .

وذكر ابن جني أن أبا علي يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب قال: " لأنه لا يجمع على الكلمة إعلان إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام، وتأخير العين ، قال: ومن قال : إنه ليس بمقلوب ، فقد جمع على الكلمة إعلالين قلب العين همزة ، و قلب اللام ياء "[24] ص53.

ومن ذلك أيضا لاث و شاك، والأصل لائث وشائك ، يقول سيبويه : "إنما قلبوا كراهية الواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء ، فمن ذلك قول الحجاج " لاث به الأشاء والعبري" إنما أراد " لائث " ، و لكنه أخر الواو و قدم الثاء ، و قال طريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني أني أنا ذاكم * شاك سلاحي في الحوادث معلم

إنما يريه الشائك فقلب "[11] ص466، فإسم الفاعل لائث مغير وأصله في الوضع [لاوث] على وزن فاعل ، ثم حدث فيه قلب مكاني بتقديم اللام [الثاء] و تأخير العين [الواو]، ثم قلبت هذه الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت لأن الاسم المنقوص تحذف منه الياء إذا كان نكرة ومثله كلمة " شائك "، وتشير إلى زوال الهمزة في المرتبة الثانية من مراتب التقدير بعد قلب العين إلى موضع اللام لزوال العلة التي أوجبتها و هي وقوع العين [الواو] بعد ألف فاعل .

ومن أمثلة القلب المكاني أيضا كلمة أشياء إذ يرى سيبويه أن أصل أشياء شيئا ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو "[11] ص380.

وذكر الإستربادي أنها عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع كالقصيبياء والغضباء والظرفاء في القصة والغضا والظرفة، وأصلها شيئا قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار لفاء "[42] ص29.

فمذهب الخليل وسيبويه أن كلمة أشياء مغيرة في الاستعمال ، و أصلها المقدر في الوضع هو شيئاء على وزن فعلاء إذ حدث فيها تحويل بالقلب المكاني ، فهي اسم جمع و مفردها شيء، فاستنقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف – وهي حاجز ضعيف – فقلبوا الكلمة و جعلوا الهمزة التي هي لام أو لا قبل الفاء فصارت أشياء على وزن لفعاء وهو الفرع المستعمل .

بمعنى أنه جرى على هذا الأصل المقدر عملية تحويلية واحدة ، وهي القلب المكاني بتقديم اللام – الهمزة – في موضع الفاء، وذهب الكسائي إلى أنها جمع شيء كبيت و أبيات منع صرفه توها أنه كحمراء مع أنه كأبناء وكأسماء "[42] ص29.

فهو يرى أن أشياء جمع شيء على وزن أفعال نحو: بيت و أبيات و سيف و أسياف إلا أنه منع من الإجراء – الصرف – تشبيها له بما في آخره همزة التأنيث كحمراء فهو قياس توهم فكأن العربي توهم أنها محمولة على ما منع من الصرف مما بدا له نظيرا كحمراء وصفراء ، وهو ليس نظيرا له لأن أشياء جاءت عند الكسائي على الأصل ، وهي من باب لا يمنع من الصرف ، وهو باب واسع في كلام العرب .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه « جمع شيء بالتخفيف، وجمع فعل على أفعلاء، كما يجمعونه على فعلاء فيقولون سمح سمحاء، وفعلاء نظيرا أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فعل على فعلاء، جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره "[65] ص813.

فهو يعتبر أن أشياء على وزن أفعلاء جمع شيء نظير أطباء و أصدقاء ثم حذفوا الهمزة، لام الكلمة، استخفافا فصارت أشياء، و في كلامه نظر لأن « فعل لا يكسر في الاستعمال على أفعلاء، وإنما يكسر على فعول و فعال "[65] ص818.

وذكر ابن جني أنه "إنما ذهب الخليل و أبو الحسن في "أشياء" إلى ما ذهب إليه، وتركوا أن يحملها على ظاهر لفظها، فيقولوا: إنها أفعال، لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم، فلما رأياها نكرة غير مصروفة في حال التنكير ذهبوا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل هي فعلاء منقولة إلى لفعاء، وقال أبو الحسن هي أفعلاء، و قول الخليل فيها أقوى "[24] ص94.

فهما تركا أن يحملها على ظاهر لفظها فيقولوا إنها على وزن أفعال لأنها لا تنصرف. لا تتون ولا تجر بالكسرة إذا كانت نكرة كما هو مبين في الآية الكريمة فـ[أشياء] مجرورة لأنها سبقت

بحرف جر [عن] لكن الكسرة لم تظهر على آخرها لأنها غير منصرفة فأشبهت بذلك ما لا ينصرف كحمراء.

و ليس هذا موضع تفصيل، و إنما ذكرنا هذه الآراء لنبين أن النحاة قد اختلفوا في تقدير بعض الأصول، "و يعود سبب ذلك إلى خلاف في النظائر التي يقيسون عليها، ويحملون عليها اللفظ المراد تقدير أصله" [10] ص190.

ومن أمثلة القلب المكاني أيضا تأخير الفاء عن العين نحو "حادي أصلي واحد، تأخرت الواو عن الحاء والداد، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف" [36] ص277.

ف[واحد] هو الأصل على وزن [فاعل]، ثم قدمت العين واللام على الفاء [حادو] ثم أبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، فصارت الكلمة حادي على وزن [عالف].

فقد جرت على الأصل عمليتان تحويليتان الأولى القلب المكاني بتقديم العين واللام على الفاء، والثانية إبدال الواو ياء.

ومن ذلك طامن و إطمأن، يقول سيويه: "فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى مالا يطرد ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق من لفظه في معناها ما يذهب فيه الحرف الزائد" [11] ص381.

فهو يرى أن إطمأن مقلوب و أصله من طمان، وحجته في ذلك أن " طامن غير ذي زيادة واطمان ذو زيادة، و الزيادة إذا لحقت الكلمة لحقتها ضرب من الوهن لذلك" [18] ص74.

وخالفه أبو عمر في ذلك فرأى أن اطمأن هو الأصل بدليل قولهم الاطمئنان في المصدر، والصحيح ما ذهب إليه سيويه لأن " الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون على أصله" [24] ص104.

ومن ذلك أيضا كلمة آبار جمع بئر فهي معدولة عن أصلها في الاستعمال ذلك أن كلمة بئر على وزن "فعل" تجمع على أبار على وزن أفعال لكن هذا الأصل غير مستعمل إذ حدث فيه تغيير بالقلب المكاني وذلك بتقديم العين - الهمزة الثانية - إلى موضع الفاء فصارت الكلمة آبار [أفعال]، وهو الفرع المستعمل.

و عموما فإن العدول عن الأصل في هذا المستوى بالقلب المكاني كثيرا ما يحصل على غير قياس، وهو باب واسع في كلام العرب.

4.1.3 الإدغام.

الإدغام هو انتقال من أصل إلى فرع وهو في اللغة: إدخال الشيء في الشيء يقال: «أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته فيه: و ليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما" [42] ص235.

ويقال: " أدغمت الثياب في الوعاء إذ أدخلتها" [60] ص75.

أما اصطلاحا فهو إدخال حرف في حرف آخر إذ يعرفه سببويه بقوله: «الإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر، والآخر على حاله، ويقال الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد نحو: قد تركتك، ويكون الآخر على حاله" [11] ص104.

وذكر المبرد أن الحرفين " إذا كان لفظهما واحدا فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني وتأويل مدغم أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادا واحدة، لأن المخرج واحد، ولا فصل و ذلك نحو: قطع وكسر" [25] ص333.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن الإدغام هو "أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة" [51] ص121.

كما ذهب ابن السراج إلى أن الإدغام هو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة و يشتد الحرف، ألا ترى أن كل حرف شديد يقوم في العروض والوزن مقام حرفين، الأول منهما ساكن" [17] ص405.

ونصل من خلال هذه التعاريف المختلفة إلى أن هؤلاء النحاة اتفقوا جميعا على أن الإدغام هو إدخال حرف في حرف آخر وأضاف بعضهم أنه بين كيفية حصول هذا الإدغام، وذلك بتسكين الحرف الأول وإدراجه في الثاني، و إيصاله به إذ يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة دون فاصل زمني بينهما أو حركة كأنهما حرف واحد لشدة اتصالهما و تماثلهما، وهو واسع في كلام العرب.

أما ابن جني فقد عده نوعا من التقريب إذ يقول "الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت [18] ص 139، وقسمه إلى قسمين: إدغام أكبر، وهو عنده على ضربين: إدغام المتماثلين سواء أكان الحرف الأول منهما ساكنا أم متحركا، ومثال الأول: قطع ذلك أن أصلها المقدر بفك الإدغام هو: قططع إذ أدغمت الطاء الأولى- وهي ساكنة- في الطاء الثانية المتحركة، ومثله كلمة سكر فأصلها المقدر هو: سكر إذ أدغمت الكاف الساكنة في الكاف المتحركة، وهو الأصل في الإدغام أي أن يكون الحرف الأول ساكنا والثاني متحركا.

ومثال الثاني إذا كان الحرف الأول متحركا قولنا: شد فأصله المقدر في الوضع اللغوي هو شدد، ثم أسكنت الدال الأولى فصارت شدد ثم أدغمت الدال الأولى في الثانية فصارت شد وهو الفرع المستعمل.

و الثاني إدغام المتقاربين أي تقريب متحرك من متحرك في مثل: ود في اللغة التميمية، وأصلها وتد، و امحى و أصلها المقدر في الوضع: امحى إذ أدغمت التاء في الدال في المثال الأول، والنون في الميم في المثال الثاني، فهذا كله تقريب صوت من صوت.

أما الإدغام الأصغر فقصده به تقريب صوت من صوت و إدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، و جعله ضروريا إذ عد منه الإمالة، و إبدال تاء الإفتعال طاء في نحو: اصطبر واضطرب أو زايا في نحو: ازدان... وغيرها [18] ص 140.

والجامع بين هذين النوعين من الإدغام -الصغير والكبير- هو تقريب الصوت من الصوت، غير أن النوع الأول إدغام مقصود، والثاني إدغام عرضي فمثلا في قوانا: اطررد لو لم تكن فاء افتعل طاء صدفة و تاء افتعل أيضا طاء لما أدغمت الطاء الأولى في الثانية، و لما كان هناك إدغام.

والأصل في الإدغام أن يكون الحرف الأول في المتماثلين أو المتقاربين، ساكنا و الثاني متحركا، وذلك ما يؤكد سيبويه بقوله "و الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر، ألا ترى أنك لو قلت من المنفصلين بالإدغام نحو: ذهب به و بين له، فأسكنت الآخر، لم يكن إدغام حتى تسكن الأول، فلما كان كذلك جعلوا الآخر يتبعه الأول، و لم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول [11] ص 469.

فالأصل في الحرفين المدغمين أن يكون الأول منهما ساكنا والثاني متحركا، وأشار سيبويه إلى أنه قد يدغم الحرف الثاني في الأول إلا أنه ليس أصلا في الإدغام، وسنفصل القول في هذا فيما

هو آت من البحث وتعد ظاهرة الإدغام " في اللغة العربية، و في غيرها ظاهرة صوتية بحتة تحدث بسبب تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض مع سرعة النطق، و ذلك عند المماثلة الكلية بين الحرفين المدغمين أو المقابلة في المخرج أو الصفات [66] ص45.

فالإدغام إذن وجه من وجوه العدول عن الأصل في مستوى الأصوات و الصيغ، و طريق من طرق التخفيف يلجأ إليه المتكلم هروبا من الثقل الموجود في النطق نتيجة التقاء المتماثلين أو المتقاربين، والغرض من ذلك كله الاقتصاد في المجهود العضلي، وتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة أو في تتابع كلمتين.

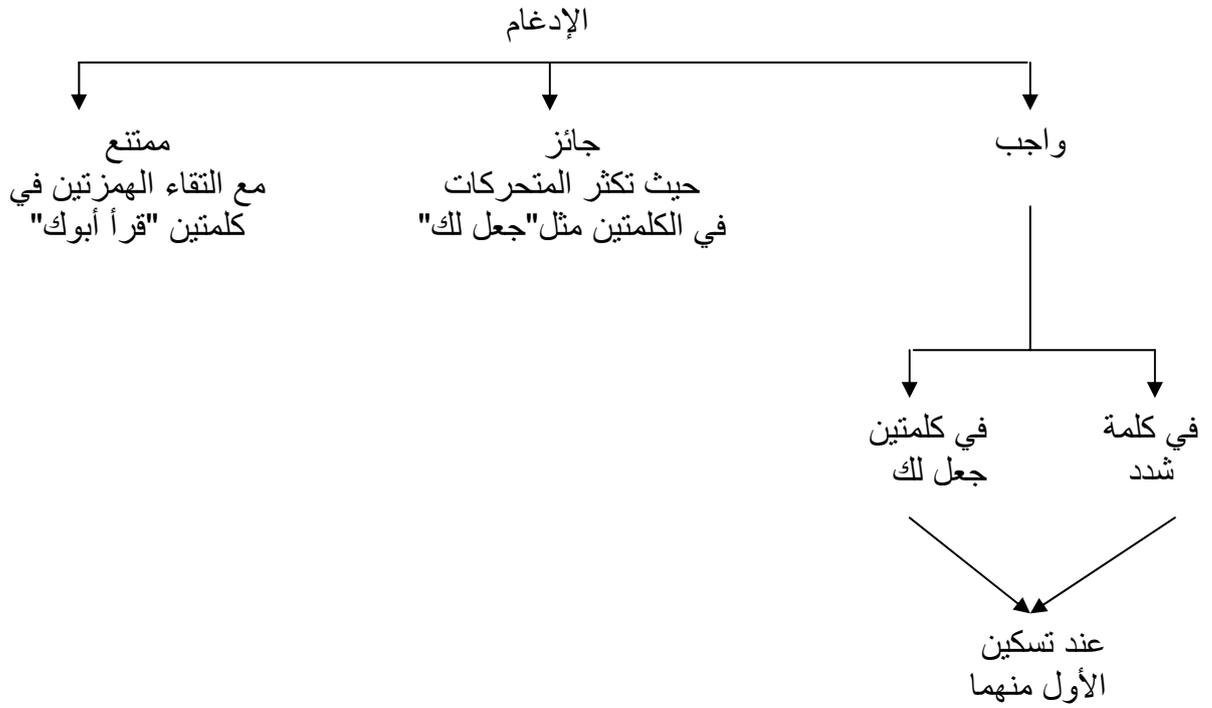
وقد نالت هذه الظاهرة اهتمام النحاة القدامى و استرعت انتباههم فبحثوا فيها بعمق محددين مفهوم الإدغام ومعللين سبب حدوثه و مبينين الغرض منه و شروطه وأقسامه فهم « قد توصلوا عن طريق استقراء كلام العرب الفصحاء إلى حقيقة مفادها أن تجاور الحروف و تنوعها يتناسب في اللفظ خفة و ثقلا، و أن تجاور بعض الأصوات اللغوية قد يؤدي باللفظ إلى الاستئقال و الصعوبة في النطق وإجهاد أعضائه، مما يحتم على الناطق أن يميل إلى التصرف في بناء ذلك اللفظ تصرفا معينا، فيدخل بعض التغييرات الصوتية على بنائه حتى يصل إلى أخف صيغة أو صورة لفظية ممكنة إذ لم يؤد ذلك الالتباس و الغموض و التشابه بينه و بين بناء آخر [66] ص33، وهذا الميل إلى التغيير قد لا يكون واعيا غالبا لدى العربي.

فأصل الحروف ألا تدغم ثم عرض لها عارض في الاستعمال فوقع فيها الإدغام لتخفيفها ذلك لأنها وهي على الأصل من غير إدغام ثقيلة، فينحو المتكلم إلى التغيير طلبا للخفة وسهولة النطق.

فالإدغام –عموما- ظاهرة لغوية صوتية في العربية تقوم على إدخال حرف في حرف آخر، و إدغامه فيه هروبا من الثقل الموجود في الكلمة - و هي في أصل الوضع-، نتيجة التقاء المتماثلين أو المتقاربين، فيصير الحرفان بتداخلهما كحرف واحد مشدد.

والإدغام ثلاثة أنواع: واجب و جائز وممتنع يختصرها لنا الدكتور أحمد عفيفي في المخطط

التالي:



شكل رقم 04: أنواع الإدغام [44] ص 130.

و قد يظهر التناقض في المثال [جعل لك] لأنه مذكور في الواجب و الجائز، وبيانه أنه إذا أسكن المتكلم الأول وجب الإدغام، و إذا لم يسكن جاز الإدغام و الفك.

والإدغام نوعان: إدغام مثلين أي حرف واحد مكرر- إن صح التعبير-الأول ساكن والثاني متحرك نحو: مد، فالدال مشددة، والأصل المقدر وهو مدد ثم أسكنت الدال الأولى ليقع الإدغام، فصارت الكلمة مدد ثم أدغمت الدال الأولى الساكنة في الدال الثانية لتمثالهما فصارت مد.

ويسميه سيبويه "باب الإدغام في الحرفين الذين تضع لسانك بهما موضعاً واحداً لا يزول عنه" [11] ص 437. وهو قسمان الأول منهما أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة أي إذا كانا متحركين وجب حذف الحركة أي تسكين الأول، و إدغامه في الثاني كرد و شد وفر وهز ذلك أن أصولها المقدر في الوضع هي: ردد و شدد و فرر و هزز على الترتيب بفك الإدغام، والثاني أن يكون الحرفان المتماثلان المتحركان من كلمتين منفصلتين، يقول سيبويه في ذلك: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين الذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة: ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة و ذلك نحو جعل لك وفعل لبيد" [11] ص 437، فهنا يجوز الإدغام في المثالين المذكورين جعل لك و فعل لبيد لأن الحرفين المتماثلين اللامين من كلمتين منفصلتين ذلك أن اللغة العربية تكره توالي خمسة أحرف متحركة في الكلام لثقلها إلى النطق فتلجأ إلى الإدغام استخفافاً بعد تسكين الحرف الأول و كلما توالى المتحركات كان الإدغام أحسن من الإظهار والتحقيق، ومن أمثلة ما يجوز فيه الإدغام من غير وجوب أن يكون الحرفان المتماثلان تائين في فعل على وزن افتعل نحو:

اقتتلوا[36] ص285. حيث تنقل حركة التاء الأولى - الفتحة - إلى الحرف الساكن قبلها - القاف وتحذف همزة الوصل لزوال الابتداء بالساكن وهو تحرك القاف، ثم تسكن التاء الأولى وتدغم في الثانية لتمائلها التام في الصفة والمخرج فيصيران لشدة إتصالهما كحرف واحد مشدد.

واختلف في إدغامهما فهناك من يكسر القاف فيقول: قتلوا ويقتلون، ومنهم من يقول: قتلوا ويقتلون، فيقال في اسم الفاعل من هذا الفعل: مقتل بالكسر، ومقتل بالفتح في الثاني.

ومن أمثلة ما لا يجوز إدغامه أن يكون الحرفان المتماثلان همزتين ذلك أن الهمزة مستقلة، يقول سيبويه في ذلك: "وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك وأقري أبك"[11] ص443.

فالهمزة ثقيلة في ذاتها فإذا أدغمت في مثلها ازداد الثقل، والتخلص من ثقلها طلبا للخفة لا يكون بالإدغام بل بطرق أخرى كالحذف أو التغيير، وهذا ما يؤكد سيبويه بقوله أيضا: «ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه، ولا يدغم فيه مقاربه، كما لا يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة لأنها إنما أمرها في الاستئصال التغيير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق لأنها وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها لأن ذلك موضع استئصال"[11] ص443.

فلا يجوز إدغام الهمزتين إلا في حالة واحدة و هي إذا كانتا عينين في نحو: سأل ورأس [24] ص91.

كما يمتنع الإدغام في الألف لأنها حرف مد، ولو حركت لتغيرت عن أصلها، كما أنها ساكنة، و لا يلتقي ساكنان، يقول سيبويه: «الألف لا تدغم في الألف لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجرينا مجرى الدالين و التاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحو من الهمزة في هذه [فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين] [11] ص446.

إدغام الحرفين المتقاربين والمقصود به بذلك إدغام حرف في حرف آخر يقاربه في المخرج أو الصفة، كأن يبديل الحرف الأول في الثاني ثم يدغم فيه نحو: ادكر فهو مغير، و أصله المقدر في الوضع هو: ادكر على وزن "افتعل"، ثم أبدلت التاء دالا لأنها مهموسة و الذال مجهورة فهما متباعدان في المخرج و الصفة فنتج عن عدم تجانسهما ثقل في النطق فجاء بحرف الدال عدلا بينهما، و هي حرف وسطي تشترك مع الذال في صفة الجهر، و مع التاء في المخرج و هو طرف اللسان مع ما يقابله من أصول الثنايا العليا، و ذلك أنه يشترط في الإدغام ضرورة وجود علاقة

صوتية بين الحرفين المتجاورين ليتم التأثير و التأثير بينهما طلبا للخفة و تيسير النطق، فتصير الكلمة اذكر، ثم يجوز إبدال الذال دالا فتصير الكلمة اذكر ثم تدغم الدالان لأنها تماثلتا، والأولى منهما ساكنة والثانية متحركة، وهو ما يعرف بالمماثلة التامة في الصفة والمخرج فيصير الحرفان كحرف واحد مشدد يرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة، ويؤدي هذا التغيير إلى الاقتصاد في المجهود العضلي وتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة.

وقد تم العدول عن الأصل المقدر على مراحل وفق تسلسل منطقي انطلاقا من أصل الفرع إلى الفرع المستعمل.

كما يجوز إبدال الدال ذالا أي إبدال الحرف الثاني بلفظ الأول فتصير الكلمة حينئذ إذكر ثم ندغمها فنقول: إذكر.

و مثله اظلم لأن أصله المقدر في الوضع هو اظلم على وزن افتعل ثم أبدلت التاء طاء وذلك لتناسب الطاء وهو حرف مطبق فصارت الكلمة اظلم، و يجوز أن تبدل الطاء ظاء و ذلك بإدخال الحرف الثاني في الأول فنقول: اظلم بعد أن ندغمها، و علة التغيير الجاري في هذا المثال هي الثقل الناتج عن عدم التجانس بين الطاء وهي حرف مستعل مجهور و التاء و هي حرف مهموس، فنحنا الاستعمال إلى التغيير بإبدال التاء طاء لتناسب مع الطاء قبلها، ثم أبدلت الطاء ظاء وأدغمت في الطاء الأولى لتماثلها فصارت الكلمة اظلم .

كما يجوز إبدال الطاء -الحرف الأول- طاء و إدغامها في الطاء الثانية لقرابها منها وموافقها إياها في الاستعلاء والإطباق.

ومثل ذلك في المنفصل ما ذكره سيبويه في نحو: احفظالبا [11] ص364 إذ أدغمت الطاء في الطاء والأصل فيها: احفظ طالبا بفك الإدغام.

ويجوز في اذكر واطظلم البيان كما جاز في اقتتلوا فقد "أظهروا اقتتلوا مع تحرك التاءين، لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء افتعل " تاء" أبدا نحو: احتلم و اعتلم، كذلك قالوا " اذكر" فقلبوا التاء دالا للتقريب، و لم يدغموا، لأنه لا يلزم أن يكون قبل التاء دال نحو قولهم " استلم، و ابتسم "[24] ص311.

والمقصود من ذلك أن الإدغام وقع عرضا عن غير قصد، و قد أشرنا إلى مثل هذا سابقا - في نحو: اطررد إذ لو لم تصادف الطاء المبدلة عن تاء الافتعال طاء قبلها لما أدغمتا.

ومن أمثلته أيضا: ممن وعمن، وأصلهما هو: من من، عن من إذ أدغمت النون في الميم.

ويعلل سيبويه إدغام النون مع الميم بقوله: " و تدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون حتى تتبين، وإن كان المخرجان متباعدين إلا أنهما، اشتبها لخروجهما جميعا من الخياشيم" [11] ص452.

ومثل ذلك: قول بني تميم: محم يريدون معهم، محاولاء يريدون مع هؤلاء أي بقلب كل من الهاء و العين حاءين ثم إدغامهما، وجاء هذا التغيير نتيجة صعوبة النطق بهما وهما متجاورتان ومتقاربتان في المخرج.

و يمكننا تفسير التغيير الجاري في هذا المثال بأنه قد حصل تبعيد في حروف الكلمة، وسبب في ذلك الثقل الناتج عن اجتماع الهاء و العين و هما من مخرج واحد، متقاربين إذ يصعب النطق بهما و هما متجاورتان لأن كلا منهما مستثقل و اجتماعهما أثقل على النطق ، فنحا الاستعمال إلى إبدالهما حاءين و إدغامهما والغرض من ذلك تحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة، لتخف على اللسان و يسهل النطق بها.

كما صنف النحاة القدامى الإدغام إلى صنفين آخرين: صغير وكبير [67] ص247، فأما الصغير فيقصد به كون الحرف الأول ساكنا، والثاني متحركا في الأصل سواء أكان الحرفان المدغمان متماثلين أم متقاربين، إذ تجري عليه عملية تحويلية واحدة و هي إدغام الحرف الأول في الثاني فقط نحو: قط، فأصله هو: ققط إذ أدغمت الطاء الأولى الساكنة في الطاء الثانية المتحركة.

أما الكبير فيقصد به أن الحرفين المدغمين متحركان في الأصل مما يتطلب تسكين الحرف الأول، وهو الأصل في الإدغام، أو نقل حركته إلى الساكن قبله، ثم إدغامه في الثاني نحو: شد ويشد، فأصلهما المقدر في الوضع هو: شدد و يشدد.

فالدالان الأولى و الثانية في المثالين متحركتان و الأصل في الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكنا، والثاني متحركا، لذلك أسكنت الدال الأولى في المثال الأول، فصار التقدير شدد ثم أدغمت الدالان فصارت الكلمة: شد، كما نقلت ضمة الدال إلى الحرف الساكن قبلها، في المثال لثاني، فصارت يشدد، ثم أدغمت الدال الأولى في الثانية فصارت الكلمة: يشد وهو الفرع المستعمل.

وسمي هذا النوع من الإدغام كبيرا لكثرة التغيير فيه، إذ جرت على الأصل عمليتان تحويليتان الأولى إسكان الحرف، و الثانية إدغامه في الثاني.

كما يصنف النحاة الإدغام بالنظر إلى تأثير الحرفين المدغمين في بعضهما أي تأثير الحرف الأول في الثاني أو العكس إلى إدغام تقدمي و آخر رجعي [68] ص181، أو مماثلة تقدمية أو رجعية على حد تعبير المحدثين.

فأما الإدغام التقدمي فهو يقع في الكلام بأن يؤثر الحرف الأول في الثاني، ومن أمثله في صيغة افتعل قوانا: اصبر واطهر واذكر [24] ص328، فهي مغيرة في الاستعمال، وأصولها المقدر في الوضع تقضي أن تكون على: اصتبر واطتهر واطتم واذتكر على الترتيب، ثم أبدلت التاء طاء في الأمثلة الثلاثة الأولى ذلك أنها سبقت بحروف مطبقة وهي: الصاد و الطاء فصارت الكلمات: اصطبر و اظلم و اظطهر، ثم أدغمت الطاء في حرفي الصاد و الطاء قبلها على سبيل المماثلة التقدمية، فصارت هذه الكلمات: اصبر واطلم و اظهر و إن كان القياس هو إدغام الأول في الثاني.

مثله اذكر، فقد جرت على أصله المقدر في الوضع عمليتان تحويليتان الأولى إبدال التاء ذالا، و الثانية إدغام الدال في الذال أي فناء الصوت الثاني في الأول.

و أما الرجعي فهو يحصل بأن يؤثر الحرف الثاني في الأول أي بإدغام الحرف الأول من المثليين أو المتقاربين في الثاني، وهو لأصل في الإدغام، فتكون العملية بذلك رجعية إلى الوراء وذلك نحو قولنا: اذكر و أصله المقدر: اذتكر ثم أبدلت التاء ذالا لكونها مهموسة و الذال مجهورة، ثم أدغمت الذال في الدال على سبيل الإدغام الرجعي، ومثله إدان إذ أدغمت الدال الساكنة في الدال الثانية المبدلة عن تاء افتعل، و قد ذكرنا أن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الثاني.

ومما تقدم نصل إلى أن الإدغام هو طريق من طرق التخفيف يلجأ إليه المتكلم هروبا من النقل الموجود في النطق نتيجة التقاء مثليين أو متقاربين و الغرض من ذلك كله الاقتصاد في المجهود العضلي إذ ينطق الحرفان دفعة واحدة دون فاصل زمني بينهما أو حركة، وتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة أو الكلمتين، علما أن الأصل في هذه الحروف ألا تدغم ثم عرض لها عارض في الاستعمال فوق فيها الإدغام لتخفيفها ذلك لأنها وهي على الأصل، ولا إدغام فيها ثقيلة.

وبهذا نكون قد بينا أهم أوجه العدول عن الأصل في المستوى الصرفي من إبدال و إعلال وقلب مكاني و إدغام، --ولو بإيجاز-- كما بينا أن علة هذا التغيير الذي يلحق الأصل هي علة استئصال غالبا، فينحو المتكلم إلى التخفيف و الاقتصاد ما أمكن لتسهيل النطق.

2.3 أهم أوجه العدول عن الأصل في المستوى التركيبي.

أما وقد عرنا في المبحث السابق أهم أوجه العدول عن لأصل في مستوى الأصوات والصيغ فإننا سنركز دراستنا في هذا المبحث على أهم أوجه العدول عن الأصل في مستوى التراكيب و الجمل من حذف و زيادة و تديم و تأخير و استبدال في الموضع، وهي تغييرات تفرضها عوارض الاستعمال و قوانينه، و أهمها الاقتصاد في الجهد و أمن اللبس و هذا ما يؤكد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يقوله: " و أساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه" [31] ص 39.

1.2.3 الحذف:

ظاهرة لغوية شائعة في اللغات جميعا، و دراستها في اللغة العربية تعد من صميم بحثنا إذ ترتبط ارتباطا شديدا بمبدأ " الأصالة والفرعية" ذلك أن الأصل هو الذكر والإظهار لا الحذف والإضمار، وهذا ما يؤكد سببويه بقوله " هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، و أن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدروا أشباه ذلك" [11] ص 24.

بمعنى أن الحذف عارض من العوارض التي تفرضها قوانين الاستعمال في الكلام ذلك أن الأصل هو الذكر.

و قد نالت هذه الظاهرة اهتمام النحاة القدامى فبحثوا فيها بإسهاب ووجدوا أنه من الأسباب الداعية للحذف التخفيف الناتج عن ثقل اللفظ سواء أكان حرفا أم كلمة أم جملة.

إذ يرى ابن جني أنه: " قد حذف العرب الجملة و المفرد و الحرف و الحركة، و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [18] ص 360.

وقصده أن الحذف ما تجيزه اللغة شريطة أن لا يؤدي إلى التباس أو غموض في المعنى، وذلك بأن بدل على المحذوف دليل لفظي أو حالي يفهم من سياق الكلام، وهذا ما يذهب إليه إبراهيم مصطفى بقوله: " والعرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل و يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها و الأداة إذا لم تكن الحاجة ملحنة إليها" [57] ص 48، فإذا لم يؤمن اللبس ولم يفهم

المعنى المقصود وجب الإظهار، و للحذف أسباب عديدة نذكر منها كثرة الاستعمال إذ يعد الشيوخ وكثرة الاستعمال من أكثر الأسباب التي علل بها النحاة ظاهرة الحذف في اللفظ سواء أكان حرفاً أم كلمة أم جملة ذلك أن العرب كانوا ميالين - بطبعهم - إلى تغيير ما كثر استعماله تخفيفاً من الثقل الموجود في الكلام بحذف بعض أجزائه إذا كان اللبس مأموناً، و هذا ما يذهب إليه الدكتور طاهر سليمان حمودة إذ يرى " أن كثرة الاستعمال سبب هام و قوي في جنوح اللغة إلى الحذف، لأن فيه نوعاً من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم" [69] ص 40.

وقد ذكر لها النحاة أمثلة كثيرة، ومن ذلك تعليل حذف العامل في المنادى، جاء في قول سيبويه: «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصاروا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده" [11] ص 291.

فهو يعلل حذف العامل الأصلي و هو الفعل الناصب للمنادى عبد الله بكثرة الاستعمال، والأصل المقدر هو: يا أريد عبد الله أو يا أدعوا عبد الله، لكنهم تركوا استعماله في كلامهم، وصار حرف النداء [يا] بدلاً منه.

فعلة الحذف إذن -في هذا المثال- هي كثرة الاستعمال و كون يا بدلاً من اللفظ بالفعل.

ومن ذلك أيضاً قولهم مرحباً و أهلاً " و زعم الخليل رحمه الله حين مثله إنه بمنزلة رجل رأيته قد سدده سهمه فقلت: القرطاس أي أصبت القرطاس أي أنت عندي ممن سيصيبه.. و إنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت، مرحباً و أهلاً أي أدركت ذلك و أصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، و كأنه صار بدلاً من رحبت بلادك و أهلت، كما كان الحذر بدلاً من احذر" [11] ص 295.

وقد علل الخليل هذا الحذف بكثرة الاستعمال، و كون المصدر بدلاً من اللفظ بفعله.

ومثله قولنا: أهلاً و سهلاً والتقدير: حللت أهلاً ونزلت سهلاً، فهذا مما يميل إليه الناطقون في كلامهم طلباً للخفة، و هذا ما يؤكد السيوطي بقوله: "و إنما وجب إضمار العامل في المنادى، وفي التحذير لأن الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثرت استعماله، فألزمه الإضمار طلباً للخفة، و كثرة الاستعمال مظنة التخفيف" [14] ص 333.

ومن أمثلة ذلك تعليل النحاة لحذف ياء الإضافة في مثل: يا ابن أم إذ يقول سيبويه: "وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي، ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضا: يا ابن أم ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحد عشر أقبلا، وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم" [11] ص 214.

وقد علل سيبويه الحذف في نحو: "يا ابن أم" بطول الكلام إذ إشتمل على مضاف [ابن] ومضاف إليه [أم] ومضاف إليه [ياء] ثان، و لما طال الكلام وكان المضاف و المضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وكثر هذا في كلامهم، حذفت الياء تخفيفا.

فهذه الأمثلة على اختلافها تدلنا على أن العرب كانوا يغيرون ما كثر دورانه في كلامهم وشاع استعماله فيحذفون طلبا للخفة.

ومنه حذف خبر المبتدأ وجوبا بعد لولا و" ذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا، وكذا، والتقدير: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا و كذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام، كما حذف الكلام من "إملا"، زعم الخليل، رحمه الله، أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا و كذا إملا ولكنهم حذفوه لكثرتة في الكلام" [11] ص 129.

أو كقولنا: لولا العلم لساد الجهل إذ حذف الخير بعد لولا وجوبا، والتقدير: لولا العلم موجود لساد الجهل ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون مذكورا لا محذوفا.

وبهذا نجد النحاة القدامى يؤكدون في أكثر من موضع أن كثرة الاستعمال من أقوى الأسباب الداعية إلى التغيير في الكلام بالحذف، لكن ليس كل ما كثر استعماله يحذف، وذلك ما يوضحه ابن السراج بقوله: " فأصل لا أدر: لا أدري، وكان حق هذه الياء أن لا تحذف إلا لجزم، فحذفت لكثرة الاستعمال، و حق لم يك: لم يكن، وكان أصل الكلمة قبل الجزم "يكون" فلما دخلت عليها "لم" فجزمتها سكنت النون فالتقى ساكنان لأن الواو ساكنة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فوجب أن تقول: لم يكن فلما كثر استعمالها، و كانت النون قد تكون زائدة و إعرابا في بعض المواضع، شبهت هذه بها، وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع، و أما: لم أبل فحقه أن تقول: لم أبال، فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلا ما يؤثرونه من الحذف في بعض ما يكثر استعماله، و ليس هذا مما يقاس عليه" [17] ص 343.

نستخلص من كلامه أن الحذف قد يجري على قياس كما في حذف الفعل وجوبا في النداء و هو قياس اقتضاه الاستعمال لوجود قرينة دلة على المحذوف وهي ياء النداء و كما في "لم يكن" حذفت النون لكثرة الاستعمال، ولأن العرب شبهتها بما يحذف في بعض المواضع قياسا عليها، أما في لم أبل و أصلها لم أبال فإن الألف حذفت لغير شيء أوجب الحذف أي على غير قياس، فالحذف لا يجري دائما على قياس.

فهذه بعض الأمثلة من جملة ما ذكره النحاة من ألفاظ مختلفة حذف منها العرب لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم طلبا للخفة.

لقد رأينا فيما مضى أن الاستعمال ينحو الاقتصاد في الجهد العضلي ولذلك فإن المتكلم ينزع إلى الإيجاز والاختصار إذ طال العنصر اللغوي فيحذف بعضه تخففا من استطالته بشرط أن يكون اللبس مأمونا، ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة للحذف لعله طول الكلام " قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

لم يحذف النون للإضافة و لا ليعاقب الاسم النون، و لكن حذفوها كما حذفوها من اللذين واللذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر وقال الأخطل:

أبنى كليب إن عمى اللذا سلبا الملوك و فككنا الأغلالا

لأن معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم، وقال أشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القدم كل القوم يا أم خالد " [11] ص 186.

فالشاهد في هذه الأبيات الشعرية هو حذف النون من [الحافظو واللذا والذي] على الترتيب.

والتقدير هو: الحافظون وهو العامل في نصب المفعول به [عورة] في الشاهد الأول، واللذان في الثاني و الذين في الثالث، و علة حذف النون من هذه الأسماء الثلاثة هي طول الكلام ذلك أن [الحافظون مع مفعوله] و [اللذان و الذين من الأسماء الموصولة مع صلته] بمنزلة اسم واحد، فلما طالت هذه الأسماء بصلتها في الكلام حذفت النون منها طلبا للخفة وميلا للإيجاز والاختصار. و مثله

حذف صدر الصلة في مثل قولنا ما أنا بالذي" قائل لك سوء، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا"[11] ص108، وهو قول الخليل، والتقدير: ما أنا بالذي هو قائل لك سوء، وما أنا بالذي هو قائل لك قبيحا، ونحو: رأيت الذي قاتل أخاه، والتقدير: رأيت الذي هو قاتل أخاه.

وجاز الحذف في هذه الشواهد لطول الاسم وهو مكون من الموصول وصلته، فهما معا بمنزلة اسم واحد.

أمن اللبس بمعنى أنه لا يمكن حذف أي عنصر من عناصر الكلام سواء أكان حرفا أم كلمة أم جملة إن لم يكن اللبس مأمونا، فالخفة. كما رأينا سابقا.مطلب يسعى إليه الناطقون في كلامهم، فيغيرون فيه ويحذفون بعض أجزائه مادام هذا الحذف، أيا كان نوعه لا يؤدي إلى التباس المعنى في ذهن السامع، وذلك إذا كانت القرائن الدالة على المحذوف سواء أكانت لفظية أم حالية تغني عن ذكره، و إلا لم يقع الحذف ووجب الإظهار.

يقول السيوطي في ذلك: " اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف و استغنى عن لحاق نحوه إذا أمن فمن الأول الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة الداخلة عليها، ولذلك استغنى عن الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب"[14] ص335.

فاللبس محذور ولذلك أعرب الاسم والفعل المضارع، ولم يعرب غيره من أقسام الكلم لأن الاسم و الفعل المضارع تعتورهما معاني كثيرة فيدخل عليها الإعراب لتحديدتها و أمن اللبس.

و لذلك ترى النحاة يجيزون الحذف في بعض التعبير و يرفضونه في أخرى مراعاة لهذا الشرط، ومن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه إذ يقول:" وإنما تركوا الألف في من و متى و هل ونحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تدخلها على من إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل: أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي أمنا يوم القيامة"[11] ص99.

بمعنى أنهم حذفوا الهمزة حيث أمنوا الالتباس في نحو: من ومتى وهل لأنها تضمنت معنى الهمزة، وتقدير الكلام في مثل قولنا: متى السفر؟: أمتى السفر؟، إلا أن حرف الاستفهام-الهمزة- حذف لأن متى دالة عليه و متضمنة لمعناه.

ومثله عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالإناث كحائض و طالق و مرضع وكاعب و ناهد، وهي كثيرة جدا لأنها لاختصاصها بالمؤنث أمن اللبس فيها بالذكر فلم تحتج إلى فارق"، بمعنى أنه لا حذف إن لم يكن اللبس مأمونا.

فالحذف هو مظهر من مظاهر التخفيف، وطريق من طرقه هروبا من الثقل إن احتمل وجوده في الكلام، وسواء أتعلق الأمر بثقل الحروف أم الكلمات أم الجمل عند استطالتها ورأى النحاة القدامى أن أكثر الأسباب الداعية إلى الحذف إنما يكمن وراءها التخفيف ومن ذلك عبارات تتردد عندهم كقولهم "التماسا للخفة" [11] ص117، وهذا ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك [11] ص113، "والجنوح إلى المستخف و العدول عن المستقل" [18] ص161، " وهذا أخف عليهم" [11] ص129، وأسكنت هذه الحروف استخفافا" [11] ص151، وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا" [18] ص80.

فهذه العبارات على اختلافها تبين أن الخفة مطلب يسعى إليه الناطقون هروبا من لثقل لذلك كان العرب يتخففون ما وجدوا السبيل إلى ذلك" [57] ص48.

وقد أشار النحاة إلى بعض القضايا مما يرتبط بخفة الأصل و ثقل الفرع نذكر منها على سبيل التمثيل: "خفة الاسم وثقل الفعل" [11] ص20، والاسم أخف من الصفة [14] ص81، والمذكر أخف من المؤنث، والواحد أخف من المثني والجمع، والنكرة أخف من المعرفة" [11] ص22.

وأكثر الأصول الذكورة في العربية إنما تركت لثقلها و من أمثلة الحذف في هذه الأصول للتخفيف حذف الواو من مضارع الفعل الثلاثي إذا كان مثالا واويا في نحو يصل ويقف ويعد ويصف، وأصولها المقدره هي يوصل ويوعد على الترتيب وعلل النحاة ذلك بكرامة واستئثار وقوع الواو بين و كسرة" [36] ص249.

بمعنى أنه لما وقعت هذه الواو بين ياء مفتوحة و كسرة ظاهرة بعدها حذفت استخفافا من ثقل هذا البناء، ثم اطرده الحذف في سائر أفعال المضارعة و ذلك ما عبر عنه ابن جني بقوله: " ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة نحو: أعد وتعد ونعد للاستئثار بل لتساوي حروف المضارعة في حذف الفاء معها" [18] ص112.

ومن ذلك أيضا حذف الهمزة في نحو: أكرم و أصله المقدر في المضارع يؤكرم حملا على نظائره " لأن أصله أفعل فأكرم مثل «دحرج» ملحق به، وكان القياس أن يقول في مضارع أكرم

يؤكرم مثل يدحرج، فاستنقلوا ذلك لأنه كان يلزم منه أن يقول: أنا أكرم مثل أدحرج أوكرم، فحذفوا الهمزة استنقالاً لاجتماع الهمزتين ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة "[17] ص333.

بمعنى أنه تحذف همزة الفعل إذا كان على وزن "أفعل" من مضارعه وجوبا لثقل اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة نحو: أوكرم و القياس في هذا الوضع و حذفت هذه الهمزة، ثم قيس عليه غيره من سائر أفعال المضارعة، واسم الفاعل "مكرم"، و اسم المفعول "مكرم" طردا للباب.

ومثله حذف الحركة أو التسكين طلبا للخفة بقول سيبويه: "هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في: فخذ و فخذ، وفي كبد كبد، وفي عضد عضد، وفي الرجل: رجل" [11] ص113.

وقد أسكنت العين في الكلمات التالية استنقالاً للهمزة والكسرة فأسكنتا طلبا للخفة.

و قد يكون الحذف للضرورة الشعرية، ومن ذلك حذف التنوين في قول الشاعر [11] ص169:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

إذ حذف التنوين من [ذاكر] لالتقاء الساكنين للضرورة ذلك أن الأصل هو التحريك لا الحذف بدليل أن لفظ الجلالة [الله] منصوب، والتنوين في ذاكر وكان يكون في القياس بمنزلة الفاعل.

و جاء في قول سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج: قواطنا مكة من ورق الحمى يريد: الحمام.

و كما قال النجاشي:

فلمست آتية و لا أستطيعه ولا ك اسقني كان ماؤك ذا فضل

و قال الأعشي:

وأخو الغوان متى يشأ يصر منه ويعدن أعداء بعيد و داد [11] ص26.

ففي الشاهد الأول الحمى حذفت الميم والألف، والأصل هو الحمام، وفي البيت الثاني حذفت النون الساكنة في لآك ، والأصل فيها هو: لكن، وفي الثالث حذفت الياء الساكنة في آخر الغوان و الأصل فيها هو "الغواني".

ومثله حذف نون الوقاية في قول الشاعر [11] ص370:

كمنية جابر إذ قال لبيتي أصادفه و أفقد جل مالي

والشاهد فيه هو حذف نون الوقاية في لبيتي، والأصل هو لبيتي فهذا مما يضطر إليه الشاعر لإقامة الوزن فيحذف ما لا يحذف ولا يجوز ذلك للناثر، ونكتفي بهذه الأمثلة القليلة لأنها تغني عن أمثالها.

عرفنا فيما تقدم ذكره، أنه من الأسباب الداعية إلى الحذف التخفيف هروبا من ثقل اللفظ، وهو مما تجيزه اللغة بشرط أن لا يؤدي إلى التباس المعنى في ذهن السامع، و ذلك بأن يدل عليه دليل لفظي أو حالي يفهم من سياق الكلام و يغني عن ذكره و ذلك ما يوضحه ابن جني بقوله: " فقد حذفت العرب الجملة والمفرد و الحرف و الحركة و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا لكان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [18] ص360.

ويقصد بالدليل القرائن التي تصحب الكلام، والتي يصبح بواسطتها المحذوف في حكم الملفوظ به، أما "إذا لم توجد القرينة أو كانت غير كافية لتقدير المحذوف لم يجز الحذف لأن ذلك يؤدي إلى الوقوع في اللبس، ولذلك يمنع حذف الموصوف مع إبقاء صفته في مثل: مررت بطويل ذلك أن القرينة العقلية لا تكفي لمعرفة الموصوف" [69] ص141.

فنحن كثيرا ما نعلم في حديثنا اليومي إلى حذف عنصر أو أكثر من العناصر التي قد تتكرر في الكلام فلا يتبين المعنى المقصود منه إلا من خلال ما يصاحبه من قرائن تدل المخاطب على المراد منه سواء أكانت هذه القرائن لفظية أم معنوية.

ويراد بالقرينة الحالية القرينة غير اللفظية التي تفهم من سياق الحال، و الظروف المحيطة بالمتكلم مما له صلة بالكلام و التي تمكننا من معرفة العناصر التي حذفت في الكلام لفهم المعنى المقصود وقد ذكرها النحاة أمثلة كثيرة نذكر منها مايلي:

أن تكون "قد رأيت رجلا يسدد سهمًا قبل القرطاس فقلت: القرطاس و الله أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس و الله أي أصاب القرطاس" [11] ص257.

فالكلام واحد و تقديره مختلف بحسب سياق الحال، بمعنى أن رؤية الرجل وهو يسدد سهمه نحو القرطاس دللتنا على أنه سيصيب الهدف حاضرا أو مستقبلا فيكون الأصل المقدر: يصيب القرطاس، أما سماعنا لوقع السهم في القرطاس فدلتنا على أن الرجل قد أصاب الهدف، وأصله المقدر: أصاب القرطاس.

وبهذا نرى كيف اختلف التقدير والكلام واحد بمعونة القرينة الحالية، ومثله قولنا للمسافر: خير مقدم أي قدمت خير مقدم، وكذلك قولهم " لرجل مهو بسيف في يده زيدا أي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وقولك للقادم من حجة: مبرور مأجور أي أنت مبرور مأجور، ومبرورا مأجورا أي قدمت مبرورا مأجورا" [18] ص285..

فقد دللتنا القرينة الحالية و هي رؤية الحاج وهو عائد من الحج و ما هو عليه من حال بعد عودته منه على معرفة الأصل المقدر للكلام وهو أنت مبرور مأجور فالمضمر هو المبتدأ، و قد تضافرت مع هذه القرينة قرينة أخرى وهي الإعراب ذلك أن العلامة الإعرابية وهي الضمة أعانتنا على تقدير الأصل، فالجملة الأولى مبرور مأجور اسمية، أما الثانية مبرورا مأجورا فجملة فعلية وتقدير المحذوف: قدمت مبرورا مأجورا.

فهذه بعض الأمثلة عن الحذف مما يمكن فهم دلالاته اعتمادا على قرينة سياق الحال.

ومن ذلك أيضا حذف الفعل في نحو قولك " إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة و الله، ومن ذلك قوله عز وجل: بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا، أي تتبع ملة ابراهيم حنيفا كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: كونوا هودا أو نصارى" [11] ص257، فرؤية الرجل وهو يرتدي لباس الحاج وهو يتوجه إلى الكعبة دللتنا على أنه يريد مكة.

نلاحظ في هذه الأمثلة - على اختلافها- أن الظروف المحيطة بالخطاب أو المقام عموما قد ساعدنا في فهم المعنى المراد، وذلك بتقدير العناصر المحذوفة من الكلام.

لقد عرفنا أن الحذف لا يكون إلا بقرينة، وقد تكون هذه القرينة لفظية و ذلك بأن يكون في سياق الكلام ما يدل على العناصر المحذوفة، فلا يمكننا تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة، وهي تؤخذ من المقال و معناها أن يكون في سياق الكلام سابقا أو لاحقا ما يدل على العناصر المحذوفة و تتفرع عنها أنواع مختلفة كقرينة الإعراب و سبق الذكر و التفسير و البديل و غيرها مما سيأتي تفصيله.

ويعد الإعراب من أهم ما تتسم به اللغة العربية، وقد عمل النحاة على ضبط قوانينه عن طريق نظرية العامل فتحدثوا عن الإعراب بالحركات و الإعراب بالحرف، والإعراب المقدر والظاهر و المحل الإعرابي، إذ تكون العلامة الإعرابية في آخر الاسم المذكور سواء أكانت ضمة أم فتحة أم كسرة أو سكونا دليلا على وجود عامل قد عمل في هذا الاسم» فالتلازم بين العامل والمعمول الذي تظهر عليه علامة إعرابية معنية يسمح باستدلال كل واحد منهما على وجود الآخر إن لم يظهر إلى اللفظ، فالمتلازمان يكون وجود أحدهما دليلا على وجود الآخر "[10] ص230.

ومثل ذلك قولنا في الاختصاص نحن - العرب - أهل شجاعة وكرم إذ تدل علامة النصب وهي الفتحة في آخر كلمة العرب على وجود عامل نصب هذا الاسم، وهذا العامل محذوف وجوبا تقديره "أخص".

ومثله قولنا «نحن العرب - بنو الإقدام والإحجام - والحكم المعنوي الذي وقع على المبتدأ هو "البنوة" للإقدام و الإحجام، وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير وهم العرب أي صار خاصا بهم مقصورا عليهم، فالاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة في اصطلاحهم «المختص» أو المخصوص، لاختصاص المعني به، ولأنه يعرب مفعولا به لفعل واجب الحذف مع فاعله تقديره الشائع عندهم هو «أخص» [38] ص120.

فقد أعانتنا العلامة الإعرابية في آخر الاسم على تقدير المحذوف لفهم المعنى المراد ذلك أن الأصل المقدر لهذا الكلام هو: نحن - أخص العرب - بنو الإقدام و الإحجام.

فتكون بذلك كلمة العرب مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره "أخص"

ومثله قولنا: شكر عظيم فعلامة الضمة في آخر الكلمة دللتنا أن تقدير المحذوف هو شكري شكر عظيم في حديث طالب مع أستاذه مثلا فيكون المحذوف مبتدأ، أما إذا قلنا: «شكرا جزيلا فيدلنا النصب في المعمول [شكرا] على أن المحذوف هو أشكرك، فيكون تقدير هذا الكلام أشكرك شكرا،

ومثله قولنا للضيف: أهلا وسهلا والتقدير حللت أهلا و نزلت سهلا، أو كقولنا "صبرا" فيكون تقدير العامل المحذوف بالفعل [اصبر] فنقول اصبر صبيرا إذ دللتنا الفتحة على وجود عامل نصب هذا الاسم وهو الفعل.

أما إذا قلنا: صبر جميل فتصير الجملة اسمية أي بتقدير المبتدأ المحذوف في تقدير هذا الكلام : صبرك صبر جميل ،فيكون [صبر] خبرا للمبتدأ المحذوف وقد دل على هذا المحذوف الرفع في "صبر".

وعموما فإن القرينة الإعرابية واحدة من القرائن اللفظية، وقد تتضافر هذه القرينة مع قرئن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين السامع على فهم المعنى المراد.

قرينة ما سبق أو لحق من ذكر المحذوف وهي أن يتقدم اللفظ المحذوف لفظ مذكور لا حاجة لذكره إذا ما تكرر في الكلام إذ ينوب هذا الأخير مناب اللفظ المحذوف و يكون دليلا عليه وذلك كقولنا في جواب عن: من مات أبوه؟: زيد

والتقدير: زيد مات أبوه، فالخبر قد حذف في هذا المثال استغناء لأنه قد تم ذكره سابقا فلم نحتج لذكره مرة ثانية، أو لدلالة ما تقدم عليه.

ومثل ما حذف لعلم المخاطب به قوله عز و جل: (و الحافظين فروجهم، والحافظات والذاكرين الله كثيرا و الذاکرات)، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء و جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا وذلك قول قيس بن الخثيم:

نحن بما عندنا و أنت بما عندك راض و الرأي مختلف

و مثله الفرزدق:

إني ضمننت لمن أتاني ما جنى و أبي فكان و كنت غير غدور» [11] ص74.

فالشاهد في هذه الأمثلة السابقة هو الحذف بدليل لفظي، ففي الشاهد الأول حذف المفعول به للعاملين «الحافظات»، و«الذاكرات» استغناء عنه بما سبق ذكره أو لعلم المخاطب به والأصل المقدر هو: الحافظات فروجهن، و الذاکرات الله.

وفي الشاهد الثاني حذف الخبر "راضون"، واكتفى بالخبر الثاني راض فحذف الخبر ودل عليه بما جاء بعده.

وفي الثالث حذف الخبر "غير غور" لأنه استغنى عنه بذكره بعد المحذوف كنت غير غور، ولعلم المخاطب به، فلم يحتج عندئذ لذكره.

قد تكون القرينة اللفظية تفسيرية تعين على فهم المعنى المراد و تقدير المحذوف، ومثل ذلك ما نجده في باب الاشتغال من قرائن تأتي بعد المحذوف مفسرة له، و دالة عليه فيكتفي بذكرها ويستغنى عن المحذوف وجوبا نحو: "زيدا ضربته" و إنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيذا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبني على المضمر "[11] ص 81.

بمعنى أن العامل [الفعل] في نصب الاسم زيذا مضمر لأن التقدير هو: ضربت زيذا ضربته، فقد دل على الفعل المضمر الفعل المذكور بعده فاستغنى به عنه.

و مثله ما ذكره ابن يعيش إذ يقول: "و أما لو فإذا وقع بعدها الاسم و بعده الفعل فالاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر، وذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم كما كان الحال في إن كذلك و هذا محقق لها شبيها بأداة الشرط فحكمها في هذا الحكم حكم إذا الماء انشقت، و إن امرؤ هلك، قال تعالى: (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي)، فقوله أنتم فاعل فعل دل عليه تملكون هذا الظاهر، و التقدير: لو تملكون خزائن تملكون، و كان هذا الضمير متصلا فلما حذف الفعل صار فصل الضمير منه و أتى بالمنفصل الذي هو أنتم و أجرى مجرى الظاهر، ومن كلام حاتم [ذات سوار لطمنتي] على تقدير لو لطمنتي ذات سوار لطمنتي "[51] ص 11.

فالشاهد في ما ذكره ابن يعيش هو إضمار العامل في إذا السماء انشقت، ولو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي، ولو ذات سوار لطمنتي.

فقد أضمر العامل وجوبا في كل من [السماء وانتم و ذات]، على الترتيب، و التقدير هو: وإذا انشقت السماء انشقت، ولو تملكون خزائن تملكون، ولو لطمنتي ذات سوار لطمنتي.

فلما فسرت العوامل الظاهرة [انشقت، و تملكون، و لطمنتي] العوامل المضمره ودلت عليها، استغنى بها عن ذكرها.

وقد تتضافر هذه القرينة مع قرائن لفظية أو حالية تعين على فهم المعنى المراد، و تقدير المحذوف.

قرينة البدل ويقصد بها الدليل اللفظي الذي يحل محل الفعل الواجب حذفه حيث يكون عوضا عنه و يقيم مقامه، وقد أوجب هذا التعويض ذكر المحذوف ومثال ذلك أن يوجد في الكلام ما هو بدل من اللفظ بالفعل نحو حروف النداء فهي بدل من فعل تقديره: أَدْعُوْا أو أَنَادِي، وقد أضمر، لأن هذه الحروف قامت مقامه و نابت عنه و دلت عليه، و مثل ذلك " يا عبد الله، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم و صار يا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد و صارت يا بدلا منها لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده" [11] ص 275.

فحرف النداء أغنى عن ذكر العامل الأصلي الفعل [أريد]، ومثله قولنا: الحذر الحذر والنار النار إذ نابت كل من النار و الحذر عن العامل المحذوف [الزم ز احذر] لتثنيتهما.

ومثله المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، ومن ذلك " سقيا ورعيا و دفرا، ونحو قول ابن ميادة :

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي تجارية بهرا لهم بعدها بهرا

أي تبا، وقال:

ثم قالوا: تحبها قلت: بهرا عدد النجم و الحصى و التراب

إنما ينصب هذا و ما أشبهه إذ ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيا، و رعاك الله رعيا، و خيبك الله خيبة، وإنما " اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدل من احذر، و كذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله، و رعاك الله، ومن خيبك الله" [11] ص 311.

فهذه بعض الأمثلة التي يضمّر فيها الفعل وجوبا لأن هذه المصادر جعلت بدلا من اللفظ بالفعل و نابت عنه، فالأصل في قول الشاعر مثلا: " بهرا" بهرك الله بهرا، ومثله سقاك الله سقيا

وخبيك الله خيبة، وركاك الله رعياء، وغيرها، فقد أضمّر العامل الفعل لأن هذه المصادر حلت محله وقامت مقامه وكانت بدلا منه.

قرينة الموضع هي من القرائن اللفظية وقد اتخذ منها النحاة دليلا يتوصل به إلى معرفة المعنى المقصود من الكلام عند حذف أحد عناصر الجملة أو عند حذف الجملة كلها لأن هناك مواضع خاصة بالفعل وأخرى بالاسم، ومن ذلك الموضع الذي يلي حروف العرض والتخصيص فهو خاص بالفعل نحو: ألا فقيرا أكرمته و هلا عاجزا ساعدته، وتقدير الكلام في الجملتين هو: ألا أكرمت فقيرا أكرمته و هلا ساعدت عاجزا ساعدته على الترتيب، ومثله قولنا: لولا زيدا عاقبته وأصله المقدر هو : لولا عاقبت زيدا عاقبته.

ومرجع هذا كله إلى أن الموضع الذي يلي أدوات العرض والتخصيص لا يكون إلا للفعل، فهذه القرينة دللتنا على المحذوف و أعانتنا على تقديره.

ومنها: "أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كقولك: أزيد ضربته،" وما زيد رأيتَه " ، قال تعالى: (أبشرا منا واحدا نتبعه) وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة ناصبة بالفعل كأدوات الشرط و التخصيص كقولك " إن زيدا رأيتَه فأكرمه " ، و هلا زيدا أكرمتَه.

وكقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي [39] ص 212.

فالشاهد فيما ذكره ابن هشام هو إضمار الفعل في كل من [أزيدا ضربته، وما زيدا رأيتَه، وقوله تعالى: (أبشرا منا واحدا نتبعه) وإن زيدا رأيتَه فأكرمه و هلا زيدا أكرمتَه وإن منفسا أهلكته].

والقرينة الدالة على الفعل المحذوف هي قرينة الموضع ذلك أن الموضع الذي يلي هذه الحروف - إن وهلا- هو خاص بالأفعال، وعليه يكون تقدير هذه الجمل بذكر المحذوف كما يلي:

أضربت زيدا ضربته، و ما رأيت زيدا رأيتَه، و أنتبع بشرا منا... وإن رأيت زيدا رأيتَه، و هلا أكرمت زيدا أكرمتَه، و إن أهلكت منفسا أهلكته على الترتيب.

إذن: بما أن الموضع الذي يلي هذه الحروف هو خاص بالأفعال فكان دليلا لفظيا استدل به النحاة على الفعل المحذوف.

وهكذا نجد أن جملة القرائن اللفظية و الحالية التي سبق ذكرها هي الدليل الذي يتوصل به النحاة إلى فهم المعنى المراد و تقدير المحذوف.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه القرائن تعمل متضافرة فيما بينها لتعطينا التقديرات الصحيحة و المعاني الأصلية للكلام ذلك أنه لا يمكن لقريئة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه فكثيرا ما تتضافر قرينتان أو أكثر في الكلام لتعيننا على فهم المعنى المراد و تقدير المحذوف، و ذلك حتى يتضح المعنى و يؤمن اللبس .

فالحذف إذن مظهر من مظاهر التخفيف و طريق من طرقه يلجأ إليه الناطقون هروبا من الثقل الموجود في اللفظ سواء أكان حرفا أم كلمة أم جملة، شريطة أن يؤمن اللبس و ذلك بأن يكون في الكلام قريئة دالة على المحذوف سواء أكانت لفظية أم حالية.

فإن لم يتوفر هذا الشرط لم يقع الحذف ووجب الإظهار و الغاية من هذه الحذف الاقتصاد في المجهود العضلي، وهذا ما يوضحه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: " ونعني بالاقتصاد ها هنا ما كان يعنيه العرب قديما من كلمة الاستخفاف، وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعبارته في حالة الاستئناس و عدم الانقباض، فكلما كان المقام مقام أنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غني عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحا، وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويتها" [70] ص5.

فالحذف وجه من وجوه العدول عن الأصل إلى الفرع لعدة و هي وجود دليل مقالي أو حالي يغني عن ذكر المحذوف، وهو تحويل تفرضه عوارض الاستعمال و قوانينه وأخصها الاقتصاد في الجهد و أمن اللبس.

2.2.3 الزيادة.

هي وجه من وجوه العدول عن الأصل إلى الفرع في الكلام في المستوى التركيبي، وتعد من القضايا النحوية التي اهتم بدراستها النحاة القدامى، ولمقصود بالعناصر الزائدة. أن يكون دخولها كخروجها في الكلام من غير إحداث تغيير في المعنى الأصلي سوى توكيده وتقويته، فذكرها كعدمه بمعنى أنه يمكن الاستغناء عنها بإسقاطها من الكلام دون أن يخل المعنى الأصلي.

وقد عدها الدكتور محمود سليمان ياقوت قضية من قضايا التقدير النحوي [71] ص 277، التي أشار إليها النحاة، وهي غالبا ما تصيب الاسم والفعل والحرف والجملة وهذا دليل على شيوعها في العربية.

وللزيادة علاقة وطيدة بالإلغاء وذلك ما يوضحه ابن السراج بقوله: "اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبينا، {والجمل التي تأتي مؤكدة ملغاة أيضا، وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب} والتي تلغى تنقسم إلى أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة" [17] ص 257.

بمعنى أن الزيادة تغيير أو تحويل يلحق الأصل و ذلك بزيادة عنصر لغوي أو أكثر في الكلام لتوكيد المعنى، ولا يخل إسقاطه بالكلام.

جاء في الأشباه والنظائر أن: قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التأكيد، و التأكيد معنى صحيح" [14] ص 253.

وقد تكون هذه الزيادة اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة، و قد ذكر لها النحاة أمثلة مختلفة ومن ذلك قولنا: ليس محمد بكاذب والأصل المقدر لهذا الفرع هو ليس محمد كاذبا، فالباء في هذا المثال حرف جر زائد لم يفد معنى جديدا في الجملة بل زيد توكيدا للمعنى وتقوية له.

ونلاحظ أن الباء قد جرت الاسم "كاذب" لفظا لا محلا بدليل أنه بقي خيرا لليس .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الفرق الجوهرى بين الحذف و الزيادة في تقديرهما ذلك أن تقدير الزائد في الكلام يكون بإسقاطه وحذفه فالأصل هو التجرد من الزيادة، أما المحذوف فيكون تقديره بذكره ذلك أن الأصل في الكلام الإظهار.

والزائد عموما ما يمكن الاستغناء عنه فيكون دخوله كخروجه من غير إحداث تغيير في المعنى الأصلي للكلام سوى توكيده وتقويته.

ومن أمثلتها الباء، وتكون زائدة في خير ما الحجازية العاملة عمل ليس في مثل قولنا: ما أسئلة الامتحان بصعبة، ويقدر الكلام بحذفها كالاتي: ما أسئلة الامتحان صعبة.

ومن ذلك قوله تعالى: (وتلقوا بأيديكم إلى التهلكة) والمعنى لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، وتزاد مع حرف النفي كقولك: ما زيد بقائم، وليس عبد الله بخارج، وفي زيادتها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها دخلت لتوكيد النفي، وذلك أن الكلام يطول و ينسي أوله، فلا يعلم أكان في أوله أم لا، ف جاء بالباء لتكون إشعارا بأن أول الكلام نفي، وهذا قول عامة البصريين، والثاني إن الخبر لما بعد عن حرفي النفي جاءوا بالباء ليوصلوه بها إلى حرف النفي، و الثالث: أن النفي إنما يقع عن إيجاب فكان قولك: ما زيد بقائم جواب من قال: إن زيدا قائم، فإن قال: إن زيدا لقائم قلت أنت: ما زيد بقائم، فالباء بإزاء اللام و ما بإزاء إن" [72] ص38.

فالشاهد في هذه الأمثلة هو دخول الباء زائدة على كل من المفعول به "أيديكم" لأن أصل المعنى هو: لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، و دخولها على الخبرين "قائم" و "خارج"، ذلك أن الأصل فيها النصب فتقول في تقديرهما، ما زيد قائما، وليس عبد الله خارجا.

وقد تدخل الباء الزائدة على الفاعل كما في قوله تعالى: (كفى بالله شهيدا) و المعنى كفى الله، و لكن الباء دخلت للتوكيد" [72] ص37.

فقد دخلت الباء في هذا المثال على الفاعل الله، و إسقاطها لا يحدث تغييرا في المعنى الأصلي للجملة و إنما جاءت للتوكيد، و أصل الكلام: كفى الله شهيدا .

ومثله قوله « و كفى بالله نصيرا". لأن أصل المعنى هو كفى الله نصيرا.

ومن ذلك قي زيادة الباء قولنا: علمت بخبر وفاة صديقتي، فقد دخلت الباء في هذه الجملة على المفعول به خبر، و يقدر الكلام بإسقاطها على النحو التالي: علمت خبر وفاة صديقتي.

ومثل ذلك أيضا: بحسبك هذا، وليس زيد بجبان و ذلك ما يبينه سببويه بقوله : " لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى و لم يحتج إليها و كان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، و بحسبك هذا فلم تغير الباء معنى و جرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء لأن بحسبك هذا في موضع ابتداء" [11] ص68.

وقصده أن الباء زيدت في موضع المبتدأ بحسبك لأن المعنى الأصلي هو: حسبك هذا، و لا يتغير بإسقاط هذه الباء من الكلام، كما زيدت في خبر ليس "جبان" لأن أصل الكلام هو: ليس زيد جباناً.

ومن أمثلة الحروف التي تأتي زائدة الفاء في قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فجزعي

لابد أن تكون إحدى الفاءين زائدة، لأن إذا إنما تقتضي جوابا واحدا" [72] ص46. فحذف الفاء الزائدة لا يؤثر على المعنى شيئا.

ومن ذلك أيضا قولنا: ما رأيت كمثلك حسنا وخلفا، والمعنى هو ما رأيت مثلك حسنا وخلفا، فالكاف زائدة.

أو نحو ليس كمثلته شيء. فالكاف زائدة، والتقدير: ليس مثله شيء، ومثله زيادة [من] في النفي « نحو قولك ما جاءني من أحد، أو ما رأيت من أحد » قال الله تعالى: (مالكم من إله غيره)، « وفما أو جفتم عليه من خيل ولا ركاب » أي مالكم إله غيره، و فما أو جفتم عليه خيلا» [72] ص97.

فالشاهد في هذه الأمثلة هو زيادة [من] لأن دخولها كخروجها، ولا يختل معنى الكلام بإسقاطها، وأصلها المقدر هو: ما جاءني أحد، وما رأيت أحدا، ومالكم إله غيره، وفما أو جفتم عليه خيلا وقد ذكر النحاة أن الزيادة من لا تكون " إلا بعد نفي أو شبهه، و شبه النفي الاستفهام نحو: هل من خالق غير الله، و النهي لا يقيم من أحد، وأن يكون مجرورها نكرة " [49] ص137.

فقد دخلت "ما" في الشاهد الأول على المبتدأ خالق، وتقدير الكلام: هل خالق غير الله، وقد سبقت بحرف الاستفهام [هل] و هو شبيه بالنفي، في حين دخلت في المثال الثاني على الفاعل [أحد] لأن أصل الكلام هو: لا يقيم أحد، وقد سبقت بحرف النهي [لا] وهو شبيه بالنفي.

ومن أمثلة الحروف الزائدة: اللام نحو قوله إن كنتم للرؤيا تعبرون. ذلك أن الأصل هو: إن كنتم الرؤيا تعبرون، ونلاحظ في هذا المثال تقديم المفعول به [الرؤيا] على الفعل والفاعل، لذلك زيد حرف الجر لتقوية العامل لضعفه بالتأخير [49] ص138.

ذكر السيوطي أن «معنى هذه الحروف زوائد أنك لو حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد» [14] ص255.

ويقصد بذلك حروف الجر الزائدة وهي كما رأينا في الأمثلة السابقة من حروف المعاني وهذه الحروف لا تفيد معنى جديدا في الكلام بل تقوي المعنى القائم في الجملة، ويكون إعراب الاسم بعدها مجرورا لفظا لا محلا.

ومن أمثلة الحروف الزوائد أيضا: لا وتكون زائدة لتوكيد النفي، وهي عندهم ذلك الحرف الذي يكون دخوله كخروجه لا معنى لها إلا تأكيد النفي السابق المسلط على الجملة بواسطة حرف آخر، و أكثر ما تكون مصاحبة لواو العطف الواقع في حيز جملة منفية كقوله تعالى: (لا بارد ولا كريم)، (و لا تأخذه سنة ولا نوم) و ما « قام محمد و لا عمرو» و استعملت لا زائدة في القسم كثيرا على نحو ما نجده في قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة، و لا أقسم بالنفس اللوامة) [73] ص63.

ويكون تقدير الجمل - الفروع - المذكورة في هذا القول بإسقاط لا الزائدة دون أن يحدث ذلك خلا في المعنى الأصلي للكلام.

وقيل " فائدة الحروف الزوائد في كلام العرب إما معنوية و إما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية، و الباء في خبر ليس وما، و أما الفائدة اللفظية فهي تزين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهينا لاستقامة وزن الشعر أو حسن البديع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، و قد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداها عن الأخرى، وإنما سميت أيضا حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع" [14] ص255.

ومعنى ذلك أن هذه الحروف جيء بها لغرضين: لفظي ومعنوي، فأما اللفظي فهو تزيين اللفظ، كما زيدت طلبا للفصاحة، وإقامة الوزن إذ ربما يتعذر النظم بدون زيادة هذه الحروف، أما المعنوي فهو تأكيد المعنى الأصلي و تقويته.

وقد يكون الزائد اسما، و تظهر الزيادة في الأسماء في نحو [هو] إذا كان ضمير فصل في الكلام إذ لا موضع له من الإعراب، و ذلك ما يوضحه سيبويه بقوله: "واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك حسبت زيدا هو خير منك، وكان عبد الله هو الظريف" [11] ص390.

ف [هو] ضمير فصل في المثالين لا محل له من الإعراب و هو زائد دخوله كخروجه لأن أصل الكلام في المثال الأول حسبت زيدا خيرا منك، وكان عبد الله الظريف في الثاني، فإسقاطها من الكلام لا يحدث أي خلل في الجملتين.

وقد وقع ضمير الفصل [هو] بين مفعولي حسبت وهما "زيدا" و "خيرا" في الجملة الأولى، و بين اسم كان و خبرها في الجملة الثانية.

يقول ابن السراج "إنه لا موضع من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خير إن كان مبتدأ، أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبر" [17] ص 257. فهو زائد دخوله كخروجه في الجملة.

و يظهر الضمير هو زائد في مثل قولنا الله هو الرحيم، فالضمير هو في هذه الجملة وظف لغرض التوكيد، ويمكننا الاستغناء عنه دون حدوث خلل في المعنى الأصلي لأن دخوله كخروجه، والتقدير بإسقاطه من الكلام هو: الله رحيم وقد فصل الضمير هو في هذا المثال بين المبتدأ [الله] والخبر [رحيم].

ومن الأسماء مما قد يكون زائدا اسم الإشارة كما في قوله و لباس التقوى ذلك خير.

فذلك في الآية الكريمة زائدة لأن الأصل المقدر هو: و لباس التقوى خير، وإنما جيء بها تأكيد للمعنى و تقوية له.

وقد يكون الزائد فعلا: وذلك كزيادة كان علما أنها «ترد في العربية على ثلاثة أقسام ناقصة فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو: «كان ربك قديرا»، و تامة: فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو: «وإن كان ذو عسرة»، وزائدة: فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، و شرط زيادتها أمران أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كقولك: ما كان أحسن زيدا، أصله ما أحسن زيدا، فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد» [39] ص 151.

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ف [كان] في مثل قولنا ما كان أحسن زيدا زائدة ملغى عملها لا ترفع اسما ولا تنصب خبرا بل إن إسقاطها لا يغير المعنى الأصلي لأن أصل الكلام هو: ما أحسن زيدا.

ومثل ذلك في زيادة كان قولنا: ما كان أجمل ذكريات طفولتنا، لأن الأصل هو: ما أجمل ذكريات طفولتنا أي بإسقاطها من الكلام دون أن يختل المعنى الأصلي له.

وقد تزداد في مثل قولنا: مررت برجل كان قائم، و التقدير : مررت برجل قائم، ونلاحظ أن كان قد زيدت بين متلازمين الاسم [رجل] و صفته [قائم]

وقد يكون الزائد جملة كالجملة الاعتراضية التي تقع بين شيئين متلازمين وتقع هذه الجملة في مواضع كثيرة نذكر منها مايلي:

بين الفعل و نائب الفاعل في مثل قولنا: كرمت - أعتقد - فاطمة، أو بين القسم وجوابه في مثل : والله - وإنه لقسم عظيم - لأنتقم منك إنتقاما شديدا ، أو بين الموصوف و صفته نحو: أكرمت فقيرا - و الله - معدما .

أو نحو الشرط و جوابه مثل: إن تجتهد - أنا موقنة - تنجح

فهذه الجمل الاعتراضية على اختلافها وهي [أعتقد، و إنه لقسم عظيم، و والله، و أنا موقنة على الترتيب] زائدة في الكلام ، ويمكن إسقاطها منه دون أن يتأثر المعنى الأصلي، وإنما أفادت تقوية المعنى و توكيده

و يكون تقدير أصولها كما يلي: كرمت فاطمة، و والله لأنتقم منك انتقاما شديدا، و أكرمت فقيرا معدما، وإن تجتهد تنجح على الترتيب، فلم يخل حذفها بالمعنى الأصلي للكلام.

و من ذلك قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا، أولئك لهم جنات عدن) إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا [اعتراض]، ومنه قول الشاعر:

إني لأمنحك الصدود و إنني - قسما -إليك مع الصدود لأميل

قوله "قسما" اعتراض، و جملة هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون توكيدا للشيء أو لدفعه لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء و يؤكد" [17] ص260.

فالشاهد في الأمثلة المذكورة أعلاه هو زيادة بعض العناصر التي تكون جملة فرعية في الكلام لا شيء إلا لتأكيد المعنى، وذلك كجملة إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا في الآية الكريمة

فهي اعتراضية زائدة ذلك أن المعنى تام بدونها بحيث يمكن إسقاطها دون إحداث أي تغيير في أصل الكلام فيكون الأصل المقدر: إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات أولئك لهم جنات عدن»

و مثله زيادة [قسما] في البيت الشعري إذ يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بالمعنى الأصلي للبيت، فيكون تقدير الأصل بعد إسقاطه:

إني لأمنحك الصدود و أنني إليك مع الصدود لأميل

ومن أمثلة ما يكون زائدا في الكلام القسم في مثل قولنا: زيد - والله - مجتهد.

ف [والله] لا يعمل شيئا جاء معترضا بين متلازمين وهما المبتدأ زيد وخبره مجتهد تأكيدا للمعنى، وأصل الكلام هو: زيد مجتهد.

وقد يكون الزائد جملة أيضا في مثل قولنا زيد - ظننت - مجتهد ف [ظننت] عامل ملغى في هذا المثال لأنه تأخر عن معموله ذلك أن الأصل: ظننت زيدا مجتهدا لكن لما توسطت [ظننت]، لم تعمل شيئا فصارت زائدة إذ لا تؤثر على المعنى الأصلي للكلام إذا أسقطت منه.

ومثله إلغاء إذن في نحو قولنا أنا إذن آتيك و ذلك ما يوضحه سببويه بقوله: « اعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل و بين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل و الاسم في قولك: كأن أرى زيد ذاهبا، و كما تعمل في قولك: إني أرى ذاهب، فإذا لا تصل في ذا الموضوع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: أنا إذن آتيك فهي ها هنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاة [11] ص14.

بمعنى أنه لما وقعت إذن بين الضمير المنفصل [أنا] و الفعل [آتيك] كانت ملغاة غير عاملة إذ لم تنصب الفعل نذكرها كعدمه، و يمكن إسقاطها من الكلام فنقول: أنا آتيك دون أن يتغير المعنى الأصلي ذلك أن الأصل هو عدم الزيادة، و هي مشبهة في ذلك بأرى التي يلغى عملها هي الأخرى إذا وقعت بين شيئين يعتمد أحدهما على الآخر كالفعل الناقص كان ومعموليهما: اسمها وخبرها في مثل قولنا: كان أرى زيدا ذاهبا أي ينصب زيد، ولكن نقص شرط عملها - وهو أن يبتدأ بها في

الكلام فنقول: أرى زيدا ذاهبا، فكانت زائدة غير عاملة، ويمكن إسقاطها من هذه الجملة دون أن يتغير المعنى الأصلي فنقول كان زيد ذاهبا.

ومن ذلك أيضا قولنا: "والله إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على اليمين وإذن لغو" [11] ص14، بمعنى أن إذن زائدة في هذا المثال، ويمكن إسقاطها دون أن يخل المعنى، والأصل المقدر لهذا الفرع هو: والله لا أفعل.

لكن إذا ابتدئ بإذن عملت نحو: إذن و الله لا أفعل، و هذا ما يوضحه سيبويه بقوله: «وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوله، لأن اليمين هاهنا الغالبة، ألا ترى أنك تقول: إذا كانت إذن مبتدأة إذن و الله لا أفعل لأن الكلام على إذن والله لا يعمل شيئا" [11] ص15.

ومعنى ذلك أنه قد يلغى عمل العامل لعله فيصبح كالزائد دخوله كخروجه لا يغير أصل المعنى، وهذا ما يؤكد ابن السراج بقوله: "وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد" [17] ص259.

فالزيادة إذن وجه من أوجه العدول عن الأصل إلى الفرع و ذلك بزيادة بعض العناصر في الكلام، وهي غالبا ما تصيب الاسم والفعل والحرف والجملة فهي ظاهرة نحوية لا بد من الاعتراف بوجودها في التراكيب.

والزائد عموما ما يمكن الاستغناء عنه فيكون دخوله كخروجه لا يغير أصل المعنى ولكنه زيد لضرب من التأكيد، ويقدر الكلام بإسقاط الزائد ذلك أن الأصل هو عدم الزيادة.

وقد يكون العامل إذا الغي عمله كالزائد دخوله كخروجه في الجملة لكن ليس كل ما هو زائد يكون ملغى بالضرورة والعكس صحيح.

3.2.3 التقديم والتأخير.

هو وجه من وجوه العدول عن الأصل في مستوى التراكيب و الجمل إذ يتم فيه تغيير ترتيب عناصر الجملة أو هو تبادل في المواقع بمعنى أنه تحويل يطرأ على عنصر من عناصر الجملة ، و ذلك بوضعه في موضع لم يكن له في الأصل، وذلك كالمبتدأ في الجملة الاسمية فإن موضعه في بداية الجملة نقول مثلا: زيد ناجح، ولكن قد يطرأ عليه ما يوجب تغيير حكمه في التقديم والتأخير، فنحتاج عندئذ إلى تقدير الكلام برده إلى أصله نحو قولنا: مجنون أنت، و مريض والدي، فقد تقدم

الخبر في المثالين، وأصل الكلام هو: أنت مجنون ووالدي مريض على الترتيب، وذلك أنه إذا اجتمعت المعرفة مع النكرة كانت الأولى مبتدأ، والثانية خبراً، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة.

كما أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل ثانياً، والمفعول به ثالثاً نحو: ضرب زيد عمر، وهذه هي البنية الأساسية للكلام في الجملة الفعلية.

ولكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل في مثل قولنا: ضرب زيدا المعلم.

ولا نسمي ما حقه التقديم تقديماً، ولا ما حقه التأخير تأخيراً، وإنما حين نقدم ما لا حق له بالتقديم في الأصل، أو نؤخر ما لا حق له بالتأخير أيضاً، فنكون قد أحدثنا تغييراً في المواقع.

يقول ابن جني: "فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، و المفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن نعتقد في الفاعل و قد وقع مقدماً أن موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخر أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه" [18] ص394.

فالأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل، ويتأخر المفعول بعد الفعل، فلا نقول عن الفاعل أن رتبته التقديم إلا إذا وقع متأخراً في الجملة لأنه عدول عن الأصل، وكذلك المفعول به لا نقول عنه أن رتبته التأخير إلا إذا وقع مقدماً على الفاعل في الجملة نحو: ضربني زيد.

فقد تقدم المفعول به على الفاعل لأنه جاء ضميراً متصلاً [الباء] وأصله التأخير.

فالأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل و يليه الفاعل ثانياً، و المفعول به ثالثاً، و الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ و يليه الخبر، و هذه هي البنية الأساسية للكلام، "و لكن العربية لم تتقيد بهذا النظام الصارم، و إنما كانت لها حرية واسعة في التقديم و التأخير، و لا سيما الجملة الاسمية، و لا نجد هذا في اللغات الأوروبية" [74] ص39. ذلك أنها تتميز بخاصية الإعراب التي تفتقر إليها اللغات الأخرى فهي غير معربة، و الإعراب «ليس زينة في اللغة العربية، و لكنه وسيلة تعبيرية تحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة: فتقدم الفاعل، و تستعمل الفعل المساعد ثم تأتي بالفضلات، و لا يمكن أن يتقدم المفعول فيها على الفاعل إلا نادراً في لغة الشعر، أما العربية فنظام الجملة فيها مرن لا يلتزم حدوداً صارمة» [32] ص136.

فبالإعراب تتضح الدلالة ويبرز المقصود، ويدرك المعنى المراد، فهو الذي يدلنا على عناصر الجملة إذا حدث فيها تغيير بالتقديم والتأخير، ذلك أنه دال على معان نحوية وظيفية فالرفع للمسند والمسند إليه، والجر للإضافة، والنصب للفضلة في الجملة الفعلية كالحال والتمييز، ثم إن للمرفوعات أبوابها الخاصة، وللمنصوبات أبوابها الخاصة، وللمجرورات أبوابها الخاصة بها أيضا.

فالتقديم أو التأخير إذن هو تغيير في بنية الجملة الأصلية، وذلك بتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، وهو لون من ألوان سعة التصرف في اللغة العربية ولكنه غير مطلق، فقد حدد النحاة مواضع ورتبا محفوظة في الكلام لا يجوز معها التقديم والتأخير، وقد حصرها ابن السراج فيما يلي إذ يقول: « وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثناه، فالثلاثة عشر التي لا تجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه، وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب و رفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ومعنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز {وما عمل فيه معنى الفعل} وما بعد إلا، والحروف الاستثناء، لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل" [17] ص 222.

ويعرض ابن السراج في قوله هذا جملة من العناصر النحوية التي تحتفظ برتبتها ولا تقدم على ما قبلها وهي: الصلة إذ لا يجوز أن تتقدم على الموصول لأنها جزء منه أو كبعضه فهما معا بمنزلة اسم واحد نقول مثلا: الذي مات أبوه خالد، وجاء الذي مات أبوه، فلا يمكن في هذين المثالين أن يتقدم المعمول أبوه، فنقول: أبوه الذي مات خالد، أو جاء أبوه الذي مات إذ لا يستقيم المعنى ذلك أن أبوه جزء من الصلة، ونحن نعلم أن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد.

كما لا يجوز أن يتقدم شيء من الصلة على الموصول إذا كان الموصول حرفا نحو: أن تتقن عملك خير لك، إذ لا يجوز أن تقدم المعمول "عملك" فنقول: عملك أن تتقن خير لك.

كما لا يجوز أن تقدم "تتقن" على الموصول الحرفي "أن"

ومثل ذلك قولنا: أن تلد ناقتك ذكرا أحب إليك أم أنثى، فلا يجوز أن نقول: أذكرا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، وذلك ما يوضحه سيبويه بقوله: "وتقول: أن تلد ناقتك ذكرا أحب إليك أم أنثى لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أن فصار في صلته كقولك: الذي رأيت أبا زيد، ولا يجوز أن تبتدئ بالأخ قبل الذي و تعمل فيه رأيت {أخاه زيد} فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، وذلك أنك لو قلت: أخاه الذي رأيت زيد لم يجز، وأنت تريد الذي رأيت أخاه زيد" [11] ص 131.

ويعني سيبويه بذلك أنه لا يجوز أن يتقدم شيء من الصلة على الموصول سواء أكان حرفيا أم اسميا، بل يجب أن تحتفظ هذه العناصر النحوية بترتيبها في الكلام، فلم يجز أن نقول في مثل: أذكرا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى أي بتقديم المفعول به " ذكرا" ذلك أنه معمول منصوب لـ "تلد"، فهو جزء من الصلة، كما لا يجوز في مثل الذي رأيت أخاه زيد، أن يتقدم الموصول المنصوب "أخاه" فنقول أخاه الذي رأيت زيد، وذلك أن أخاه مفعول به للفعل " رأيت"، ولا يمكن لجزء الصلة أن يتقدم على الموصول، لأن الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد، وكما لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على موصول، فكذلك لا يجوز تقديم توابع الاسم عليه كالصفة و البدل وعطف البيان، يقول ابن جني مؤكدا ذلك: "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف ولا المبدل على المبدل منهن ولا عطف البيان على المعطوف عليه" [18] ص 385.

فمثلا لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف في مثل قولنا: مررت برجل كريم فلا نقول: مررت بكريم رجل بتقديم [كريم] ذلك أن الصفة مع الاسم بمنزلة اسم واحد.

وكما لا تتقدم الصفة على الموصوف لا يتقدم شيء منها على الموصوف أيضا عندما تكون الصفة جملة نحو قولنا: هذا رجل يشكر عمرا.

فلا يجوز أن نقول: هذا عمرا رجل يشكر، أي بتقديم الموصول "عمرا" لأنه كالجزء منه الصفة، و جملة "يشكر عمرا" واقعة صفة للرجل، «والصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل بها [17] ص 225.

كذلك لا يجوز تقديم مضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتصل به نقول مثلا: حان وقت أداء صلاة الفجر، أو هذه ساعة زيارة المرضى في المستشفى، فلا يجوز أن نقدم المضاف إليه في هذين المثالين على المضاف فلا نقول: حان أداء وقت صلاة الفجر، أو هذه زيارة ساعة المرضى في المستشفى، فلا يجوز هذا التقديم لأن الصفة و الموصوف بمنزلة اسم واحد.

ومن الكلمات التي يجب أن تحتفظ برتبتها في الكلام أيضا، و لا يجوز تقديمها أو تأخيرها الفاعل فلا يتقدم على فعله أبدا، فالأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل [العامل] ويتأخر الفاعل [المعمول المرفوع] نحو: نجح زيد، ف [نجح] فعل ماض و [زيد] فاعله مرفوع، ولا يجوز أن نقدم المعمول [زيد] فلا نقول: زيد نجح على اعتبار أنه فاعل مقدم، ومثله في عدم جواز التقديم والتأخير ما قام مقامه كنائب الفاعل فحكمه كحكم الفاعل نحو قولنا: ضرب عمر، فلا يجوز أن نقدم المعمول "زيد" فلا نقول: زيد ضرب و نحن نعتبره نائب فاعل مقدم.

ومما لا يجوز تقديمه أيضا ما عملت فيه الأفعال الجامدة كنعم و بئس نحو قولنا: بئس الخلق النفاق، و نعم الصديق الأمين، فلا يجوز أن نقدم المعمولين " الخلق " و "الصديق" فلا نقول: الخلق بئس النفاق، أو الصديق نعم الأمين .

ومثلها في عدم جواز التقديم العوامل الفرعية التي تعمل عمل الفعل كالصفات المشبهة باسم الفاعل نحو: هو حسن خلقا وعملا، فلا يجوز أن نقول: هو خلقا وعملا حسن، أي بتأخير الصفة المشبهة و تقديم ما عملت فيه.

ومن الأشياء التي لا يجوز معها التقديم و التأخير و يجب أن تحتفظ برتبتها في الكلام التمييز نحو قولنا: قرأت خمسين كتابا، فلا يجوز أن نقدم الفضلة كتابا فلا نقول: قرأت كتابا خمسين، أو كتابا قرأت خمسين فهذا رأي أغلب النحاة.

ومن ذلك مما لا يجوز تقديمه الحروف العاملة في الأسماء كحروف الجر إذ لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه نقول مثلا: زيد ناجح في الامتحان، فلا يجوز تقديم الاسم المجرور [الامتحان] على حرف الجر [في] كما لا يجوز الفصل بين حرف الجر و معموله نحو : زيد لم يخرج من اليوم الدار لأنه مريض لأن الجار و المجرور بمنزلة اسم واحد.

فقد فصل ظرف الزمان اليوم بين حرف الجر من ومجروره الدار، وذلك لا يجوز، فالأصل أن يلي حرف الجر مجروره فنقول: زيد لم يخرج من الدار اليوم لأنه مريض.

ومن ذلك أيضا الحروف المشبهة بالفعل في العمل كان وأخواتها التي تشبه فعلا تقدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيد المعلم، ومن ذلك قولنا: "إن زيدا منطلق، وإن عمرا مسافر، وإن زيدا أخوك، وكذلك أخواتها، وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان

الرفع و النصب حيث قلت: كان أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال" [11] ص 131.

يعرض لنا الخليل في قوله هذا علة عدم جواز تقديم خبر إن و أخواتها على اسمها وذلك أنها فروع، والفروع أحط رتبة من الأصول و أقل تصرفا منها، أما كان فيجوز تقديم خبرها على اسمها في مثل: كان أخاك زيد لأنها فعل، و لأن اسمها قد يضمرب فيها نقول مثلا: قد كان مسافرا إذ كان المخاطب يعلم عما نتحدث فلا نحتاج عندئذ إلى ذكر اسم كان ونضمربه والتقدير: كان زيد مسافرا، فإن تذكرنا أن المخاطب لا يعلم عما نتكلم أو يجهله، فنظهر اسم كان ليفهم مقصودنا فنقول في الجملة ذاتها: قد كان مسافرا زيد فنقدم الخبر و نؤخر الاسم المرفوع، ولا يصح هذا مع كأن و إن فلا يضمرب فيهما الاسم و لذلك لم يجرز تقديم خبريهما، وتأخير اسميهما فلا نقول مثلا: كأن مريض زيدا، ويجب أن تحتفظ عناصر هذه الجملة بترتيبها في الأصل وهو: كأن زيدا مريض أي عامل ومعمول منصوب [اسم كان] و معمول مرفوع [خبرها].

ومما لا يجوز تقديمه أيضا حروف الجزم، وهي من العوامل الداخلة على الفعل فلا نقول مثلا: لم خالد يجتهد ذلك أن الأصل أن يلي حروف الجزم الفعل الذي عملت فيه.

والأصل أن نقول: لم يجتهد خالد.

ومثل ذلك حروف الصدارة إذ لا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها في الكلام كأدوات الاستفهام نحو أنجح محمد؟ فلا يجوز في هذا المثال أن نقدم الخبر ناجح على الهمزة فلا نقول: ناجح أزيد، و ذلك أن أدوات الاستفهام تؤثر في الجملة المثبتة و تتحكم في معناها فإذا غير موضع حرف الاستفهام اختلف المعنى.

ومثله حرف الجزاء " إن " إذ لا يقدم شيء مما عمل فيه عليه نحو: إن تجتهد تنجح، فلا يجوز أن نقدم فعل الشرط "يجتهد" على عامله فلا نقول تجتهد إن تنجح لأن له الصدارة و يحدث معنى الشرط فيما بعده.

و مما لا يجيزه النحاة أيضا تقديم المضمرب على الظاهر في اللفظ و المعنى نحو: صاحبها في الدار ذلك أن المضمرب يعود على المظهر الذي قبله، لكن الهاء في المثال المذكور عادت على متأخر لفظا و رتبة، إلا ما كان على شريطة التفسير فيجوز فيه التقديم .

فهذه بعض الأمثلة البسيطة و المختصرة عن مواضع و رتب محفوظة في الكلام لا يجوز معها التقديم و التأخير، وذلك أنها جاءت وفق ما تقتضيه أصولها، لذلك فهي لا تحتاج إلى تقدير.

الأصل أن يحتفظ كل عنصر في الجملة برتبته لكن قد يحصل غير ذلك فالعرب كثيرا ما تعدل عن الأصل في الكلام بالتقديم و التأخير ذلك أن قوانين الاستعمال قد تؤدي إلى تقديم اللفظ أو تأخيره، و أصله غير ذلك، و العارض هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال غالبا.

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ و هو المسند إليه، و يتأخر الخبر و هو المسند في الرتبة نقول مثلا: محمد رسول الله، لكن قد يطرأ على بنية هذه الجملة تغيير يوجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في حالات معينة جوازا أو وجوبا.

ومن المواضع التي يجب أن يلتزم بالأصل فيها بأن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر هي [75] ص 130:

أن يكون المبتدأ اسما من أسماء الصدارة كأسماء الاستفهام والشرط و ما التعجبية نقول مثلا: من مجتهد ينجح، فمن اسم شرط مبني في محل رفع المبتدأ، وهو من أسماء الصدارة التي لا يجوز معها التأخير، ونحو: ما أروع الصداقة الحقيقية، فما التعجبية في محل رفع مبتدأ ولا يجوز أن تتأخر، ونحو قولنا: من مات أبوه؟، فـ [من] اسم استفهام وهو من أسماء الصدارة التي لا يجوز تأخيرها، فهذه من المواضع المحفوظة في الكلام.

كما يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر أي إجراء الكلام على أصله في الجملة الاسمية إذا كان كل من المبتدأ والخبر متساويين في التعريف و التنكير نحو: الله وكيلى، فلفظ الجلالة [الله] مسند إليه وهو مبتدأ، و[وكيلى] مسند وهو خبر إذ جرى الكلام فيها على الأصل لئلا يقع اللبس.

كما يتقدم المبتدأ وجوبا إذا كان مقصورا على الخبر نحو قولنا: إنما الحياة لعبة، فقد جرى الكلام على أصله في هذه الجملة، فـ [الحياة] مبتدأ مرفوع و [لعبة] خبر مرفوع، ولا يجوز التقديم و التأخير فلا نقول مثلا: إنما لعبة الحياة، أو كقولنا ما محمد إلا رسول فـ [محمد] مسند إليه مبتدأ و[رسول] مسند خبر وهو الأصل لكن قد جرى الكلام على غير أصله في الجملة الاسمية فيخرج إلى الاستعمال مغيرا وذلك بتقديم الخبر وتأخير الخبر وجوبا في المواضع الآتية:

فمثلا يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام نحو: متى الخلاص؟ و أين ضميرك؟ و كيف الحال؟ فالأصل في هذه الأسماء أن تتأخر لأنها أخبار، لكنها جرت على غير أصلها في الكلام لأنها من أسماء الصدارة.

كما يتقدم الخبر وجوبا إذا كان مقصورا على المبتدأ نحو: ما ناجح إلا المجتهد ف [ناجح] خبر مقدم مرفوع، و[المجتهد] مبتدأ مؤخر مرفوع، وقد تقدم الخبر على غير أصله مراعاة لمقتضى الحال لأننا أردنا قصر صفة النجاح على المجتهد، وحصرها فيه دون غيره، كما يجب تقديم الخبر إذا كان متعلقا بظرف أو جار و مجرور، والمبتدأ نكرة غير مختصة.

كقولنا: عندنا كتاب حفيظ، فقد تقدم الخبر في هذه الجملة: والأصل غير ذلك والتقدير: كتاب حفيظ موجود عندنا، أو كقولنا: في الصدق منجاة، فقد تأخر المبتدأ في هذه الجملة لأنه وقع نكرة لا مسوغ لها علما أن الأصل فيه أن يكون معرفة.

كما يجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على الخبر نحو: في الدار صاحبها، ولا يجوز أن نقول:صاحبها في الدار أي بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

وفي غير هذه المواضع يجوز تقديم الخير وتأخير المبتدأ نقول مثلا: زيد في المستشفى، ويجوز التقديم و التأخير فنقول: في المستشفى زيد، أو كقولنا: زيد ناجح، أو ناجح زيد إذ تجوز الحالتان.

والشيء نفسه بالنسبة للجملة الاسمية المنسوخة بفعل فالأصل أن يتقدم العامل [الناسخ] وكان و أخواتها ثم يليه المعمول الأول [اسم كان المرفوع]، ثم المعمول الثاني [خبرها المنصوب] نحو: كان الجو رائعا،ف [كان] فعل ماض ناقص و[الجو] اسمها مرفوع، و[رائعا] خبرها منصوب، لكن قد يعدل عن نظام هذه الجملة، فيتقدم ما حقه التأخير و يتأخر ما حقه التقديم.

أما الأصل في الجملة الفعلية فهو أن يتقدم الفعل و يليه الفاعل ثانيا، والمفعول به ثالثا إذا كان الفعل متعديا نحو ضرب زيد عمرا.

فالكلام في هذه الجملة جار على أصله لذلك نحتاج إلى تقدير، ولا يجوز أن يتأخر الفاعل عن فعله في مثل: قام زيد.

بتقديم الفاعل [زيد] و تأخير الفعل [قام]، وهذا لا يجوز فنقول: زيد قام ذلك أن "زيد ليس بفاعل، لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه بل مؤخرا عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر" [39] ص198.

فالنحاة إذن يستقبحون تقديم الفاعل على فعله و ذلك ما يذهب إليه سيبويه بقوله: «يحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود و قلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام: و قل ما يدوم وصال" [11] ص31.

فالشاهد في هذا البيت تقديم الفاعل [وصال] و تأخير الفعل العامل فيه [يدوم] فقد جرى الكلام على غير أصله و التقدير يدوم وصال، وهو قبيح فقد تقدم الفاعل على فعله للضرورة الشعرية- و الأصل أن لا يتقدم- و بهذا لم يعد فاعلا وهو في هذا الموضع.

فهذا من المواضع المحفوظة في الكلام، والتي لا يجوز معها التقديم و التأخير.

ومن المواضع التي يجري فيها الكلام على أصله بتقديم الفاعل على المفعول به وجوبا، عندما لا يؤمن اللبس نحو: ضرب موسى عيسى، فلا يجوز التقديم والتأخير ذلك أن الحركة الإعرابية، غير ظاهرة بل هي مقدرة لأنها من الأسماء المقصورة، فالكلام جار على أصله في هذه الجملة، ولا نحتاج إلى التقدير.

كما يتقدم الفاعل وجوبا إذا كان ضميرا متصلا نحو: أكرمت الفقير، فـ [أكرم] فعل عامل أصلي، و [الناء] ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل و [الفقير] مفعول به منصوب، أو إذا كان المفعول به محصورا نحو: ما أتقن علي إلا الرسم، فهذه المواضع محفوظة في الكلام، ولا يجوز معها التقديم و التأخير.

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل وجوبا في بعض المواضع وذلك إذا كان الفاعل محصورا نحو إنما هدى الناس القرآن الكريم، فالكلام في هذه الجملة جار على غير أصله، والتقدير هو: هدى القرآن الكريم الناس وهو غير مراد لأن المعنى هو حصر هداية الناس في القرآن الكريم.

كما يتأخر الفاعل وجوبا إذا كان مشتملا على ضمير يعود على المفعول كقولنا: ضرب التلميذ أستاذه، والتقدير: ضرب الأستاذ التلميذ، ولا يجوز أن نقول ضرب أستاذه التلميذ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

أو إذا كان الفاعل اسما ظاهرا و المفعول ضميرا متصلا نحو: خانتني الصديقة.

وقد تعدل العرب عن الأصل في الجملة الفعلية، وذلك بتقديم المفعول على الفعل والفاعل معا، نحو: زيدا ضرب المعلم، أو زيد ضربت.

يقول سيبويه "فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد لأنك تريد أن تعلمه وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرا، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل و كذلك هذا إذا كان تعمل فيه، و إن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، و ذلك قولك: زيدا ضربت، و الاهتمام و العناية هنا في التقديم و التأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيدا" [11] ص80.

فالشاهد فيه هو تقديم المفعول به زيدا على الفعل والفاعل ضربت ذلك أن التقدير هو ضربت زيدا، للعناية والاهتمام به، وذلك شائع في كلام العرب.

بمعنى أن العدول عن الأصل بالتقديم والتأخير تم بالانتقال من قياس اقتضاه القياس في أصل الوضع إلى قياس آخر اقتضته قوانين الاستعمال، وهي كثيرة ومنها مراعاة الكلام لمقتضى الحال كما هو مبين في هذه الأمثلة إذ دل تقديم المفعول على معنى اقتضاه الاستعمال وهو التخصيص.

وهناك مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على الفعل و الفاعل معا وذلك إذا كان من ألفاظ الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام نحو: من زرت؟ وكم الخبرية نحو: كم كتابا قرأت؟ فهذه الأسماء لا يجوز معها التقديم و التأخير و إذا أردنا تقديرهما قلنا زرت عليا، و قرأت مئة كتاب على الترتيب.

ومما هو جار على غير أصله معدولا عنه في الكلام المفعول به إذ يجوز أن يتقدم على الفاعل وأصله أن يتأخر يقول سيبويه في ذلك: "فإن قدمت المفعول به و أخرت الفاعل جرى اللفظ، كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيد عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه

مقدما، وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذين بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم و يعنيانهم" [11] ص34.

ويعني بهذا أن الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ثم الفاعل ثانيا والمفعول به ثالثا إلا أن العرب قد تعدل عن هذا الأصل فتقدم المفعول به على الفاعل، وذلك للعناية و الاهتمام به أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو قانون من قوانين الاستعمال قد يخالف أصل الوضع.

ومثل ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني إذ يقول: "إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، و لا يباليون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد و يكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله و لا يباليون من كان القتل منه، و لا يعينهم منه شيء فإذا قتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيد، و لا يقول قتل زيد الخارجي، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة" [76] ص52.

بمعنى أن التقديم والتأخير في الكلام هو من العوارض التي تعترض الأصول متابعة لقوانين الاستعمال و إن خالفت أصل الوضع، ومنها مراعاة الكلام لمقتضى الحال كما هو مبين في المثال إذ تقدم المفعول به [الخارجي] على الفاعل [زيد] فالناس يهتمهم مقتل الخارجي أكثر من اهتمامهم بمعرفة القاتل.

فهذه بعض المواضع التي يجري فيها الكلام على غير أصله بتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، فيخرج اللفظ إلى الاستعمال محولا مراعاة لمقتضى الحال غالبا.

4.2.3 الاستبدال في الموضع و الإجراء عليه:

الاستبدال في الموضع وجه من وجوه العدول عن الأصل في مستوى التراكيب و الجمل وهو يقوم على أساس من أسس نظرية العامل، وهو أن الأصل في المعمول أن يكون اسما معربا مفردا، ثم قد يعدل عنه في الكلام بأن يحل محله شيء آخر و يوضع موضعه [10] ص252 وذلك نحو الجملة التي لها محل من الإعراب فهي تحل محل الاسم المفرد المعرب، و تقع موقعه وتعرب إعرابه نقول مثلا: الشجرة ظلها وافر،- وهي جملة اسمية، ف[الشجرة] مبتدأ مرفوع، و[ظلها] مبتدأ ثان مرفوع، و[وافرة] خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية [ظلها وافر] في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهو المعمول الثاني.

فقد وقعت هذه الجملة في موقع المعمول الثاني وهو الخبر في الجملة الاسمية الأصلية، فهي محمولة على ما يناظرها مما جاء الخبر فيها اسما معربا مفردا نحو: زيد ناجح، ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون اسما معربا مفردا لا جملة.

أو كقولنا: جاءوا بيبكون، فجملة "يبكون" في هذا المثل في محل نصب حال، فقد حلت هذه الجملة محل المعمول الأصلي وهو الحال المفردة ذلك أن الأصل المقدر هو: جاءوا أباهم عشاء باكين، بمعنى أنه لو جاء هذا الكلام على أصله لكانت الحال اسما مفردا معربا نحو قولنا: جاء زيد ضاحكا.

ومن ذلك أيضا قولنا: أن تنتبهوا خير لكم، [أن تنتبهوا] مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ و "خير" خبره مرفوع، وتقدير هذا الكلام: انتباهكم خير لكم.

ومن هذا نتبين أن الأصل في المعمول أن يكون اسما معربا متمكنا أمكن نحو: زيد مريض لكن قد يعدل عنه في الكلام، و ذلك بأن يحل محله شيء آخر.

فالتحويل بالاستبدال في الموضع هو أن يحل الفرع في موضع أصله و يعرب إعرابه محلا و تقديرا، ومن وجوه العدول عن الأصل بالاستبدال في الموضع:

حرف الجر الزائد ومجروره قد علمنا فيما سبق أن معنى الحرف الزائد أن يكون دخوله كخروجه في الكلام لا يغير المعنى الأصلي وإسقاطه لا يخل بالكلام بل يؤتى به لتوكيد المعنى وتقويته نقول مثلا: ما رأيت من أحد.

ف[من] حرف جر زائد، وأحد مفعول به مجرور لفظا منصوب محلا ذلك أن الأصل المقدر هو: ما رأيت أحدا، فحرف الجر الزائد ومجروره في موضع مفعول به منصوب، والأصل فيه أن يكون اسما مفردا معربا، ومثله قولنا: ليس زيد بكاذب، فالباء حرف جر زائد، و[كاذب] خبر ليس مجرور لفظا منصوب محلا.

فالجاء الزائد ومجروره في موضع نصب لأن الأصل المقدر هو: ليس زيد كاذبا أي أن يكون الخبر اسما مفردا في أصل الوضع لا مجرورا

ويعلل سببويه هذا و نحوه بقوله: "لأن الباء دخلت على شيء، لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، و لم يحتج إليها، و كان نصباً، ألا ترى أنهم يقولون حسبك هذا، و بحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء لأن بحسبك في موضع ابتداء" [11] ص 67.

فهو يرى أن الباء حرف جر زائد دخوله كخروجه لا يغير المعنى الأصلي للكلام، وهو مع مجروره [بحسبك] في موضع رفع، و يكون إعرابها كما يلي: الباء: حرف جر زائد، وحسب مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

كما أن الأصل في الخبر وهو المعمول الثاني أن يكون اسماً مفرداً معرباً، و لكنه جاء في هذا المثال مبنياً [هذا] لأنه اسم إشارة بمعنى أنه قد حل الاسم المبني محل المعمول الأصلي، و يمكننا توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

المعمول الأول [المبتدأ] وما في موضعه	المعمول الثاني [الخبر] و ما في موضعه	ما
زيد [من أحد] [بحسبك] زيد	ناجح [في الدار] [هذا] [بكاذب]	ليس

← أصل

جدول رقم 19: جدول حملي [10] ص 263.

وقد جعلت الأشياء التي حلت محل المعمول الأصلي- سواء أكان مبتدأ أم خبر- بين قوسين فمثلاً حرف الجر الزائد و مجروره في المثالين الثاني و الثالث [من أحد] و [بحسبك] على الترتيب فرع حل محل المبتدأ ووقع موقعه علماً أن الأصل فيه أن يكون اسماً معرباً مفرداً، و قد جعلت المبتدأ في المثال الثالث [حسب] مع المضاف إليه [الكاف] لأنهما بمنزلة الاسم الواحد.

كما حل اسم الإشارة [هذا] محل المعمول الأصلي الخبر والأصل فيه أن يكون معرباً لا مبنياً، و تجدر الإشارة إلى أن الخبر في المثال الثاني مضمّر تقديره موجود عند النحاة، إلا أنني وضعت الجار و المجرور في الدار موضعه لأنهما متعلقتان به و متممان لمعناه.

كما حل [بكاذب] في المثال الرابع في موضع المعمول الثاني الأصلي وهو [كاذباً] وهو موضع نصب لأنه خبر ليس.

فالجمله في المثال الأول جاءت على الأصل، أما الجمل الأخرى فهي فروع محمولة عليها، ذلك أن العدول عن الأصل بالاستبدال في الموضع حاصل، إما في المبتدأ أو الخبر أو في كليهما.

ومثل ذلك قولك: "خشنت بصدرة، فالصدر في موضع نصب، وقد عملت الباء، ومثله: "قل كفى بالله شهيدا بيني و بينكم"، إنما هي كفى الله، و لكنك لما أدخلت الباء عملت، و الموضع موضع نصب، وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله" [11] ص 92. فالباء في المثالين حرف جر زائد، و إسقاطه لا يخل بالمعنى الأصلي للكلام، فقد وقع هذا الحرف مع مجروره موقع اسم مفرد معرب [صدره] وهو مفعول به منصوب ومثله [بالله] في الآية الكريمة، فالباء زائدة، ولفظ الجلالة [الله] مجرور لفظا مرفوع محلا لأنه فاعل، وأصله المقدر كفى الله شهيدا بيني وبينكم، و إنما زيدت الباء لتوكيد المعنى و تقويته.

ومن الأمثلة التي يكون فيها حرف الجر الزائد مع مجروره في موضع نصب قولك: "ما رأيت كمثلك، والمعنى ما رأيت مثلك، قال تعالى: (ليس كمثلته شيء، و هو السميع) والمعنى : ليس مثله شيء" [72] ص 48.

والأصل المقدر في المثال الأول: ما رأيت مثلك، ف[الكاف] حرف جر زائد، ومثل مفعول به مجرور لفظا منصوب محلا، ومثله الآية الكريمة فالكاف زائدة، ومثل خير ليس مجرور لفظا منصوب محلا، والأصل المقدر هو: ليس مثله شيء وقد تقدم خبر ليس في هذه الجملة على اسمها، ويمكننا توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

عامل	معمول أول	معمول ثان	ما
رأي	ت	[من أحد]	ما
كفى	[بالله]	شهيدا	
خشنت	ت	[بصدره]	ما
رأي	ت	[كمثلك]	

جدول رقم 20: جدول حملي

فحرف الجر و مجروره [من أحد] في المثال الأول في موضع المعمول الثاني الأصلي وهو [أحدا] وهو موضع نصب لأنه مفعول به، و [بالله] في المثال الثاني في موضع المعمول الأصلي وهو [الله] وهو موضع رفع لأنه فاعل، و [بصدره] و [كمثلته] في المثالين الأخيرين في موضع

المعمول الأصلي الثاني [صدره ومثلك] وهو موضع نصب وقد جعلت المضاف إليه [الهاء والكاف] مع المفعول به في خانة واحدة لأن المضاف و المضاف إليه بمنزلة اسم واحد.

حرف الجر غير الزائد ومجروره ومعنى ذلك أن يكون حرف الجر عاملا يؤدي وظيفة نحوية في الجملة كالربط، ولا يجوز إسقاطه ذلك أنه "متى أسقط لم يتصل الكلام ببعضه البعض" [17] ص63، نقول مثلا: ذهبت إلى زيد ومررت بخالد، فموضع [إلى زيد] في المثال الأول، وموضع [بخالد] في المثال الثاني نصب.

ويعلل ابن السراج : ذلك بقوله: "وإنما كان ذلك لأنك لو جعلت موضع مررت ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية لكان زيد منصوبا نحو: أتيت زيدا، ولو اسقطت الباء في قولك: مررت بزيد لم يجز، لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدى إلا بحرف الجر" [17] ص65.

أن موضع الجار والمجرور [بزيد] في قولنا مررت بزيد هو بمنزلة اسم مفرد منصوب وكان التقدير هو: مررت زيدا، وذلك بحمله قياسا على ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية إلى المفعول نحو: أتيت زيدا، فـ "زيد" مفعول به منصوب، ولا يجوز إسقاط الباء في الكلام فلا نقول: ذهبت زيدا، ومررت خالدا ذلك أن الفعلين [ذهب و مر] لازمان والأفعال اللازمة لا تتعدى إلا بحرف الجر.

وتقدير الأصل في هذا المثال هو تقدير افتراضي، و ليس مما يستعملن و لهذا فإن النحاة لا يقولون بزيد في نحو قولنا مررت بزيد في محل نصب في الإعراب، و إن كان تقديره كذلك، والدليل على ذلك أنه إذا عطف على موضع حرف الجر الزائد و مجروره "بزيد" باسم كان المعطوف من كلام العرب مستعملا مما سمع عنهم لأنه جرى على موضع نصب فنقول: مررت بزيد و خالدا، و ذلك ما يؤكد سببويه بقوله: « و لو قلت مررت بعمر و زيدا لكان عربيا... لأنه فعل و المجرور في موضع مفعول منصوب، و معناه أتيت و نحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى" [11] ص 182.

الاسم المبني الأصل في المعمول أن يكون اسما معربا، و لكن قد يحل محله اسم مبني وذلك كاسم الإشارة في مثل قولنا: جاء هذا فـ"ذا" اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل لأنه نظير قولنا: جاء زيد.

ومثله المنادى المفرد إذا كان اسم علم مفرد فهو مبني على الضم و موضعه النصب يقول سبويه في باب النداء: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع في موضع اسم منصوب» [11] ص94.

فالأصل في المنادى أن يكون منصوبا لأنه مفعول به لفعل متروك إظهاره تقديره: أدعو أو أنادي أو أريد نقول مثلا: يا عبد الله و أصله المقدر: يا أريد عبد الله لكنه غير مستعمل.

ويكون المنادى منصوبا لفظا إذا كان مضافا نحو قولنا يا رسول الله، أو شبيها بالمضاف نحو يا قارئ القرآن، أو نكرة غير مقصودة نحو: يا طالبا.

ويكون مبني على الضم في محل نصب إذا كان مفردا، اسم علم مفرد: نحو يا زيد فـ[زيد] منادى مبني على الضم في محل نصب، أو إذا كان نكرة مقصودة مثل: يا ممرضة

فـ[ممرضة] منادى مبني على الضم و موضعه نصب، و أصلهما المقدر هو: يا زيدا، ويا ممرضة.

ولا نقصد بكلامنا هذا أن هذه الأصول المتروكة الاستعمال قد استعملها العرب حينما من الزمن ثم تركتها وإنما المقصود أنها لو جاءت على ما يقتضيه القياس في أصل الوضع لكانت منصوبة لا مبنية، فهي مفترضة تقديرا لا استعمالا، ودليل ذلك أنه لا يجوز العطف على الموضع عند عطف المفرد على المفرد في النداء، فلا نقول: يا عمرو و زيدا.

ويعلل ابن السراج ذلك بقوله: "لو قلت يا زيد و عمرا لم يجز من قبل أن زيدا إنما بني لأنه منادى مخاطب باسمه، و الصلة التي أوجبت البناء في زيد هي التي أوجبت البناء في عمرو، وهما في ذلك سواء، ألا ترى أنهم يقولون: يا عبد الله و زيد فيضمون الثاني و الأول منصوب لهذه العلة، و لولا ذلك لما جاز" [17] ص68.

ومما يحل المعمول الأصلي من المبنيات الضمائر، سواء أكانت متصلة أم منفصلة نقول مثلا: نجحت فـ[نجح] عامل أصلي و[فعل ماض]، و[التاء] ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

أو نحو قولنا: ضربني زيد، فـ[الياء] ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم ومثله: قرأت كتابك، فـ[الكاف] ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه فقد وقعت هذه

الضمائر المتصلة وهي التاء والياء والكاف موقع الاسم المعرب في حالات الرفع والنصب والجر على الترتيب.

ويمكننا توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول الحملي التالي:

	المعمول الثاني [المفعول به]	المعمول الأول [الفاعل]	العامل الأصلي [الفعل]
جاء على الأصل	عمرا	زيد	ضربت
فروع معدولة عن الأصل	عبد الله	∅	"أنادي"
	زيد	∅	"أريد"
	هـ	ت	ضرب

جدول رقم 21: جدول حملي

جاء المثال الأول على ما يقتضيه أصله ف [ضرب] عامل أصلي - فعل ماض و [زيد] فاعل مرفوع، وهو المعمول الأول، وعمرا مفعول به وهو المعمول الثاني و الأمثلة الأخرى فروع محمولة عليه وعلى نظائره من المستعمل مما لم يغير، فمثلا المنادى عبد الله في المثال الثاني محمول على [عمرا] ذلك أنه منصوب بفعل مضمر تقديره "أنادي"، وقد جعلت علامة عدمية في موضع المعمول الأول للدلالة على الفاعل المحذوف، ونقول عند الإعراب: الفاعل ضمير مستتر في محل رفع فاعل، أما المثال الثالث فقد حدث فيه عدول عن الأصل باستبدال موضع المنادى المنصوب باسم مبني، فـ"زيد" منادى مبني على الضم في محل نصب، و أصله المقدر: يا زيدا لكنه غير مستعمل، كما حل الضمير المتصل تاء الفاعل في موضع الفاعل، فهو مبني في محل رفع، و[الهاء] في موضع المعمول الثاني، فهو مبني في محل نصب مفعول به ذلك أن الأصل في المعمول أن يكون اسما معربا لا مبنيا.

وأشير إلى أنني قد جعلت المضاف و المضاف إليه [عبد الله] معا في موضع المعمول الثاني لأنهما بمنزلة الاسم الواحد.

ومن الأسماء المبنية التي تحل محل المعمول الأصلي - وهو الاسم المفرد المعرب- اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا غير مضاف نحو قولنا: لا رجل في الدار، أو لا طالب راسب في

الامتحان ذلك أنه مبني في محل نصب، و الأصل فيه أن يكون منصوبا حملا على اسم إن ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
ضرب	زيدا	المعلم
إن	عمرا	ناجح
لا	طالب	راسب
لا	رجل	في الدار

في الامتحان
 فرع و أصل
 أصل
 فرع

جدول رقم 22: جدول حملي

فإن مع معموليها تشبه فعلا تقدم مفعوله على فاعله، ولا النافية للجنس فرع عنها في العمل إذ تنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، و اسمها في المثالين الثالث والرابع [رجل و طالب] مبني في موضع اسم منصوب متمكن أي منون والأصل المقدر هو: لا رجلا، ولا طالبا، وقد جعلت الجار والمجرور [في الدار] في المثال الرابع في خانة المعمول الثاني لأنه متعلق بالخبر و متمم لمعناه علما أن خبر لا النافية للجنس مضمر وتقديره عند النحاة موجود.

مابمنزلة الاسم المفرد ومثل ذلك الموصول الحرفي أن مع صلته فهما بمنزلة الاسم الواحد نحو قولنا: يعجبني أن تقوم، فموضع أن تقوم رفع لأن المعنى يعجبني قيامك، وكذلك إن قلت: كرهت أن تقوم، فموضع "أن تقوم نصب"، وعجبت من أن تقوم خفض فنقول على هذا: عجبت من أن يقوم زيد، وقعودك تريد من قيام زيد و قعودك" [17] ص 67.

فالموصول الحرفي أن مع صلته في هذه الأمثلة بمنزلة اسم واحد ف[أن تقوم] في موضع رفع في قوله: يعجبني أن تقوم ذلك أن أصله المقدر هو: يعجبني قيامك، وفي موضع نصب في المثال الثاني، وأصله المقدر هو: كرهت قيامك، وفي موضع جر في الثالث و تقديره: عجبت من قيام زيد ودليل ذلك أنه إذا عطفنا عليه اسما آخر كان مجرورا مثله نحو: عجبت من أن يقوم زيد و جلوسك.

ومن ذلك أن تصوموا خير لكم فـ [أن تصوموا] مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ، ذلك أن الأصل المقدر هو: صومكم خير لكم.

بمعنى أنه قد وقع المصدر المؤول موقع المعمول الأصلي- وهو المبتدأ في الجملة الاسمية- و مما ذكره سيبويه بهذا الشأن قوله: « ونقول: أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، فكأنه قال:

أذكر نتاجها أحب إليك أم أنثى، فإن تلد اسم، و تلد يتم الاسم كما يتم الذي بالفعل، فلا عمل له [هنا]، كما ليس يكون لصلة الذي عمل" [11] ص 131.

فقد حل الموصول الحرفي مع صلته في هذا المثال [أن تلد] محل اسم مفرد معرب يقدره سيبويه بالمصدر [نتاجها] وهو المعمول الأصلي.

ومن ذلك أيضا قوله: «أزيد أن يضربه عمرو أمثل أم بشر، كأنه قال: أزيد ضرب عمرو إياه أمثل أم بشر فالمصدر مبتدأ، وأمثل مبني عليه" [11] ص 131.

ف"أن يضربه" في محل رفع المبتدأ ذلك أن أصله المقدر هو: ضرب عمرو بمعنى أنه قد حل الموصول الحرفي مع صلته محل المعمول الأصلي وهو موضع رفع ذلك أنه وقع مبتدأ في هذه الجملة، والأصل في المعمول- كما قلنا سابقا- أن يكون اسما مفردا معربا لا ما يؤول بمصدر.

ومثل ذلك قولك: "اضرب أي من رأيت أفضل، فمن كمل اسما برأيت فصار بمنزلة القوم، فكأنك قلت: أي القوم أفضل، وأيهم أفضل، وكذلك أي الذين رأيت في الدار أفضل، لأن رأيت من صلة الذين، وفيهما متصلة برأيت، لأنك ذكرت موضع الرؤية، فكأنك قلت أيضا: أي القوم أفضل، لأن فيها لم تغير الكلام عن حاله" [11] ص 404.

الاسم الموصول مع صلته بمنزلة الاسم الواحد يقعان موقعه، ولكن النحاة يجعلون الاسم الموصول وحده له محل من الإعراب، أما صلته فلا محل لها من الإعراب، بل هي متممة للموصول وهما معا بمنزلة الاسم الواحد، و مثل ذلك الموصول الاسمي [من] في نحو قولنا: أي من رأيت أفضل، فهو مبني في محل جر مضاف إليه، و لا يتم معناه إلا بصلته، وهي الجملة الفعلية "رأيت" بمعنى أن الموصول الاسمي مع صلته [من رأيت] بمنزلة الاسم الواحد، و الدليل على ذلك أنه يمكننا أن نستبدلها بكلمة [القوم] و هو اسم مفرد فنقول: أي القوم أفضل فتكون [القوم] مضاف إليه مجرور.

لا النافية للجنس مع اسمها فمما له موضع غير موضعه الأصلي لا النافية للجنس مع اسمها في مثل قولنا: لا رجل في الدار، وهي من الحروف العاملة عمل إن تنصب اسمها و ترفع خبرها المبني، ويختص عملها بالنكرات كما يبنى اسمها على الفتح إذا كان غير مضاف.

يقول سيبويه في ذلك: "لا تعمل فيما بعدها فتتنصبه بغير تنوين، و نصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت و ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء" [11] ص 274.

يرى سيبويه أن لا النافية للجنس فرع عن إن في عملها النصب ذلك أنها أقل تصرفا منها فهي لا تعمل إلا في نكرة، وهي مع اسمها المفرد المعرب، "لا رجل" بمنزلة قولنا خمسة عشر ذلك أنهما بمنزلة اسم واحد، وهي بمنزلة قولنا: زيد راسب في الامتحان، في البنية اللفظية لا في المعنى. ومثله قولنا: هل من احد في الدار، ف[من أحد] في موضع رفع على أساس أنه مبتدأ.

يقول سيبويه: «واعلم أن لا و ما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما من رجل، وما من شيء والذي يبني عليه في زمان أو في مكان ولكنك تضمه، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان، والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك" [11] ص 275.

ومعنى ذلك أن لا النافية للجنس مع اسمها في مثل قولنا: لا رجل أفضل منك بمنزلة الاسم المفرد وهو المبتدأ في التقدير كأن نقول: زيد أفضل منك.

ومع ذلك لا يقول النحاة في التحليل الإعرابي لجملة: لا رجل أفضل منك إن لا رجل في محل رفع مبتدأ و إنما هذا موضع المبتدأ في الاعتبار والتقدير لا في التحليل الإعرابي لأن هذا الموضع لا يمكن استبداله باسم مفرد في الاستعمال، وإنما يمكن إجراء اسم على هذا الموضع ورفع عطفًا على موضعه كأن نقول: لا رجل أفضل منك ولا امرأة، فترفع امرأة عطفًا على موضع [لا رجل] لأنه موضع رفع في أصل الوضع.

ومما هو أيضا بمنزلة لا رجل في حلولهما محل المبتدأ قوله: ما من رجل و هل من رجل فموضعها رفع أيضا، و الجدول التالي يبين ذلك:

المعمول الأصلي [المبتدأ] أو ما في موضعه	المعمول الثاني [الخبر]
--	------------------------

منك منك	أفضل	زيد
	أفضل	[لا رجل]
	[في الدار]	[من رجل] ما
	[في الدار]	[من رجل] هل

جدول رقم 23: جدول حملي [10] ص 263.

وقد جعلت ما في موضع المبتدأ، الاسم المفرد المعرب بين قوسين في الجدول وهي [لا رجل ومن رجل] ذلك أن موضعها رفع، وهي بمنزلة المبتدأ [زيد] قياسا فهي فروع معدولة عن أصولها في الاستعمال، كما جعلت الجار والمجرور في المثالين الثالث والرابع في خانة المعمول الثاني لأنهما متعلقتان بخبر محذوف تقديره "موجود" كما تركت الجار والمجرور "منك" في المثال الأول خارج الجدول لأنني حملت ما تناظر من العناصر بعضها على بعض في هذه الجمل.

ومما يدانا على أن لا النافية للجنس مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد أنه لا يجوز الفصل بينهما فلا نقول: لا في الدار رجل، و لا لك مال إذ تزول على بناء الاسم و يصير معربا مرفوعا، فالجار والمجرور قد تم بناءه" [17] ص 67.

ونشير إلى أن النحاة لا يقولون عند الإعراب لا وما عملت فيه في نحو قولنا: [لا رجل] في موضع رفع، لكنه تقدير اعتباري في القياس في أصل الوضع وإن كان غير مستعمل إذ لا يمكن استبدال لا النافية للجنس واسمها المبني باسم مفرد في الاستعمال.

وقد تقع الجملة موقع الاسم المفرد و تحل محله في الكلام وتعرب إعرابه فتكون في موضع رفع أو نصب أو جر، ومن أمثلة ذلك قولنا: «زيد أخلاقه عالية، وهي جملة اسمية ف [زيد] مبتدأ مرفوع و[أخلاق] مبتدأ ثان مرفوع و[عالية] خبر المبتدأ الثاني مرفوع.

والجملة الاسمية [أخلاقه عالية] في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وبمعنى أن جملة [أخلاقه عالية] قد وقعت في موضع المعمول الثاني الأصلي، -الاسم المفرد المعرب-، وهو الخبر في هذه الجملة، ودليل ذلك أنه لو جعلنا موضعها اسما مفردا نحو[ناجح] فنقول: زيد ناجح لاستقام الكلام علما أن الأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا معربا لا جملة، وقد يكون الخبر جملة فعلية، ويقول سيبويه في ذلك: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني على الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به فإنما قلت: عبد الله فنسبته له ثم بنت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء" [11] ص 81.

فقد حلت الجملة الفعلية ضربته في موضع الخبر، والأصل فيه أن يكون اسما مفردا نظير منطلق في مثل قولنا: عبد الله والجدول التالي يوضح ذلك:

	المعمول الأول [المبتدأ]	المعمول الثاني [الخبر] أو ما في موضعه
← جاء على الأصل	زيد	ناجح
} فروع مغيرة	زيد	أخلاقه عالية
	زيد	ضربته

جدول رقم 24: جدول حملي

جاءت الجملة الأولى على الأصل ف[زيد] مبتدأ و ناجح خبر، أما الجملتان الثانية والثالثة فحدث فيهما عدول عن الأصل باستبدال موضع الخبر، الاسم المفرد المعرب بجملة اسمية وأخرى فعلية على الترتيب فهما في موضع رفع خبر.

وقد يكون موضع الجملة نصبا ومثل ذلك قولنا: عاد المجاهدون من المعركة وهم منتصرون، فجملة[وهم منتصرون] في هذا المثال في محل نصب حال، فقد حلت محل اسم مفرد منصوب ذلك أن الأصل المقدر هو: عاد المجاهدون من المعركة منتصرين، بمعنى أنه لو جاء هذا الكلام على ما يقتضيه أصله في الوضع لكانت الحال اسما مفردا نظير قولنا: ذهب زيد مسرعا.

ومثل ذلك الجملة الواقعة خبرا لكان، فموضعها نصب نحو كان زيد يقوم بعمله على أكمل وجه، والأصل فيه أن يكون اسما مفردا لا جملة نظير قائما في نحو قولنا: كان زيد قائما.

ومن أمثلة الأصول المقدره المتروكة الاستعمال مما انتهى إليه القياس في المستوى التركيبي و التي عدلت عنها العرب بالاستبدال في الموضع خبر كاد، فالأصل فيه أن يكون اسما مفردا معربا، لكنه يأتي في الاستعمال جملة دائما على غير أصله نحو: كاد زيد يسقط.

فالجملة الفعلية [يسقط] في محل نصب خبر كاد بمعنى أنها قد وقعت موقع الاسم المنصوب "ساقطا" أي الخبر، والأصل فيه أن يكون مفردا لا جملة بحمله قياسا على خبر كان، فيكون تقديره: كاد زيد ساقطا.

وعليه فإن مخالفة هذا الاسم جعلت النحاة يقدرونه و ذلك بحمله على نظائره مما لم يلحقه تغيير في الاستعمال نحو خبر كان وأخواتها مثل قولنا: ليس زيد ظالما فنأتي بالخبر مفردا وهو الأصل، و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

العامل	المعمول الأول [المبتدأ] أو ما في موضعه	المعمول الثاني [الخبر] أو ما في موضعه
∅	زيد	ناجح
كان	زيد	قائما
كاد	زيد	يسقط

← أصل

جدول رقم 25: جدول حملي.

قد جعلت علامة عدمية في موضع العامل في المثال الأول وهو خانة فارغة بمنزلة العوامل اللفظية الناسخة ويعرف بـ " عامل الابتداء "

كما يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن خبر كاد معدول عن أصله في الاستعمال لأنه جاء جملة [يسقط] والأصل فيه أن يكون اسما مفردا حملا على نظائره المستعملة كخبر كان فأصله المقدر هو ساقطا، والدليل على أنه يكون اسما معربا مفردا في الأصل هو خروجه إلى الاستعمال في كلام العرب كقول الشاعر " [18] ص 391:

فأبت إلى فهم و ما كدت أنبا وكم مثلها فارقتها و هي تصفر

فقد جاء خبر كاد على أصله في الاستعمال اسما مفردا معربا وهو أنبا إلا أن ذلك لا يجوز في غير الضرورة الشعرية ذلك أن جملة "يسقط" في موضع الاسم المفرد -خبر كاد المنصوب - في أصل الوضع لا في الاستعمال.

وقد يكون موضع الجملة جرا و ذلك نحو الجملة الواقعة نعتا في مثل قولنا: مررت بفقير حالته مزرية.

فالجملة الاسمية من المبتدأ و الخبر حالته مزرية في محل جر صفة الفقير.

فقد وقعت هذه الجملة في موضع الاسم المعرب المفرد وهو النعت في هذا المثال، و دليل ذلك أنه لو جعلنا موضعه اسما مفردا نحو معدم فنقول مثلا: مررت بفقير معدم لاستقام الكلام، فالمفرد أصل و الجملة فرع عليه.

ويمكننا تلخيص ما سبق تقديمه من حديث عن الاستبدال في الموضوع في الجدول التالي:

الأشياء التي تحل محل المعمول الأصلي	الفرع المستعمل	الأصل المقدر	التغيير الحاصل
حرف الجر الزائد ومجروره	ما رأيت من أحد	ما رأيت أحدا	حل [من أحد] موضع مفعول به منصوب
	ليس زيد بكاذب	ليس زيدا كاذبا	وقع [بكاذب] في موضع خبر ليس منصوب
	بحسبك هذا	حسبك هذا	وقع [بحسبك] في موضع مبتدأ مرفوع
	قال تعالى: كفى بالله شهيدا	كفى الله شهيدا	وقع [بالله] في موضع فاعل مرفوع
حرف الجر غير الزائد ومجرور	مررت بزيد	مررت زيدا وهو نظير قولنا: أتيت زيدا	تعدى الفعل بحرف الجر [بزيد] في موضع مفعول به منصوب في التقدير لا في الاستعمال
الاسم المبني	جاء هذا	جاء زيد	فاسم الإشارة [هذا] مبني في محل جر مضاف إليه
	يا زيد	يا زيدا	ف[زيد] منادى مبني على الضم في محل نصب
	قرأت كتابك	قرأت كتاب زيد	ف[الهاء] ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه
اسم لا النافية للجنس	لا طالب راسب في الامتحان	لا طالبا راسب في الامتحان	فاسم لا النافية للجنس [طالب] مبني على الفتح في محل نصب
المصدر المؤول	كرهت أن تقوم	كرهت قيامك	ف[أن تقوم] في محل نصب مفعول به
	قال تعالى: أن تصوموا خيرا لكم	صومكم خيرا لكم	ف[أن تصوموا] مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ
ما بمنزلة الاسم الواحد	اضرب أي من رأيت أفضل	اضرب أي القوم أفضل	فالاسم الموصول [من] مع صلته في موضع مضاف إليه وهو اسم مفرد
لا النافية للجنس و اسمها	لا رجل أفضل منك	زيد أفضل منك	ف[لا رجل] في موضع مبتدأ مرفوع وبمنزلة في التقدير لا في الاستعمال
الجملة	زيد ضربته	زيد مضروب	فالجملة الفعلية [ضربته] في محل رفع خبر
	كاد زيد يسقط	كاد زيد ساقطا	فالجملة الفعلية [تسقط] في محل نصب خبر كاد

جدول رقم 26: بعض أمثلة الاستبدال في الموضوع.

علمنا فيما سبق أن الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا معربا، لكن قد يعدل عنه في الكلام فيأتي على غير أصله، و ذلك بأن يحل محله شيء ويقع موقعه، ويعرب إعرابه رفعا ونصبا وجرا، ويستبدل به، فإذا أجرينا اسما آخر عليه بالعطف أو الإلتباع يكون الإعراب جاريا على الموضع أو على اللفظ ومثل ذلك أن نقول: ليس زيد بكاذب ولا خائنا، فقد عطفنا خائنا على موضع حرف الجر الزائد ومجروره بكاذب وهو موضع نصب فجاء الاسم المعطوف منصوبا والأصل المقدر هو: ليس زيد كاذبا ولا خائنا.

يقول سيبويه في ذلك: "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك و لا صاحبك" [11] ص66.

فقد عطف [بخيلا وصاحبك] على موضع النصب في كل من [جبان و بأخيك] ذلك أن الأصل المقدر فيهما هو [جبانا وأخاك]، فنقول في التقدير: ليس زيد جبانا ولا بخيلا، وما زيد أخاك و لا صاحبك، فهو عطف على موضع المعمول لأصلي - الاسم المفرد المعرب - لا على اللفظ ومثل ذلك قولنا: مررت بزيد وعمرا أي بعطف عمرا على موضع بزيد وهو موضع نصب، ذلك أن الأصل المقدر هو: مررت زيدا وعمرا، فقد تعدى الفعل بحرف الجر فنصب مفعولا وهو نظير قولنا: أتيت زيدا وعمرا.

يقول ابن جني في ذلك: "و أما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدا وعمرا، وذلك قولك: مررت بزيد و عمرا" [18] ص341.

إذ يرى أن حرف الجر [الباء] في مثل قولنا: مررت بزيد جزء من مجروره ذلك أنهما في موضع معمول منصوب وبمنزلة الاسم الواحد، فإذا عطفنا عليه كان الإعراب جاريا على الموضع فنقول: مررت بزيد وعمرا.

ومثل ذلك العطف على موضع لا النافية للجنس واسمها نقول: لا رجل في الدار، فموضعها رفع و إذا عطفنا عليهما قلنا: لا رجل في الدار و امرأة.

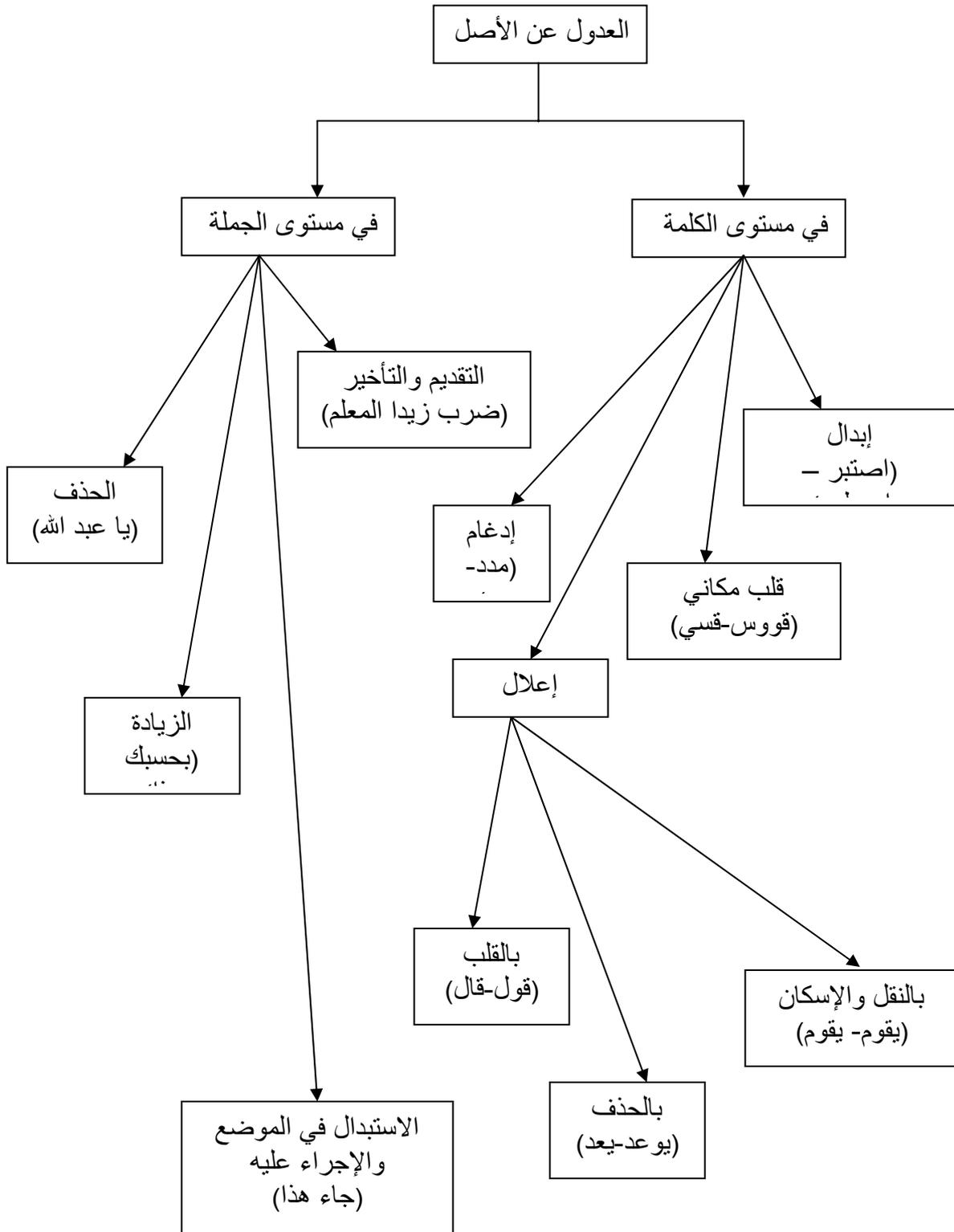
ومثله التابع كالنعت، فيجوز أن نقول: لا رجل ظريف في الدار أو لا رجلا ظريفا في الدار بمعنى أنه يمكن إجراؤه على اللفظ أو على الموضع.

ومن ذلك العطف على الموصول الاسمي مع صلته نقول مثلا: رأيت من ضرب زيدا وعمرا، فالموصول الاسمي مع صلته بمنزلة اسم واحد فيكون التقدير: رأيت ضارب زيدا، فيكون ضارب مفعول به منصوب، ثم نعطف عليه عمرا، فيكون إعرابه كإعراب الاسم الذي قبله.

ومن ذلك أيضا قولك ضربت الذي في الدار و زيدا، عطفت على الذي مع صلتها ولو عطفت على الذي لم يجر، ولم يكن اسما معلوما، و كذلك من إذا كانت بمعنى الذي تقول: ضربت من في الدار وزيدا، ومثل ذلك "ما" إذا كانت بمعنى الذي تقول: أخرجت ما في الدار وزيدا، فالذي ومن و ما مبهمات لا تتم في الإخبار إلا بصلات "[17] ص 68.

بمعنى أنه لا يجوز العطف على الموصول الاسمي دون صلته لأنهما معا بمنزلة الاسم الواحد نقول مثلا: ضربت الذي في الدار، فالذي اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به فإذا عطفنا عليه كان المعطوف منصوبا ومثله الموصول الحرفي مع صلته فهما معا يؤولان بمصدر نقول مثلا: أزعجني أن يذهب زيد وجلوسك فـ" أن يذهب" مصدر مؤول في محل رفع فاعل مؤخر ذلك أن التقدير أزعجني ذهاب زيد وجلوسك لذلك كان المعطوف "جلوس" مرفوعا فهو معطوف على موضع رفع.

وقد لخصت أهم وجوه العدول عن الأصل إلى الفرع في المستوى الصرفي من إعلال وإبدال وقلب مكاني وإدغام، وحذف وزيادة و تقديم وتأخير واستبدال في الموضع في المستوى التركيبي -مما ذكرته سابقا - في التفريع الآتي:



الشكل رقم 05: أهم أوجه العدول عن الأصل

خاتمة

من أهم النتائج التي انتهت إليها في هذا البحث مايلي :

إن المفهوم الغالب للأصل عند النحاة وإن اختلفت عباراتهم في الإشارة إليه وإجرائه وحده هو ما بين عليه ولا يبني على غيره، وهو يتميز عن الفرع في أنه ثابت من ثوابت التحليل اللغوي لا يلحقه التغيير، ولا يحتاج إلى علامة لفظية، كما أنه يستحق حكمه بذاته، ويتقوم بنفسه في الكلام، وهو أوسع تصرفاً من الفرع وأكثر تمكناً منه، والأصل لا يقدر ولا يسأل عن علته، هذا بخلاف الفرع، لأن الفروع مغيرة فقد يلحقها طارئ أو تعترضه علة فتخرجها عن أصولها ذلك أن للاستعمال قوانينه، وهي قد تفرض شيئاً غير ما يفرضه القياس في أصل الوضع.

وبينت تصنيفات النحاة للأصول بالنظر إلى الاستعمال وعدمه، وعلة النطق لأن هناك من الأصول المقدر ما لم يستعمل لثقله أو لتعذر النطق به، و بحسب إمكانية مراجعتها في الضرورة الشعرية وعدمها، لأن هذه الأصول المرفوضة وإن لم يرد بها السماع ولم تقل بها العرب إلا أنها متصورة ومعتقدة عندهم وخير دليل على ذلك هو خروجها إلى الاستعمال في بعض لغاتهم، وفي الضرورة الشعرية مما يثبت صحة تقديرات النحاة لها.

كما بينت أنه كون هذه الأصول مقدر في الذهن و محتملة في القياس لا يعني أنها سابقة على فروعها في الزمان بمعنى أنها استعملت فترة من الزمن ثم ترك استعمالها إنما هي أسبقية في المعقول فهي محتملة في القياس في أصل الوضع، وفي قسمة التركيب، وإنما خرجت محولة إلى النطق لأن عوارض الاستعمال أدت إلى تغييرها، وهذا ما يعتقده كثير من النحاة كابن جني ثم بينت الطرائق التي استدلت بها النحاة على الأصل وهي: القياس إذ يعد من أهم طرائق النحاة في الاستدلال على الأصول المقدر و الكليات النحوية وذلك بالجمع بين الأشباه والنظائر وإجراء بعضها على بعض واستنتاج الجامع بينها.

كما لجأ النحاة إلى طريقة ثانية لا تقل أهمية عن سابقتها وهي معرفة جذور الكلمة أو حروفها الأصلية وهي ما يعرف بالاشتقاق لذلك عملت على تبيين هذه الطريقة، و أثبتت أن معرفة حروف الكلمة الأصول مهم في عملية الاشتقاق فهي تساعدنا على معرفة الأصول المقدر و التغييرات الحاصلة في الكلام. وذلك عن

طريق التصغير والتنثنية و جمع التكسير والنسبة والتصارييف المختلفة للفعل، وقد وضحت ذلك ومثلت له في غضون هذا البحث.

كما بينت الغاية من تجريد هذه الأصول، فقد جعل النحاة القدامى لكل باب نحوي أصلا واحدا تنفرع عنه سائر عناصر الباب حتى صار الأصل عندهم نواة و ثابتا من الثوابت التي تحمل عليها الفروع وشوارد الكلام لتفسر بها وتعرف بها العلاقات التفريعية القائمة بينها أو بمعنى آخر رد الظواهر التي تبدو مختلفة ومتنوعة في الاستعمال إلى أصل واحد يجمعها فتصير بذلك تحت جامع واحد و باب واحد.

فيطرد بذلك النظام اللغوي كله ولا يبقى للنحوي في الأخير إلا أن يعلل ويفسر ما خرج عن هذا الأصل أو شذ عنه حتى لا تنكسر تلك الأصول.

كما ناقضت رأي البنويين الذين يرفضون هذه الأصول المقدره وهو رفض مبني على التسليم بان حقيقة اللغة هي ظاهرها، وإيمانهم بأن المنهج العلمي السليم هو الذي يتقيد بالمادة اللغوية كأساس للوصف أي كما هي عليه في الواقع دون تأويل أو تفسير أو تعليل، لكن الاقتصار على الوصف والتصنيف كما تدعو إليه البنوية غير كاف لتفسير كل الظواهر اللغوية ككثرة الشواذ والنوادر و العدول عن الأصل في الكلام، والتنوع ولتغاير اللذان يوهمان أن اللغة كما تبدو لا تخضع لنظام ولا علاقة تربط بين مفرداتها وتراكيبها.

لذلك انتهيت إلى أن رفض هؤلاء لم يكن مبنيًا على أسس علمية سليمة، فالنحاة العرب لم يأتوا بهذه الأصول المقدره من خيالهم إنما هي متصورة ومعتقدة في النظام اللغوي الكامن في عقل العربي السليقي. وإن كان لا يعيها و لا يتكلم بها، فالأصول المهملة متوقعة في القياس في أصل الوضع وفي القسمة، ولم تخرج إلى الاستعمال لأن عوارضه أدت إلى تغييرها أو إهمالها.

كما وجدت بعض دعاة تيسير النحو دعوا إلى مثل هذا، فرفضوا الأصول المقدره المتروكة الاستعمال، والقياس التعليلي كإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي وغيرهم، فبينت أن سبب هذا الرفض أنهم لم يميزوا بين النحو كعلم يسعى إلى التفسير والتعليل، ورد الظواهر التي تبدو مختلفة في الاستعمال إلى أصل واحد، وهو ما تصبو إليه كل العلوم، وبين طرائق تعليمه التي هي من مشاغل التعليمية، لذلك كان على هؤلاء النحاة أن يعودوا إلى التراث لدراسته دراسة مستوفية ، وعندئذ سيتضح لهم أن مناهج النحاة القدامى لا تخلو من الموضوعية والضبط و الدقة.

كما بينت جملة من وجوه العدول عن الأصل إلى الفرع في مستوى الأصوات والصيغ كالإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ووجدت أن علة هذا التغيير يحكمها التخفيف الذي يسعى إليه الناطق في كلامه عن طريق تحقيق انسجام صوتي في المفردة بواسطة التقريب والتباعد هروبا من الاستئقال.

وتبين لي أن هذه الوجوه إنما كانت فروعاً لأن قوانين الاستعمال اقتضتها كذلك، ومن هذه القوانين: الاقتصاد في الجهد العضلي في الجهاز الصوتي وأمن اللبس.

كما بينت أن الفروع التي خرجت من الأصول مغيرة إنما تحكمها قواعد تحويلية مطردة غالباً تقرضها قوانين الاستعمال، وهذه العمليات التحويلية الجارية على الأصل تخضع لتسلسل منطقي انطلاقاً من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل.

ثم بينت أهم وجوه العدول عن الأصل في مستوى الجملة كالحذف- وهو لا يكون إلا لعلّة وهي وجود دليل مقالي أو حالي يغني عن ذكر المحذوف- والزيادة والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع، وقد مثلت لذلك كله في ثنايا البحث.

قائمة المراجع

- 1- ابن منظور: "لسان العرب المحيط" قدم له: الشيخ عبد الله العلايلي يوسف خياط، دار الجبل، بيروت، (1988م) [68].
- 2- المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، دار القلم، بيروت-لبنان، "د.ت" [22].
- 3- عبد الله البستاني: "البستان"، مكتبة لبنان، ط 1، (1992م) [21].
- 4- ابن فارس: أحمد بن زكرياء: "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط 1، (1991م) [109].
- 5- التهانوي: محمد بن علي بن محمد: "كشاف اصطلاحات الفنون"، وضع حواشيه: أحمد حسن سيح، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، (1998م) [144].
- 6- الكفوي، أبو البقاء بن موسى الحسيني اللغوي: "الكليات"، قابلة على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه: د/عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، (1993م) [122].
- 7- عبد الله البستاني: "الوافي معجم وسيط للغة العربية"، مكتبة ساحة رياض الصلح، بيروت-لبنان، ط جديدة، (1995م) [14].
- 8- ابن منظور: "لسان اللسان تهذيب لسان العرب"، تم تهذيبه بعناية: المكتب الثقافي لتحقيق الكتب، إشراف: عبد اعلي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، (1993م) [311].
- 9- المقري أحمد بن محمد بن علي الفيومي: "المصباح المنير"، ط جديدة، اعتنى بها: يوسف محمد الشيخ، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط 2، (1996م) [243].
- 10- مخلوف بن لعلام: "ظاهرة التقدير في كتاب سيوييه"، رسالة دكتوراه، إشراف: د/ سعدي الزبير، الجزائر، (2004م) [263-47].
- 11- سيوييه، أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق السلام محمد هارون مكتبة النحاجي، القاهرة، ط 3، (1988م) [469-5].

- 12- عبد الرحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيوييه"، مجلة المبرز، مقال صادر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 2، (1993م) [12-13].
- 13- عبد الرحمن الحاج صالح: "المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي"، مقال ألقاه في ملتقى حول تطور اللسانيات في العالم العربي الذي نظمته اليونسكو في الرباط، أفريل: (1987م) [12-8].
- 14- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: "الأشباه و النظائر في النحو"، راجعه وقدم له: د/ فايز ترجينى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، (1996م) [356-32].
- 15- نهاد موسى: "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، "د.ت" [61-40].
- 16- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: "المقدمة"، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (1991م) [339].
- 17- ابن السراج، محمد بن سهل: "الأصول في النحو"، تحقيق: د/عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، (1988م) [405-35].
- 18- ابن جني: أبو الفتح عثمان: "الخصائص"، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2، "د.ت" [394-67].
- 19- ابن الانباري: "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو"، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، (1975م) [142-45].
- 20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (1998م) [101].
- 21- تمام حسان: "الأصول" دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (1988م) [141-66].
- 22- منى إلياس: "القياس في النحو" مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، (1985م) [35-9].
- 23- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط 3، (1979م) [65-59].
- 24- ابن جني: أبو الفتح عثمان: "المنصف شرح تصريف المازني"، تحقيق: لجنة من الأساتذة إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط 1، (1954م) [348-51].
- 25- المبرد: محمد بن يزيد: "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب، بيروت-لبنان، (1969م) [333-46].

- 26- عبد الرحمن الحاج صالح: "النظرية الخليلية الحديثة"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 1، (2002م) [109].
- 27- عبد الرحمن الحاج صالح: "النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي"، مجلة اللغة العربية العلمية ل: د/ صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، (2002م) [29].
- 28- الرماني، علي بن عيسى: "منازل الحروف" رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط1، (1984م) [73].
- 29- عبد الرحمن الحاج صالح: "منطق النحو و العلاج الحاسوبى للغات" مقال ألقى في ندوة اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، (1412هـ) [4-5].
- 30- ممدوح عبد الرحمن: "من أصول التحويل في نحو العربية"، دار المعرفة الجامعية، (1999م) [76].
- 31- عبد الرحمن الحاج صالح: "مدخل إلى علم اللسان الحديث": أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، معهد العلوم الإنسانية، العدد 4، (1974م) [37-39].
- 32- محمد خير الحلواني: "أصول النحو العربي، جامعة تشرين"، اللاذقية، (1979م) [136-168].
- 33- أبو حيان الأندلسي: "التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: د/حسن مزاوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1997م) [132].
- 34- عبد القاهر الجرجاني: "المقصد في شرح الإيضاح"، تحقيق: د/كاظم فخر مرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، سلسلة كتب التراث 115، (1982م) [107-1047].
- 35- محمد عيد: "أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث"، دار العلوم، القاهرة، (1992م) [172-235].
- 36- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، شرح وتعليق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (2001م) [222-285].
- 37- عبد القادر المهيري: "نظرات في التراث اللغوي العربي"، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، (1993م) [49-68].
- 38- عباس حسن: "النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"، دار المعارف، ط 8 "د.ت" [40-757].
- 39- ابن هشام: "قطر الندى ويل الصدى" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، الجزائر، "د.ت" [129-399].

- 40- عبد الكريم بكري: "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، رسالة دكتوراه الجزائر، نوفمبر، (1984م) [61].
- 41- مخلوف بن لعلام: "الأصول المقدره غير المستعملة في النحو العربي"، مجلة التبيين، العدد 22، الجزائر، (2004م) [134-123].
- 42- الاستربادي رضي الدين بن الحسن: "شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي"، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزقراق ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (1982م) [235-21].
- 43- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي عبد النجادي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، (1987م) [240].
- 44- أحمد عفيفي: "ظاهرة التخفيف في النحو العربي"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ط1، (1996م) [245-130].
- 45- عبد الفتاح حسن علي البجة: "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين"، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، (1998م) [73].
- 46- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: "الاقتراح في علم أصول النحو"، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط1، (1976م) [94].
- 47- محمد خير الحلواني: "المفصل في تاريخ النحو العربي"، مؤسسة الرسالة، ط1، (1979م) [285-283].
- 48- عمار ساسي: "اللسان العربي وقضايا العصر"، رؤية علمية في الفهم والمنهج والخصائص والتعليم والتحليل، دار المعارف، الجزائر، (2001م) [65-61].
- 49- المكودي، ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح: "شرح ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو"، ضبط آياته وشواهد الشعرية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: ط1، (1996م) [339-138].
- 50- حسن خميس الملخ: "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي"، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، (2001م) [160-102].
- 51- ابن يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش: "شرح المفصل"، مكتبة المتنبي بالقاهرة، عالم الكتب، بيروت-لبنان "دب" [121-11].
- 52- عبدو الراجحي: "النحو العربي والدرس الحديث"، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (1997م) [145].

- 53- ابن مضاء القرطبي: "الرد على النحاة"، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، (1982م) [76-134].
- 54- حلمي خليل: "العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة الفكر اللغوي الحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1995م) [179].
- 55- إبراهيم أنيس: "من أسرار اللغة"، دار العلوم، القاهرة، ط3، (1966م) [16].
- 56- مهدي المخزومي: "في النحو العربي نقد وتوجيه"، صيدا، بيروت، ط1، (1946م) [16].
- 57- إبراهيم مصطفى: "إحياء النحو" القاهرة، ط2، (1992م) [35-48].
- 58- شوقي ضيف: "تجديد النحو"، دار المعارف، القاهرة، ط4، "د.ت" [23].
- 59- محمد الحباس: "النحو العربي بين التيسير والتدمير"، مقال، جامعة الجزائر، (2005م) [10].
- 60- محمد التونجي: "المعجم المفصل في الأدب"، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط2، (1999م) [75-17].
- 61- ابن جني: أبو الفتح عثمان: "سر صناعة الإعراب" تحقيق لجنة من الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم مصطفى ومحمد الزقزاق وعبد الله أمين، نشر مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط1، (1954م) [25-194].
- 62- مهدي المخزومي: "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث"، مطبعة مصطفى الحلبي، ط1، (1966م) [4].
- 63- تمام حسان: "اللغة العربية معناها ومبناها"، عالم الكتب، القاهرة، ط3، (1998م) [276].
- 64- حسن خميس الملح: التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق، ط1، (2002م) [127].
- 65- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين" ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، "د.ت" [813-818].
- 66- عبد الله بوخلخال: "الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث"، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، (2000) [33-45].
- 67- عبد الصبور شاهين: "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء"، مكتبة النحانجي، ط1، (1987م) [247].
- 68- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية: ط4، (1979م) [181].
- 69- طاهر سليمان حمودة: "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (1999م) [40-141].

- 70- عبد الرحمن الحاج صالح: "اللغة العربية بين المشافهة والتحرير"، مقال قدم كبحت في مؤتمر اللغة العربية بالقاهرة، نشر في محاضر هذا المجمع، (1990م) [5].
- 71- محمود سليمان ياقوت: "قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين"، دار المعارف، (1985م) [277].
- 72- الرماني: علي بن عيسى: "معاني الحروف"، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، "د.ت" [37-97].
- 73- الصادق خليفة راشد: "دور الحرف في أداء معنى الجملة"، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، (1996م) [63].
- 74- أحمد طلب: "بحوث لغوية"، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، (1987م) [39].
- 75- أحمد الهاشمي: "القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن الألفية لابن مالك خلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والاشموني"، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، "د.ت" [130].
- 76- عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، تقديم: علي أبو رقية، الأنييس السلسلة الأدبية، إشراف: محمد بلقايد، موفم للنشر، (1991م) [52].